الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023 - الدورة البرلمانية العادية (2022-2023) - العدد: 13

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 2 والخميس 16 شعبان 1444
الموافق 23 فيفري و 9 مارس 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 رمضان 1444
الموافق 9 أفريل 2023

فهرس

1ـ **محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين**..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2ـ **محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين**..... **ص** 21

- أسئلة شفوية.

3ـ **ملحق**..... **ص** 52

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 2 شعبان 1444
الموافق 23 فيفري 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية؛ وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، ننتقل مباشرة إلى قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وأحيل الكلمة لأول متدخل، السيد عبد الجليل بن جراد، المدة ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل بن جراد: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السادة الوزراء الأكارم المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

يسعدني أن أتوجه إلى السيد وزير البريد بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لعلم سيادتكم، سيدي الوزير، أن سكان ولاية بني عباس الفتية، يعانون من انعدام خدمات المتعامل الوطني للنقال "موبيليس"، رغم مطالبتنا المتكررة بفتح وكالة موبيليس ببني عباس، فهم بذلك يتنقلون لأكثر من 300 كلم سواء إلى الولايتين المجاورتين بشار أو أدرار.

لقد حاولنا الاتصال أكثر من مرة بسيادة المدير العام لموبيليس للنظر في القضية، إلا أننا لم نتلق الرد من سيادته، وشكرا سيادة الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الجليل بن جراد؛

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السادة زملائي أعضاء الحكومة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي تستفسرون بموجبه عن آجال فتح وكالة تجارية للمتعامل اتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس" بولاية بني عباس، أود بداية، أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل نظير الاهتمام الذي تولونه وتبدونه لترقية خدمات الاتصالات لفائدة المواطنين الكرام وتقريبها منهم.
وقبل أن أردّ على استفساركم، يشرّفني، أن أستهل مداخلتي بتذكيركم أن قطاعنا الوزاري يولي بالغ الأهمية للولايات العشر الجديدة، ويحرص كل الحرص على تكثيف كل من شبكتي البريد والاتصالات بها -لا سيما- عبر تدعيم الهياكل القائمة فضلا عن إنجاز هياكل وبنى تحتية جديدة بهذه الولايات.
أما فيما يخص موضوع سؤالكم، والمتعلق بإنجاز وكالة تجارية للمتعامل موبيليس بولاية بني عباس، أنهي إلى فاضل علمكم أن مصالحنا المحلية بالولاية قامت بتجهيز محلات لإحتضانها ومن المرتقب وضعها حيز الخدمة في القريب العاجل، إن شاء الله، خلال الأسبوع المقبل، علما، أن خدمات الاتصالات لذات المتعامل وبغض النظر عن الوكالة هاته، خدمات الاتصالات للمتعامل موبيليس متوفرة عبر 98 نقطة، 98 نقطة بيع معتمدة بالولاية من بين هذه النقاط توجد 19 نقطة توفر خدمة تفعيل الشرائح، وتوجد 5 نقاط توفر كذلك خدمة استبدال الشرائح، إذن، إضافة إلى الوكالة التجارية "موبيليس" توجد شبكة من المتعاملين، 98 نقطة بيع باختصاصات مختلفة وجودها يسمح للمواطنين بهذه الولاية أن يلجوا ويستفيدوا من كل خدمات المتعامل موبيليس من خلال هؤلاء المتعاملين.
كما أنه وبالنسبة إلى خدمات التعبئة ودفع الفواتير، وهذه فرصة أستغِلها، السيد عضو مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، بما أننا نتكلم عن دفع فواتير وخدمات الاتصالات، حبذا لو نقوم بتوعية مواطنينا بأنهم لا يحتاجون إلى التنقل مسافة لا كيلومتر واحد ولا عشرة ولا مائة كيلومتر وذلك من خلال دفع فواتيرهم وتحميل التعبئات (les recharges) بالنسبة للهاتف النقال من خلال الأنترنت ومن خلال تطبيق "بريدي موب" بالنسبة للمواطنين الذين يملكون حسابا جاريا مع مؤسسة بريد الجزائر.
إذن، تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها ردا على سؤالكم الشفوي؛ شكرا مرة أخرى على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الجليل بن جراد، إن كان له تعقيب، تفضل.

السيد عبد الجليل بن جراد: أشكر سيادة الوزير المحترم على الرد، ونتمنى، إن شاء الله، كما قلتم أنها ستفتح في الأيام القريبة، إن شاء الله، إلا أننا كنا نتمنى أن تكون قد فتحت قبل أن نطرح السؤال الشفوي، خصوصا وأننا قد تكلمنا في مكتبك وأكرمتنا بالزيارة في مكتبك -لا بأس- إلا أن السؤال يبقى مطروحا، هو أن سيادة مدير وكالة موبيليس اتصلنا به حوالي ثلاث مرات وكل مرة تجيبنا مساعدته وتسأل من أنت؟ وماذا تريد؟ ونجيبها عن تساؤلها ونطرح انشغالنا ولكن لم نتلق الرد -لا نعلم- ولكن السؤال يبقى مطروحا لماذا لحد اليوم المدير لم يمنح لنا فرصة الذهاب إلى مديريته والتكلم معه؟
كان بودنا أن نجد الحل مع موبيليس وألاّ نصل إليك، سيدي الوزير، وأنت أكرمتنا بالزيارة "ربي يكرمك" وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الجليل بن جراد؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:
مرة أخرى السيد عضو مجلس الأمة، أنا الذي أشكرك مرة أخرى على اهتمامك بالقطاع وعلى مساعدتنا -كما قلنا- نحن شراكة ولدينا هدف واحد، وأنتم عندما تنبهوننا

ستساعدوننا -ربما- لنضع اهتماما خاصا لبعض الحالات.

المهم، مبروك على بني عباس الوكالة الجديدة "موبيليس"، إن شاء الله، سنضيف في تحسين الخدمات التي يقدمها هذا المتعامل في ولاية بني عباس -كما قلت- على غرار الولايات العشر الجديدة، لدينا اهتمام خاص بها من خلال مخطط عمل القطاع، شكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد العيد ماضوي، فليتفضل مشكورا.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على طه الأمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن تغطية الهاتف النقال على مستوى الطريق الوطني رقم 53، وA53 في الجزء الرابط بين ورقلة والولاية المنتدبة الدبداب عبورا بالبرمة، منعدمة على مسافة أكثر من 400 كلم وأيضا الطريق الرابط بين البرمة والوادي، وكذلك عدم وجود وكالة تجارية للمتعامل موبيليس أو أي متعامل آخر بالدبداب وبرج عمر إدريس، مع العلم أن الكثافة السكانية بهما كبيرة وتضم عددا كبيرا من أفراد الجيش الوطني الشعبي، الذين يضطرون إلى قطع مسافة 500 كلم ذهابا وإيابا لاقتناء شريحة أو لإجراء أي عملية أخرى.

أيضا، تغطية الأنترنت بهاته المناطق لا زالت من جيل 3G على مستوى المدينة القديمة بالدبداب بالنسبة إلى المتعامل "موبيليس" و2G بالنسبة إلى المتعاملين الآخرين في بعض الأحيان إن وجدت، وعليه؛

- هل سجلت مصالحكم هذا النقص الذي أرهق كاهل سكان هاته المناطق وحرمهم الاستفادة كغيرهم من سكان الوطن من التغطية الشاملة والتدفق السريع؟ ومتى سيتم التكفل به؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السادة الوزراء،

تحية طيبة مجددا.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي تستفسرون بموجبه عن التغطية بشبكة الهاتف النقال على مستوى الطريقين الوطنيين رقم 53 و A53 في جزئه الرابط بين ولاية ورقلة والولاية المنتدبة الدبداب وكذا على مستوى مركز الولاية المنتدبة الدبداب وبلدية برج عمر إدريس، فضلا عن غياب وكالات تجارية لمتعاملي الهاتف النقال بالدبداب وبرج عمر إدريس.

أود بداية، أن أجزل لكم وافر الشكر نظير العناية التي تولونها لترقية خدمات الاتصالات والتي يعكف قطاعنا الوزاري على توفير الأجود منها في مجال التغطية بكافة الشبكات بصفة منصفة عبر كافة ربوع الوطن، ومن هذا المنطلق وفيما يخص الشطر الأول من سؤالكم الذي يتناول التغطية بشبكة الهاتف النقال على مستوى الطريقين الوطنيين رقم 53 و A53 في جزئه الرابط بين ولاية ورقلة والولاية المنتدبة الدبداب؛ يشرفني أن أنهي إلى فاضل علمكم أنه بالنسبة إلى الطريق الوطني رقم 53 الرابط بين بلديتي الدبداب وبرج عمر إدريس يحصى تواجد 17 محطة قاعدية تابعة للمتعامل "موبيليس" مزودة بمختلف التكنولوجيات ومحطة قاعدية تابعة للمتعامل "جازي" ومحطة قاعدية تابعة للمتعامل "أوريدو"، بالنسبة إلى الشطر الثاني من الطريق الوطني A53 الرابط بين بلديتي حاسي مسعود والدبداب مرورا بالبرمة، يحصى تواجد 22 محطة قاعدية تابعة للمتعامل "موبيليس" مزودة بمختلف التكنولوجيات و7 محطات قاعدية تابعة للمتعامل "جازي"، وفي سياق ذي صلة وفيما يخص التغطية بشبكة الهاتف النقال للمناطق المعزولة بولايتي ورقلة وإليزي لقد تم

إحصاء 14 منطقة موزعة بالمساواة بين كلتا الولايتين للتكفل بها ضمن برنامج الخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية والذي تمت المصادقة عليه مؤخرا من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بهذه الخدمة، أنا كانت لدي الفرصة هنا في المجلس الموقر وشرحت أن التزامات متعاملي الهاتف النقال أو الثابت بالنسبة إلى التغطية من خلال دفتر الشروط الخاص بهم يلزمهم بتوفير التغطية للمواقع السكانية التي يوجد بها أكثر من 2000 نسمة، الآن توجد بعض المواقع بها أقل من 2000 نسمة، الدولة وضعت ميكانيزما من خلال هذه الخدمة الشاملة لكي توفر كذلك للمواطنين القاطنين بهذه المناطق نفس الخدمة وبنفس التكلفة لكي يكون إنصاف مرة أخرى، والسماح لكل مواطنينا أينما وجدوا للولوج لهذه الخدمات.

إذن، البرنامج هو آلية وضعتها الدولة الجزائرية لتمكين المناطق الأقل من 2000 نسمة من خدمات الاتصالات الإلكترونية كون مخططات عمل المتعاملين -كما قلت- ترتكز على دفاتر شروط ملحقة بالرخص الممنوحة لهم، دفاتر الشروط هذه تلزم هؤلاء المتعاملين بتحقيق المتطلبات الدنيا للتغطية بجودة في المناطق السكانية التي يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة أو أكثر، وفيما يتعلق بالوكالات التجارية لمتعاملي الهاتف النقال بكل من الدبداب وبرج عمر إدريس، يجدر التذكير أن خدمات الاتصالات الخاصة بالمتعامل موبيليس يتم تقديمها على مستوى الدبداب عبر 5 نقاط بيع معتمدة، أما على مستوى برج عمر إدريس فتلك الخدمات متوفرة عبر 4 نقاط بيع معتمدة، علما أن هذا المتعامل يتوفر على وكالة تجارية بمقر ولاية إليزي.

أما بالنسبة للمتعامل "جازي"، فهو يتوفر على 9 نقاط بيع معتمدة على مستوى الدبداب و8 نقاط على مستوى برج عمر إدريس، كما يعتزم المتعامل فتح وكالة تجارية على مستوى مقر ولاية إليزي خلال هذه السنة.

أما فيما يخص المتعامل "أوريدو" فهو يتوفر على وكالة تجارية وحيدة بمقر ولاية إليزي، ومرة أخرى، وبالنسبة لخدمات التعبئة ودفع الفواتير يمكن أيضا تسديدها عبر الخط أو عبر التطبيق الذي توفره مؤسسة بريد الجزائر الذي هو تطبيق "بريدي موب"، مرة أخرى، ما بين الشبكة الخاصة بالوكالات التجارية الخاصة بالمتعاملين، شبكة الوكالات التجارية المعتمدين من طرف هؤلاء المتعاملين، ما بين وسائل الدفع الحديثة هذه ووسائل الولوج والاستفادة من الخدمات عبر الأنترنت، حيث إنه من جملة الأهداف لتطوير هذه الشبكة، شبكة الاتصالات الإلكترونية، هي أن نسهل كذلك لكل المواطنين الولوج إلى هذه الخدمة دون عناء التنقل إلى أي وكالة تجارية، العديد من الخدمات يمكن للمواطنين الآن القيام بها في أي مكان يتواجدون به من خلال هواتفهم النقالة ومن خلال التغطية بشبكة الأنترنت.

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها ردا على سؤالكم الشفوي، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد العيد ماضوي، إن كان له تعقيب.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

نشكر معالي الوزير على هذه الإجابة، لكن فقط أذكر، معالي الوزير، أن المعطيات التي أعطيت له، أنه توجد تغطية على مستوى الطريق رقم 53 و A53 – أقول لك إنه قد تم تغليطك معالي الوزير- لا توجد تغطية هاتفية في هذين الطريقين.

وأيضا بالنسبة إلى تغطية الهاتف النقال في بلدية الدبداب، معالي الوزير، إن تغطية الدولة الجارة أقوى من تغطيتنا في بلديتنا!

كذلك بالنسبة للمتعامل "موبيليس" ووجود 9 وكالات... إلخ، أعلمك سيدي الوزير، أنه لا توجد أي وكالة للمتعامل "جازي" في الدبداب، أما "موبيليس" فيوجد هاتف عمومي أو اثنان (Taxi Phone) يبيعان هاته الشرائح، والكثافة السكانية كبيرة جدا.

وأيضا طرحت سؤالي حول البرمة وولاية الوادي، إذ لا توجد تغطية على مسافة حوالي 300 كلم، ولم تجبني عليها، معالي الوزير؛ وبالتالي حبذا لو تأخذها بعين الاعتبار ما دام، معالي وزير الأشغال العمومية، موجودا، أعلمك أن هذا الطريق مغلق بالرمال وهو في أغلبيته تابع إلى ولاية ورقلة، وهم لا يقومون بفتحه لأنهم يقولون إن مابين البرمة والدبداب تابع إلى ولاية إليزي، لكن معظم الطريق مصنف كطريق تابع إلى ولاية ورقلة، حبذا لو تتدخل لدى مديرية

الأشغال العمومية التابعة إلى ورقلة لفتح هذه الطريق، خاصة، في هذا الفصل –فصل الربيع– الذي في معظمه تكون الرياح موجودة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: شكرا للسيد رئيس المجلس، والشكر كذلك أجدده للسيد العضو.

أنا أوافقك السيد العضو، لما نتكلم على الطريق أو نقول هنالك تغطية – أكيد – لو نرى هذه التغطية بالمتر المربع لا نجد تغطية متواصلة، توجد بعض المقاطع ربما تكون التغطية بها قليلة ولا تصل، لكن المحطات التي ذكرتها هي محطات موجودة –يعني– يمكنني إعطاؤك موقعها على الخريطة (Les Positions GPS)، هذا لا يعني أن التغطية متواصلة وموجودة على كامل مئات الكيلومترات التي ذكرتها سيادة العضو.

كما تعلمون أن مخطط عمل القطاع يرمي مرة أخرى إلى توفير هذه الخدمة وهذه التكنولوجيا في كل ربوع الوطن وإتاحتها كذلك من ناحية التكلفة لكل مواطنينا، نحن ما يزال لدينا شغل –كما نقول– وما زال لدينا عمل نواصله، إن شاء الله، شهرا بعد شهر، ثلاثيا بعد ثلاثي، ليس فقط لتحسين أداء هذه التغطية، بل وتوسيعها كذلك عبر كل التراب الوطني، وأنا أدعوكم فقط لرؤية المساحة التي يستلزم أن تغطيها، خصوصا، في هذه المناطق في بعض الأحيان حتى لو يوجد استعداد من طرف المتعامل لوضع هوائي (Antenne) وفي بعض الأحيان ربما ننقص التزويد بالطاقة –الطاقة الكهربائية– كل هذا –يعني– مجهودا نواصل بذله تدريجيا وبوتيرة متسارعة لتوفير هذه التغطية في كل الطرقات وفي كل التجمعات السكانية مهما كان تعداد سكانها حتى لو كانت أقل من 2000 نسمة، مرة أخرى، أعترف أنه توجد نقائص، وهذا ما يحفزنا لكي نواصل المجهود ونواصل العمل لتدارك كل هذه النقائص في أقرب الآجال، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن ننتقل إلى القطاع الثاني وهو قطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، والكلمة للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على طه الأمين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يشهد قطاع الأشغال العمومية تأخرا في إنجاز وانطلاق أشغال العديد من المشاريع وهي أصلا تسويفات وتأجيلات ونحن كلنا ثقة في سيادتكم لحلها والتدخل لفك التعاطيل عنها على سبيل المثال:

مشروع شبكة الصرف الصحي لبلدية التلاغمة والذي يلقى أعلى حالات الاستعجال وضرورة قصوى في ظل تعطل الشبكة القديمة جدا والتي لم تعد تتماشى والتوسع السكاني لهذه البلدية القديمة واستحالة التحسين الحضري وكل مشاريع التنمية بها بسبب ارتباطها وتبعيتها لهذا المشروع.

وبعد انطلاق المشروع قبل ثلاث سنوات تم توقيفه وفسخ العقد مع المؤسسة المنجزة في ظروف غامضة، تمت إعادة إجراءات المنح لمؤسستين عموميتين هما الآن يعرفان عجزا ماليا وإحداهما على أعتاب الإفلاس، وفوجئنا بدخوله حيز التجميد وعدم الإفراج عنه لحد الساعة، ونظرا للضرورة القصوى والحاجة الحتمية لهذا المشروع، سؤالي كالتالي:

– ما مدى إمكانية رفع التجميد والإفراج عن المشروع في أسرع الآجال وتوفير كافة التسهيلات لانطلاقه؟ وشكرا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أودّ أن أعبّر لكم السيد عمار بن معمر، عضو مجلس الأمة المحترم، عن خالص عبارات شكري على السؤال الذي تفضلتم بطرحه علينا، والدال على حجم الاهتمام الذي تولونه لقطاعنا، خاصة، في شقه المتعلق بالخدمة العمومية للمياه، وكنتم قد أشرتم إلى مشروع إنجاز شبكة الصرف الصحي لبلدية التلاغمة بولاية ميلة، وذكرتم أبرز الصعوبات التي حالت دون إنجازه، وتساءلتم عن الإجراءات المتخذة من طرفنا لحلحلة هذه الإشكالية، وفي هذا الصدد أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

لقد تم تسجيل هذه العملية سنة 2016 وتم إسناد المشروع آنذاك إلى مؤسسة خاصة وانطلقت الأشغال سنة 2017 وكان من المتوقع استلام المشروع مع نهاية 2020، وعرف هذا المشروع عدة عراقيل وصعوبات عند انطلاقه والتي تمثلت في الإعتراضات المتكررة والمستمرة لبعض سكان المنطقة ولهذا السبب لم تتمكن المقاولة من مواصلة الأشغال وتم فسخ الصفقة معها بتاريخ 29 جويلية 2019، وبعد ذلك مس هذه العملية قرار التجميد سنة 2020، وبالرغم من أن العملية كانت مجمدة واصلت مصالح مديرية الموارد المائية لولاية ميلة الإجراءات الإدارية، إعداد دفتر الشروط محين ومقسم إلى حصتين، الإعلان عن المناقصة واختيار مقاولات الإنجاز في انتظار رفع التجميد.

وبعد المناقصة الوطنية التي تمت في أفريل 2021، وقع الإختيار على مؤسستين عموميتين وهما شركة (GTH) عنابة، الشركة الوطنية للإنشاءات العامة للأعمال الهيدروليكية وشركة (Hydro -Aménagement) التنمية المائية، تابعتين لمجمع "جيريد" (GERHYD) لاستكمال المشروع، وفور رفع التجميد في ديسمبر 2022، استكملت مصالح مديرية الموارد المائية لولاية ميلة كل الإجراءات وأعطيت أوامر الانطلاق في الأشغال للمقاولتين في تاريخ 30 جانفي 2023، وحددت آجال الإنجاز بمدة أربعة وعشرين (24) شهرا وكنتم قد تحفظتم على قدرة هاتين الشركتين العموميتين على إتمام هذا المشروع -وهذا من حقكم- أعلمكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأننا سوف نتابع إنجازه والحرص على احترام الآجال المتعاقد عليها، وبما أن الشركتين اللتين تم اختيارهما إثر مناقصة وطنية مفتوحة تابعتين لنفس المجمع القابض، أسدينا تعليمات للمدير العام للمجمع لمتابعة وتيرة الأشغال والحرص على الإسراع في الإنجاز، وإذا لزم الأمر إشراك مؤسسات أخرى تابعة لنفس المجمع لتدعيم الشركتين في حالة عدم احترام التزاماتهما أو تسجيل أي تقصير من الممكن أن يسبب تأخيرا في استلام هذا المشروع ولما له من أثر كبير على الظروف المعيشية للمواطنين، على البيئة والمحيط، وعلى الصحة العمومية.

تلكم، هي أبرز التوضيحات التي أردت إفادتكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة، والتي أتمنى أن تكون ردا وافيا على سؤالكم، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عمار بن معمر، تفضل.

السيد عمار بن معمر: شكرا للسيد الرئيس، جزيل الشكر للسيد الوزير على المجهودات المبذولة من أجل رفع التجميد عن هذا المشروع الهام "بارك الله فيكم" والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر، لا يوجد رد من طرف... انتهى، الآن نبقى دائما في نفس القطاع أحيل الكلمة إلى السيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار أحكام الدستور، والقانون العضوي، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني، السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي:

تعرف بلديات ولاية سكيكدة وبالأخص عاصمتها تسربات كبيرة للمياه الصالحة للشرب نتيجة قدم واهتراء شبكة التوزيع والربط غير القانوني بقنوات الجر والتدخلات العشوائية للمصالح التقنية في بعض الأحيان، وأدى هذا الوضع إلى ضياع كميات ضخمة من المياه الموجهة للمواطنين يوميا في الطرقات والفضاءات العامة، وأثر هذا على نصيب الفرد منها من جهة، وعلى المنظر العام والمحيط والبيئة من جهة أخرى.

وحسب المسؤولين المحليين لقطاع الري بولاية سكيكدة، فإن معدل تسربات المياه الصالحة للشرب من شبكات التوزيع يتجاوز 40٪، وهو معدل مهول يستدعي تدخلا عاجلا، سريعا ومسؤولا، لوضع حد لهذا التبذير والضياع والتسيب الذي يطال هذه المادة، التي ترصد الدولة لحشدها وتوفيرها مبالغ طائلة، تخصص لإنجاز السدود ومحطات تحلية مياه البحر وحفر الآبار وغيرها.

وعليه؛ اسمحوا لي سيدي الوزير، أن أطرح عليكم السؤال التالي:

ما هي الإجراءات التي ستتخذها دائرتكم الوزارية بغرض معالجة هذه الوضعية التي تتفاقم يوما بعد يوم خاصة على مستوى بلدية سكيكدة، من أجل المحافظة على هذا المورد الحيوي وضمان حق المواطن في التزود به بشكل طبيعي، منصف ومنتظم؟

تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني التواجد اليوم في مجلسكم الموقر، بغرض التطرق إلى الإجابة على سؤال السيد مولود مبارك فلوتي، عضو مجلس الأمة، وهو مشكور على ذلك.

وكنتم قد تطرقتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، في الانشغال الذي طرحتموه علينا، إذ التسربات التي تسجلها شبكة توزيع المياه لبعض بلديات ولاية سكيكدة، وبالأخص عاصمة الولاية، وفي هذا الصدد أوافقكم الرأي بأن بعض بلديات ولايتكم تعاني من هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا على عملية توزيع المياه، ويبذل القطاع مجهودات كبيرة قصد محاربة هذه الظاهرة واسترجاع الكميات التي تضيع وبهدف الحفاظ على المياه المنتجة وعقلنة استعمالها.

وبالنسبة إلى المجمع الحضري سكيكدة محل انشغالكم، يرجع السبب الرئيسي للتسربات المسجلة بها لقدم شبكات توزيع المياه واهترائها، وقصد التكفل بهذا الجانب سجل القطاع سنة 2013 دراسة تشخيصية لهذا المجمع الذي يعاني من هذا المشكل وبالأخص بلديات: سكيكدة، حمادي كرومة، فلفلة والحدائق؛ حيث خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، للعلم أن المجمع الحضري سكيكدة يحتوي على شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بطول 300 كلم حسب الدراسة المنجزة، وقد تم إعادة الاعتبار إلى 184 كلم استلمت أواخر 2022 أي ما يعادل 62٪ من طرف المؤسسة الجزائرية للمياه (ADE)، وهي الآن بصدد إطلاق عملية جديدة تخص عشرة كيلومترات، حيث تم فتح الأظرفة يوم 16 فيفري 2023، والإجراءات متواصلة لاختيار مقاولة الإنجاز، من جهة أخرى، أعلمكم أن مصالح بلدية سكيكدة ستتكفل هي الأخرى بجزء من الأشغال التي تخص إعادة الاعتبار إلى خمسة عشر كيلومترًا من شبكة التوزيع بكل الأحياء التالية: الزرامنة، الصالح بولكرود، مرج الديب، بشير بوقادوم، الأمل، وحي الأجر وواد الوحش، وهواري بومدين، حي ممرات والحي الجامعي.

ويتم حاليا إتمام الإجراءات الإدارية الخاصة بهذه العملية المقرر إطلاقها قبل الصيف المقبل، وسوف نعمل على تسجيل عمليات أخرى للتكفل بباقي الشبكات التي تحتاج إلى إعادة التأهيل وهي ما يقارب 90 كلم.

وفي الأخير، أود أن أشير لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن المؤسسة الجزائرية للمياه تقوم بتنظيم حملات للقضاء على النقاط السوداء وتسربات المياه وكذا محاربة التوصيلات العشوائية، وفي هذا السياق تمت برمجة حملة لبلدية سكيكدة يوم 26 فيفري 2023 عبر تعبئة ست عشرة (16) فرقة تقنية متخصصة في هذا المجال للقضاء على أكبر عدد ممكن من التسربات في الشبكة التي لم تمسها بعد عملية إعادة الاعتبار والتي تؤثر سلبا على استمرارية الخدمة العمومية للمياه.

تلكم، هي أبرز التوضيحات التي أردت إفادتكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مولود مبارك فلوتي، إن كان له تعقيب.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس.

أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير، على هاته الإجابة وأؤكد أن هناك جهدا يبذل في الميدان، لكن أمام حدة الأزمة والإهتراء الكبير لشبكة التوزيع، حيث منها بعض المقاطع التي تعود إلى العهد الاستعماري -يعني- لم تستطع المؤسسة الجزائرية للمياه والبلديات بإمكانياتها البسيطة أن تتصدى لهذه الظاهرة -يعني- والحل هو يجب رصد غلاف مالي يفي باحتياجات عملية التجديد والتي قدرت مبالغها في ولاية سكيكدة بحوالي 80 مليار سنتيم.

هذه التسربات هي تسربات يومية، وأعطيك مؤشرا، سيدي الوزير، أن محطة تحلية مياه البحر تنتج يوميا 100 ألف/م3، إذا كانت 40٪ تضيع منه فهذا يعني أنه 40 ألف/م3 وهو ما يعادل مقدار استهلاك يوم كامل لبلدية سكيكدة والبلديات المجاورة.

أرجو من السيد الوزير -يعني- أن يبذل جهدا لرصد غلاف مالي يفي بهذه القضية، والحملات التي تقوم بها الجزائرية للمياه -يعني نباركها- لا تكفي حينما نجد يوميا هذه التسربات تغمر الطرقات والفضاءات، والتدخلات التي تقوم بها، أؤكد أنها لا تكفي ولا تستطيع التصدي لهذه التسربات وذلك لكثرتها وتوسعها وتزايدها بشكل يومي، وشكرا جزيلا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: أشكركم السيد عضو مجلس الأمة.

أنا أشاطركم الرأي، لأن مدينة سكيكدة كباقي المدن عبر الوطن، أودّ أن أعلمكم بأن 60٪ من الشبكة الوطنية لمياه الشرب قد أنجزت من سنة 2000 إلى يومنا هذا، وهذا -لكي أقول لك- المجهود الكبير الذي تبذله الدولة لإعادة الشبكة أو الشبكات الجديدة، والثلثان أنجزا في الألفينات، والباقي هو قيد الدراسة وذلك لإعادة التأهيل وهذا ما يتطلب أموالا كبيرة ووقتا، فمثلا سكيكدة وباقي الشبكة هم قيد الدراسة -كما قلت- توجد 90 كلم من الشبكة تمت دراسته ونحن نعمل على تسجيله في السنوات المقبلة، إن شاء الله، وفي انتظار ذلك، فإن الجزائرية للمياه تعمل على التقليص من هذه الظاهرة، ظاهرة تسرب المياه والربط العشوائي كذلك، وأشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع الصحة، والكلمة الآن للسيد يوسف لعراب.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال التالي نصه:

السيد الوزير،

تسجل ولاية الطارف إحصاء عدد كبير من حالات مرضى فقر الدم المنجلي والذي فاق عددها 3200 حالة وقد صنفت هذه الولاية الأولى وطنيا بهذا المرض وأمام تنامي الإصابة به، لاسيما، في مناطق الشريط الحدودي،

السيد الوزير،

سؤالي: لماذا لم يتم إعادة فتح المركز الخاص بمرضى فقر

الدم المنجلي الكائن ببلدية بن مهيدي بولاية الطارف، حتى يمكن احتواء العدد الهائل للمصابين بهذا المرض والذي هو في ارتفاع مستمر؟

وسيعمل هذا المركز على السهر على توفير علاج يراعي الحالات الصحية والنفسية للمصابين وخاصة المعوزين منهم؛ علما، السيد الوزير، أن التجهيزات موجودة منذ مدة ولم تستغل وهناك من هو بحاجة إليها، فإلى متى تبقى هذه المنشآت الصحية غير مستغلة؟

المنشآت الصحية مثلا في مركز بن مهيدي يحتوي على آلة كشف مدى الإصابة بفقر الدم المنجلي واسمها (Electrophorèse de l'hémoglobine) وهي الوحيدة في شمال إفريقيا، مقر علاج فقر الدم في بن مهيدي غير مستغل، ومغلق بحجة عدم الترخيص أو الموافقة من طرف الوزارة.

ثانيا: لماذا لم تتم تهيئة واستغلال المؤسسة الاستشفائية القديمة المتواجدة ببلدية الطارف وتحويل جناح منها خاص بفقر الدم واستغلال جناح آخر لمصلحة الطفولة والأمومة (Mère et Enfant) في انتظار إنشاء مركز أو قطب صحي يضم ثلاث ولايات: الطارف، عنابة، سوق أهراس والولايات المجاورة حتى سكيكدة، متخصص في علاج هذا النوع من الأمراض؟

حتى يتسنى للمريض متابعة علاجه بصفة منتظمة وضمان تكفل صحي أفضل وكذا لدعم الخدمات الصحية المقدمة في هذا المجال، كما سيتكفل المركز بإجراء عملية زرع النخاع العظامي (Greffe de la mœlle osseuse) ووضع نظام وقائي يحد من انتشار هذا المرض الذي سيعد مكسبا لولاية الطارف والولايات المجاورة؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول خالص التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

السيدة والسادة زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد يوسف لعراب المحترم، عضو مجلس الأمة، على سؤاله بخصوص التكفل الطبي بمرضى فقر الدم المنجلي، هذا المرض الوراثي الذي عرف فعلا انتشارا كبيرا على مستوى بعض الولايات الحدودية ومنها ولاية الطارف، لتفادي مضاعفات هذا المرض وتجنب انتشاره يعمل قطاع الصحة على توفير الرعاية الصحية اللازمة لهذه الفئة بالتعاون مع جمعيات المرضى المصابين بهذا المرض من أجل توعية عائلاتهم وكيفية التعامل مع هذا المرض.

بالنسبة لولاية الطارف يتم التكفل الطبي الآن بمرضى فقر الدم المنجلي والذي يبلغ عددهم 2471 مريضا بالضبط على مستوى كل المؤسسات الاستشفائية وبعض الهياكل الصحية الجوارية بالنسبة للفحوصات ويضمن هذا خمسة أطباء في أمراض الدم.

وبخصوص اقتراحكم تخصيص العيادة المتعددة الخدمات المتواجدة ببلدية بن مهيدي والتابعة للمؤسسة العمومية الاستشفائية الذرعان للتكفل بهذه الفئة من المرضى، فأعلمكم بأنه سيتم استحداث مصلحة خاصة بأمراض الدم على مستوى المؤسسة الاستشفائية الجديدة البسباس أين سيتم التكفل بهذه الفئة من المرضى من طرف ثلاثة أطباء تم تعيينهم وهم مختصون في هذا المرض.

ونحن نعتقد أن المستشفى أولى وأفضل وأحسن من عيادة طبية، لماذا؟ لأنه يمكن أن تكون هنالك مضاعفات أخرى في القلب أو في جهة أخرى من الجسم، فمن الأحسن أن يكون في المستشفى أفضل من العيادة، كما سنقوم بنقل كل التجهيزات التي هي موجودة في بن مهيدي إلى مستشفى البسباس، أما عن استغلال المؤسسة الاستشفائية القديمة المتواجدة في بلدية الطارف سيتم تحويل جناح مرضى فقر الدم واستغلال جناح آخر لمصلحة الطفولة والأمومة، وسنعزز المصلحة في هذا المستشفى ونجعل لها مصلحة خاصة بها وبذلك ستتعزز ولاية الطارف بمصالح متعددة على مستوى كل مؤسسة استشفائية بالإضافة إلى المؤسسات الاستشفائية الجوارية التي تضمن الفحوصات الأولية لهذا المرض بالخصوص، وفيما يتعلق بإنشاء قطب طبي جهوي للتكفل بهذا النوع من المرضى فسيتم التطرق إليه وقد تم تحديده كأحد العوامل الأساسية

في الخارطة الصحية الوطنية الجديدة طبقا للمرسوم رقم 22 -373 وتأخذ ولاية الطارف بجدارة مكانة خاصة في هذه الخريطة، خاصة فيما يتعلق بمرضى فقر الدم المنجلي، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد يوسف لعراب، فليتفضل.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد الرئيس، الشكر موصول للسيد الوزير على عناصر الإجابة الواردة في معرض رده.

السيد الوزير،

نثمن كثيرا المجهودات الكبيرة التي تبذلونها وتبذلها مختلف مصالحكم على المستوى المحلي، ولكم منا، السيد الوزير، نيابة عن مواطنات ومواطني ولاية الطارف كل التقدير والعرفان، السيد رئيس الجمهورية، قال في إحدى المناسبات: "أحموا أنفسكم بالفقراء"، وهذه الفئة تناشدكم، السيد الوزير، لحمايتها وإسعافها، نبغي من وراء سؤالنا معالجة الأسلوب قبل معالجة النتائج، وأجدد لكم شكري مسبقا على تجاوبكم ووفقكم الله والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع سؤال شفوي إلى معالي وزير الصحة.

سيدي الوزير،

جائحة كورونا أبرزت نقائص قطاع الصحة على مستوى الكوكب ولم تستثن الجزائر، حيث التمسنا حلقات الضعف والمتمثلة في قلة أسرّة الإنعاش.

والمؤسسات الصحية العادية، صارت تؤوي المصابين بالكوفيد لانعدام الأماكن الخاصة، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الوفيات بغير الكوفيد، بعد هجرة المستشفيات خوفا من العدوى، نفس الاستعجالات تستقبل الكوفيد والأمراض العادية.

معهد باستور المخبر الوحيد -كان آنذاك- عبر الوطن المؤهل لتشخيص الوباء بطاقة لا تفوق 100 تحليل يوميا، أما اللقاح، رغم وفرته لم تتعد تغطيته 16٪، بينما الدول المجاورة فاقت 80٪ والصيانة غير المستمرة أحيانا لأنابيب الأوكسجين ضاعفت من حدة الأزمة.

أمام ما ينتظرنا من جائحات، سيدي الوزير، حسب الوكالة الأمريكية للصحة بعد سرد 10 فيروسات مخزنة في الحيوانات الشرسة الممكن تنقلها للإنسان بعد حرق الغابات وقطع الأشجار والتعامل السيء مع الطبيعة، هل اتخذتم الإجراءات الكافية للتصدي لأي طارئ وبائي؟

تقبلوا فائق الشكر والاحترام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الزملاء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أود بادئ ذي بدء أن أشكر جزيل الشكر، السيد العضو عبد القادر شنيني، على هذا السؤال الوجيه – وجيه جدا – لأنه يتعلق بالاستراتيجية التي يتوجب ويتعين على كل دولة أن تضعها في الحسبان لمواجهة كل الأمراض بصورة عامة وليست الأمراض الطارئة، وهو سؤال موضوعي وهام جدا ويدخل في خانة الاهتمام بصحة المواطن – وأنا أشكرك شكرا جزيلا على السؤال – حاولنا أن نجيب على هذا السؤال، لأنه يتطلب الكثير من التفكر والتدبير أيضا.

فعلا، ما خلفته كورونا من خسائر مادية وبشرية ومن أمراض نفسية كان له أثر في جميع دول العالم، ولم تستثن الجزائر في هذا المجال.

لكن ما أود أن أؤكد عليه أن بلادنا في بداية الأمر وقبل وصول الفيروس إلى الجزائر قد أخذ السيد رئيس الجمهورية على عاتقه رصد مجموعة من الإجراءات، وكان من بينها تخصيص مائة مليون دولار للتكفل بالإجراءات الأولية قبل أن يصل المرض إلى الجزائر، وكان هذا الإجراء الذي اتخذه، السيد رئيس الجمهورية، اللبنة الأولى أننا نتخذ الإجراءات التي جاءت بعد ذلك باعتماد اللقاحات وتجهيز المستشفيات، وفعلا، الجزائر كانت تعيش أزمة خاصة بأسرة الإنعاش وخلال هذه الأزمة تم اتخاذ مجموعة من الإَجراءات، لكن للإجابة على سؤالك الخاص بما هي الإجراءات -أضيف لها إن سمحت كلمة استراتيجية- لمواجهة أي جائحة مستقبلا؟

أؤكد أن هنالك تسعة إجراءات:

أولها، وضع خارطة طريق موجهة لفائدة المريض تتضمن سبعة محاور أساسية تهدف أساسا إلى تسهيل ولوج المريض إلى مختلف مصالح الصحة، (هذا إجراء أول).

إجراء ثاني: تدعيم نظام الرقمنة في المؤسسات الصحية الذي سيسمح بتبادل المعلومات واتباع سيرورة المريض واتجاهاته ومختلف العلاجات التي قدمت له، حيث إن تنقله من مستشفى إلى آخر سيسمح لنا بمتابعته عن طريق الرقمنة؛ وبالتالي، سنتابع المرض نفسه والشخص نفسه وذلك للقيام بالإجراءات التي تسمح باستطبابه واستشفائه.

الإجراء الثالث: تدعيم استراتيجية مراقبة الأوبئة، بتنظيم دورات تدريبية حول طرق إجراء التحقيقات لاكتشاف الإصابات الجديدة وتجنب تشكل بؤر الوباء، خاصة أن هناك الآن خلايا اليقظة على مستوى الحدود، خاصة في تمنراست وعن قريب سيتم إنشاء ملحقة للمعهد الوطني للصحة العمومية تعمل على أن تكون ملحقة إنذار لكل وباء قد يكون طارئا على مستوى الحدود الجنوبية، وعلى مستوى الحدود الشمالية يوجد هناك المعهد الوطني نفسه الذي يتكفل بهذا الإجراء.

رابعا، وضع استراتيجية وطنية لتسيير الموارد البشرية والمادية في حالة الأزمات الصحية والبرنامج موجود وقد تم اعتماده مؤخرا من طرف اللجنة العلمية.

خامسا، وضع استراتيجية وطنية للإعلام وتحسيس المواطنين لأن إشراكهم معنا في هذه العملية (سيسمح لنا بالتخفيف)، لأنه كلما تدخل المواطن معنا والمجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات العلمية كان هذا أسهل للتكفل بالمريض.

سادسا، تخصيص موارد مالية لاقتناء مختلف مستلزمات الوقاية والحماية وكواشف التشخيص، في البداية، فعلا، كان معهد باستور لكن الآن يوجد في كل مكان إمكانية الكشف والتشخيص سواء:

- في الجنوب،
- في الشمال،
- في الشرق،
- في الغرب.

سابعا، تدعيم المؤسسات الصحية بوسائل التشخيص البيولوجي للكشف عن الفيروسات المحتملة.

هناك بعض من أراد تدمير البلاد خلال أزمة كورونا، بعض الجيران من جانب غرب الجزائر قالوا: إن الإيبولا موجودة في الجزائر وذلك عشية المؤتمر العربي - القمة العربية- انتشرت بسرعة البرق، وقالوا: إن المريض موجود بمستشفى "القطار"، لكن كل الكشوفات شرقا وشمالا وجنوبا لم تكشف عن وجود ولو حالة واحدة، ونحن نعلم السبب فقط وهو تدمير الجزائر لكي لا تنظم القمة العربية.

إذن، الكواشف الموجودة الآن سمحت لنا بأن يكون لدينا إنذار مبكر في هذه المسألة.

ثامنا، تدعيم المؤسسات الإستشفائية بالمعدات والتجهيزات الطبية اللازمة كأسِرة الإنعاش وأجهزة التنفس الاصطناعي.

البارحة الحكومة صادقت على خمسة مشاريع مراسيم، هذه المراسيم تسمح لنا باقتناء 665 سريرا إضافيا في الإنعاش وهي كلها...

السيد الرئيس: تفضل، تفضل.

السيد وزير الصحة: أكملت، شكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر شنيني، إن كان له تعقيب.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا للسيد الرئيس.

أولا، أشكر معالي الوزير، على هذا الرد الكافي وأتمنى أن يكون شافيا، معالي الوزير، غير أنني أود أن أتوسع، سعادة الوزير، بالنسبة إلى أسرة الإنعاش واليوم، الحمد لله، مشكلة الأوكسجين لم تطرح بما أن هناك مولدات على مستوى المستشفيات، والمكثفات أصبحت حاجة عادية بالنسبة للأوكسجين، إذن، من الأفضل أن تقوموا بتوفير أماكن كبيرة لكي نستطيع أن نضع بها أسرة الإنعاش، هذا من جهة.

معالي الوزير،

أما فيما يخص التلقيح، سيدي الوزير، حبذا لو تتقرب مصالحكم أكثر من رجال الصحافة وذلك لإعطائه صدى كبيرا –ولا نستطيع الإلتحاق– لأن الجزائر، الحمد لله، قد وفرت ولازالت توفر في اللقاح، إلا أننا نجد 16٪ "هذا الشيء ما يفرحش"، وبالتالي يجب علينا أن نتقرب من رجال الصحافة لتكون هنالك تغطية كاملة وتكون هنالك اتصالات بين جميع القطاعات.

معالي الوزير،

تكلمتم عن الرقمنة، هذا شيء جيد لكن هذه الرقمنة لا يجب أن تكون في فترة كوفيد والجائحة، بل يجب أن تكون هذه الرقمنة على مستوى القطاع ولكن في أي ميدان، مثلا الأدوية عند ذهابنا إلى المستشفيات لا نفهم ما يتوفر منها وما لا يتوفر، حاليا، فيتامين ج (Vitamine.C)، معالي الوزير، غير موجود بينما نجده في مستشفيات أخرى –نفس الأمر لبعض الأدوية– وبالتالي، نتمنى من سيادتكم أن تكون هذه الرقمنة شاملة.

سيدي الوزير،

بالنسبة إلى التكوين، هذا يعتبر مشكلا ونقصا، حيث رأيت أنه عندما حلت بنا جائحة كورونا لم نكن مستعدين ولم نكن قد كونا أناسا.

أطلب منكم أن تقوموا بتكوين، خاصة في قطاع الأوبئة، معالي الوزير، لأنه قطاع خاص والحمد لله، الآن قد تغلبنا على وباء كوفيد الذي يعتبر من أكبر الأوبئة والذي نستطيع أن نمثله بالإنفلونزا الإسبانية سنة 1936 ، 1918...إلخ، والحمد لله، ذلك الخوف زال عنا، إذن نتمنى كذلك أن تراعوا هذا الجانب.

معالي الوزير،

بالنسبة للمخابر في البداية كان يوجد معهد باستور "الوحيد" نتمنى من سيادتكم كذلك أن تجعلوا المخابر عبر الوطن –هي في حالة كارثية– أو أن نكون مستعدين، إن شاء الله، هذه الأمور نتركها على عاتقكم.

معالي الوزير،

رجال القضاء طرحوا علينا سؤالا بالنسبة إلى الطب الشرعي "طب التشريح"، هناك جثة حولت إلى 270 كلم للطبيب الشرعي ومن بعد ردت إلى المكان، نطلب من سيادتكم، معالي الوزير، تجهيز المستشفيات فقط بطاولة تشريح الجثث وبالآلات بدلا من... نستطيع أن... طبيب في الطب الشرعي، معالي الوزير، يستطيع أن يغطي عدة ولايات، لأن هذه الحالات لا تحدث بصفة يومية، نستطيع أن ننقل طبيبا من مكان إلى مكان ولكن لكي ننقل جثة من مكان إلى مكان لمسافة 270 كلم وخاصة لما يتعلق الأمر بفصل الصيف هذا أمر صعب.

ونطلب من سيادتكم كذلك تجهيز المستشفيات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، على كل حال، الأسئلة هي كثيرة...

السيد وزير الصحة: والله أصبحت مشروعا...

السيد الرئيس: ستصبح مشروعا وتصبح مناقشة، هذه الأسئلة هي معروفة، عند طرحنا لسؤال على الوزير، الوزير يحضر نفسه للإجابة على هذا السؤال، أما عند طرحنا لأسئلة أخرى فلو كانت سؤالا أو سؤالين اثنين، نعم، ولكن أن تكون أربعة أو خمسة أسئلة، هنا يحتاج الوزير للرجوع إلى مصالحه لكي يستطيع أن يجيب.

الأهم هو أن اقتراح السيد العضو المحترم، سيسجل وسيؤخذ بعين الاعتبار من طرف القطاع، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة: في الحقيقة، السيد العضو، أشكره على اهتمامه، والظاهر أنه قلبيا متأثر كثيرا، وهذا شيء جميل لأنه يعبّر عن حس المواطن، لكن ما أريد قوله إن بعض الحقائق التي ربما لا يعرفها الكثير أن نسبة التلقيح وصلت إلى 36٪ وليس 16٪، ثم الآن العالم بأكمله يتردد في إلغاء التلقيح الخاص بالكوفيد على الإطلاق في كل

دول العالم -يعني- الآن مسألة كوفيد في كثير من الدول وصلت نسبة إلغائه إلى 92٪، فهذه مسألة أخرى، لكن ربما في حالة وجود أمراض أخرى فنحن مستعدون.

أما فيما يخص الرقمنة -يا أخي الكريم- هي ليست خاصة بحالة كوفيد فقط، وبالنسبة للأدوية لدينا ما يسمى بالطلبية الإلكترونية بين المستشفيات والصيدلية المركزية وتم العمل بها وهي موجودة، تستطيع رؤيتها في أي وقت وفي أي مستشفى -يعني- يوجد فيه تطور.

وبما أنك قمت بطرح الكثير من الأسئلة يوما ما سأعيد زيارتك هنا مرة أخرى وأجيبك على كل تساؤلاتك، لأن كل مجال لديه الإجابة الخاصة به، وأنا أشكرك مرة ثانية على هذا الاهتمام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الزميلات الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أتلو السؤال أو أقرأ السؤال، أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، السادة الحضور، لنثمن عاليا مخرجات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 فيفري 2023 والذي أسدى فيه، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، تعليمات صارمة لوضع حد لثقافة التقاعس والتراخي واللامبالاة التي تعيق تجسيد بعض المشاريع والقضاء أيضا على ثقافة الآجال الطويلة، والذي كذلك جعل المواطن خطا أحمر ورفاهيته أولوية الأولويات.

يسعدني أن أتوجه إلى معالي وزير الصحة بهذا السؤال التالي نصه:

يعاني قطاع الصحة بولاية غرداية العديد من المشاكل تتراوح بين نقص الأطباء في بعض الإختصاصات وعجز قطاع الصحة على المستوى الولائي على حل المشاكل التي تعاني منها الهياكل الصحية القائمة، وكذا التأخر الحاصل في إنجاز وتجهيز وتسليم، العديد من الهياكل الصحية وعلى الخصوص:

- مستشفى 60 سريرا ببلدية بريان المسجل بتاريخ 5 سبتمبر 2006، وانطلقت به الأشغال بتاريخ 2008.
- مستشفى 120 سريرا ببلدية القرارة المسجل بتاريخ 13 فيفري 2007 والذي انطلقت به الأشغال بتاريخ 2008.
- مستشفى 240 سريرا ببلدية بونورة، الدراسة سجلت بتاريخ 8 فيفري 2010 والأشغال انطلقت به سنة 2014.

السؤال: إلى متى ومستشفياتنا تعاني من نقص الأطباء الاختصاصيين؟ معالي الوزير، وما هي العراقيل التي تعيق إنجاز وتجهيز وتسليم المشاريع السالفة الذكر؟ ومتى يتم إنجازها وتسليمها فعليا؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دادي عدون؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

زميلتي، زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد المحترم، عمر دادي عدون، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بانشغالات تخص قطاع الصحة بولاية غرداية، أود في بداية إجابتي أن أنوه إلى أن ولاية غرداية لديها 147 ممارسا متخصصا، بالإضافة إلى 24 ممارسا متخصصا من البعثة الكوبية، هذا وسيتم تدعيمها، لأنه عن قريب سيفتح مستشفى بريان ومستشفى القرارة اللذان أتابعهما يوميا.. أقول يوميا.

بالنسبة إلى المشاريع الاستثمارية، فقد بلغت استفادة الولاية من ثلاثة مشاريع، هي: القرارة، بريان وبونورة، بخصوص مشروع إنجاز مستشفى 120 سريرا بالقرارة ومستشفى 60 سريرا ببريان -مؤخرا استفادت مدينة

القرارة بمختصتين اثنتين في طب النساء، وطبيب واحد مختص في الأشعة- واللذين انتهت الأشغال بهما وهما حاليا في مرحلة التجهيز والذي بلغ تقريبا 80٪ من المعدات الطبية؛ ومستشفى بريان 60 سريرا قد عرفا تأخرا في الإنجاز، لأنها سجلت منذ عشر سنوات -هذا شيء غريب نوعا ما- وتوقف لأسباب تتعلق عادة بالأغلفة المالية التي لم تحين.

أما عن مشروع إنجاز 240 سريرا ببونورة والذي انطلقت الأشغال به منذ 2018 وليس 2014، لأنه في سنة 2014 كانت في البداية فقط، فقد بلغت نسبة الأشغال به إلى 80٪، كما سيتم الإعلان، عن قريب، عن طلب العروض لتجهيزه، خاصة بالمعدات الطبية.

لكن نتفاءل أنه بفتح مستشفى القرارة ومستشفى بريان سيتم رفع الضغط عن الولاية من هذه الناحية، خاصة وأننا نأمل أن نجهز مستشفى 240 سريرا ببونورة بمصالح جديدة والتي منها طب الأورام، سيكون هنالك طب للأورام على مستوى مدينة غرداية وهذا ربما شيء جديد، فكما قمنا به في بومرداس وقمنا به في مدينة تمنراست سنقوم به أيضا في مدينة غرداية، ولكم منا كل الشكر على هذا الاهتمام بهذه الولاية الغالية على قلوبنا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عمر دادي عدون، تفضل.

السيد عمر دادي عدون: شكرا للسيد الرئيس، والشكر موصول إلى معالي وزير الصحة، حقيقة، نسجل، معالي الوزير، بشرى بإنشاء مصلحة أو -نعم- لطب الأورام؛ فأصالة عن نفسي ونيابة عن سكان الولاية نقدم لكم تحية وتقديرا على هذا الإنجاز، كذلك هناك مجهودات كبيرة تبذلونها في هذا القطاع والأغلفة المالية الضخمة التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة من طرف الدولة لقطاع الصحة لا ينكرها إلا جاحد.

معالي الوزير، لكن رغم التعليمات -أقول رغم التعليمات- والقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية من أجل تطوير وعصرنة هذا القطاع -وأتحدث عن المستوى المحلي لولاية غرداية- قلت، لتطوير وعصرنة هذا القطاع، إلا أن سوء التسيير على المستوى المحلي يقف عائقا في تجسيد تلك التعليمات والقرارات مثلما هو حاصل وأضرب لكم بعض الأمثلة، معالي الوزير، وأناشدكم كذلك لزيارة الولاية للوقوف على واقع هذا القطاع، لأن هنالك أمورا، معالي الوزير، يندى لها الجبين، مثلا: جهاز التصوير بالأشعة تم اقتناؤه سنة 2010 ليس العام الماضي أو قبل شهر، إلى حد الآن هذا الجهاز، معالي الوزير، في عيادة متعددة الخدمات بالقصر القديم لم يتم تركيبه ولم يدخل في الخدمة إلى حد الآن من سنة 2010!.

- أجهزة التحاليل الطبية، معالي الوزير، في نفس العيادة -إن صح تسميتها عيادة- للتحاليل الطبية متعطلة من شهر أوت إلى يومنا هذا، والمواطن يعاني لكي يتنقل من عيادة إلى أخرى، التنقل إلى القطاع الخاص، أنا في بداية السؤال كنت متعمدا أن أبدأ بالمقدمة التي جاءت في مجلس الوزراء من خلال تصريح، السيد رئيس الجمهورية، بجعل المواطن خطا أحمر فالمواطن يعاني، معالي الوزير، رغم أن الدولة خصصت والدولة تكفلت والدولة وضعت ولكن سوء التسيير على المستوى المحلي -كما قلت- أصبح عائقا في تجسيد تلك القرارات.

- مصلحة طب الأطفال، معالي الوزير، هيكليا موجودة في مستشفى الدكتور تريشين ولكن إداريا تابعة لمستشفى آخر وهو مستشفى قضي بكير، الأطباء، الطاقم الطبي أو شبه الطبي يعانون، إداريا هم تابعون إلى مؤسسة وهيكليا إلى مؤسسة أخرى، نريد حلا، معالي الوزير، لهذه الأمور، حقيقة، المسؤولين على المستوى المحلي وأنا أستثني مدير الصحة لأنه حديث العهد بالولاية ولكن مديري المستشفيات لا يقومون بمهامهم، معالي الوزير، لحل مثل هذه المشاكل البسيطة التي وصلت بنا إلى أن نطرحها في مجلس الأمة.

السيد الرئيس: وصلت الرسالة السيد عمر دادي عدون...

السيد عمر دادي عدون: شكرا، نناشدكم، معالي الوزير، لزيارة الولاية في أقرب الآجال من أجل فتح المستشفيين 60 سريرا و120 سريرا، وكذلك إعطاء دفع لقطاع الصحة في الولاية، ولكم منا جزيل الشكر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دادي عدون؛ الكلمة الأخيرة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: السيد عمر دادي عدون، أنا أقول لك إن ولاية غرداية كانت مبرمجة أكثر من مرة ولكن –قدر الله وما شاء فعل– يعني الأمور بيد الله، نحن كنا سنأتي، لكن السيد الوالي مرض وتم تأجيلها ولكن، إن شاء الله، سنأتي ونحمل معنا أشياء كثيرة إلى ولاية غرداية، لأنه توجد مشاريع حديثة سيتم الإعلان عنها خلال الزيارة ونحن بدأنا في التغيير على مستوى الولاية، بدأنا بمدير الصحة بالولاية ثم سنمر إلى... نحن على اطلاع بالمشاكل التسييرية الموجودة على مستوى الولاية وسنتكفل بها.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ على كل حال، سنرجع مرة أخرى إلى قطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، الآن الكلمة إلى السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا، آخر متدخل.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الطاقم الوزاري المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الزملاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر ولاية المنيعة مركزا للعبور وبوابة الجنوب، وهذا بمرور الطريق الوطني رقم 01 طريق الوحدة الإفريقية بها إذ أصبح هذا الطريق شبحا منذ خروجك من ولاية غرداية على مسافة 240 كلم، ما جعل مستخدميه يعانون كثيرا وهذا راجع لضيقه وكذا منعرجاته الخطيرة وكذا الكثافة المرورية التي يشهدها، والذي أصبح يحصد سنويا المئات من الضحايا حتى أصبح يلقب بطريق الموت، معالي الوزير.

وعليه؛ سؤالي الشفوي الموجه إلى سيادتكم هو كالتالي:

متى يتم الانطلاق في ازدواجية الطريق الوطني رقم واحد الشطر الرابط بين ولاية غرداية وولاية المنيعة، والذي بدأت دراسة مشروعه منذ سنوات ولحد الآن لم ينطلق؟

متى يتم فتح طريق المنيعة –ورقلة، هذا الطريق الذي سيخفف بنوعه من الحركة المرورية للطريق رقم واحد الشطر السالف ذكره؟

تقبلوا مني ـ سيدي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، السيد محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة المحترم، على طرح الانشغالين المتعلقين بانطلاق أشغال ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 الشطر الرابط بين ولاية غرداية وولاية المنيعة، وكذا آجال فتح الطريق الرابط بين المنيعة وورقلة، وهذا السؤال لَهُو دلالة على اهتمامكم العميق بقطاعنا، وردا على هذين التساؤلين، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

فيما يخص مشروع ازدواجية الطريق رقم 1 الرابط بين ولايتي غرداية والمنيعة لقد تم تسجيل عملية تخص إعداد دراسة على مسافة 260 كلم سنة 2014، في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب وتم إسنادها إلى مكتب الدراسات العمومي سيتو (SETO) سنة 2015 ولكن، للأسف، مسها قرار التجميد، وإذ رفع التجميد عن هذه العملية سنة 2020، تم استئناف هذه الدراسة بصفة عادية، وبعد التقسيم الإداري الجديد والذي من خلاله تمت ترقية المنيعة إلى ولاية كاملة الصلاحيات تم تحويل

الملف من ولاية غرداية إلى ولاية المنيعة -الشطر الذي يعود إليها- والإجراءات الإدارية جارية لمواصلة الدراسة واستلامها خلال شهر أوت 2023، وقد تم اقتراح إنجاز الشطر الأول من هذا المشروع الذي تمت به الدراسة في قانون المالية لسنة 2023 من طرف ولاية غرداية ولكن لم يحظ بالموافقة من طرف المصالح المعنية وسوف نحرص على استلام الدراسة بصفة نهائية ونواصل طلب تسجيل هذا الشطر في الطول الكامل الذي يتطلب إعادة التهيئة -نعم- 70٪ منه في ولاية غرداية وهذا في قانون المالية المقبل، إن شاء الله، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن هذا الطريق يعرف، بالفعل، حركة مرور تفوق 7 آلاف مركبة في اليوم منها 36٪ مركبات الوزن الثقيل وهو حال العديد من الطرقات عبر الوطن والتي تسجل أيضا حركية مرورية مماثلة وسوف نعمل على اقتراح ازدواجيتها ضمن البرامج المستقبلية، إن شاء الله.

أما فيما يخص انشغالكم الثاني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، المتعلق بفتح الطريق الرابط بين ولاية المنيعة وولاية ورقلة فهو مرتبط بالانتهاء من تدعيم مقطع من طريق بمسافة 30 كلم هو في حالة اهتراء متقدمة من النقطة الكيلومترية 53 إلى النقطة 83، للعلم أن هذه العملية مسجلة والأشغال سوف تنطلق بعد اكتمال الإجراءات الإدارية وهي في مرحلة الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة.

أشكركم على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، وأؤكد لكم حرصنا على استكمال كل الإجراءات التي من شأنها أن تسمح بالإنطلاق الفعلي للمشروعين اللذين يكتسيان أهمية كبيرة للمنطقة لتخفيف الضغط عن الطريق الوطني رقم1.

هذا كل ما أردت إفادتكم به كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ونبقى دائما على استعداد لإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا لزم الأمر، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد العربي سليماني، إن كان له تعقيب.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد الرئيس، جزيل الشكر للسيد معالي الوزير، على المجهودات التي تبذلونها على مستوى وزارتكم المحترمة، لكن -والله- كان من الأجدر أنه في ميزانية 2023 أن يخصص مبلغ لهذا الطريق -هذا الطريق- طريق الوحدة الإفريقية الذي يربط الجزائر بخمس دول إفريقية، تقريبا، وهو يحدث تكاملا إقليميا ويعزز التجارة بين الشمال والجنوب، كذلك، معالي الوزير، على الأقل -يعني- هناك نقاط سوداء تحصل بها حوادث المرور وهي بارزة وواضحة ولا تتطلب مسافات كبيرة، فهي حوالي 2 كلم، 2 كلم، متعددة في بعض المناطق نتفادى بها حوادث المرور التي دائما تقع في هذه الأماكن.

كذلك طريق ورقلة -المنيعة هو أيضا سيخفف من الحركة المرورية عن الطريق الوطني رقم1 -يعني- إذا فتح طريق ورقلة - المنيعة، شاحنات الوزن الثقيل كلها ستنتقل عبر طريق ورقلة -المنيعة، وبالأمس قد طرحنا مع معالي وزير البريد والمواصلات، قضية الشبكة لكي تكون بها تغطية في هذه الطريق، وهذا سيخفف عناء كبيرا عن المواطنين.

معالي الوزير، هناك نقطة سوداء في طريق المنيعة - عين صالح، بالضبط نقط 90 كلم منها، والله، منطقة توجد بها 15 كلم أو 10 كلم يجب أن تخصصوا لها مشروعا أو تهيئة، لأن المواطنين المتجهين إلى تمنراست أو عين صالح، كم من مرة عندما يأتون بسياراتهم الجديدة، مثل AUDI أو MERCEDES، ولا تكون بها حتى عجلة احتياطية عندما يرتطم بحفرة تتعطل بها السيارة، يبقى هناك لوقت طويل في هذا المكان ويرجع إلى منزله ويقوم بإصلاحها ومن ثمة ويرجع مرة أخرى، حبذا، معالي الوزير، أن يتم تخصيص مبلغ لهذا الطريق.

شكرا جزيلا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية: نشكركم على تدخلكم، فعلا، نحن واعون بأهمية هذا الطريق ونعم توجد فيه بعض النقاط السوداء ومنعرجات تشكل خطورة ونحن نعمل، إن شاء الله، على تسجيل هذه العمليات ومعالجة هذه النقاط السوداء إن لم تكن في هذه السنة ستكون في السنة المقبلة، إن شاء الله، أما بهذه النقطة، النقطة الكيلومترية 99 سننظر فيها

ونحاول معالجتها، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أشكر بدوري أولا السيدة الوزيرة والسادة الوزراء، كما أشكر أعضاء مجلس الأمة من خلال الأسئلة المطروحة التي لها أهمية وبصفة خاصة علاقتها بالجانب الاجتماعي للمواطن.

بهذه المناسبة، على كل.. أردت أن أتطرق اليوم إلى ذكرى تأميم المحروقات، هذه الذكرى نتذكرها كل سنة في مثل هذا اليوم والذي له أهمية، حقيقة، تأميم المحروقات كانت نهاية الإجراءات والقرارات التاريخية لاستقلال الاقتصاد الجزائري، نحن نتذكر كلنا وعشنا بعد الكفاح المرير والتضحيات التي ضحاها الشعب الجزائري واسترجعنا السيادة الجزائرية، لكن عندما استرجعنا السيادة الجزائرية من الناحية السياسية كان استقلالا حقيقيا وغير منقوص، هذا من الناحية السياسية، ولكن من الناحية الاقتصادية – ذلك الوقت – كل المنشآت الاقتصادية وكل ما يهم الاقتصاد مباشرة كان في يد الشركات الفرنسية.

صحيح، في بداية الاستقلال كانت لدينا مشاكل في البداية مباشرة بعد الاستقلال وبصفة خاصة في سنة 1963 أي عاما بعد الاستقلال لما هجم علينا الجار والشقيق للاستيلاء على الأراضي الجزائرية، طبعا، هذه الحرب التي وقعت للجزائر نوعا ما قال "عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم" لما وقع هذا الهجوم وهذا من الناحية التاريخية لما نذكرها، نذكرها لنأخذها كعبر، كانت لدينا مشاكل داخلية وانقسامات مباشرة بعد الاستقلال.

في ذلك الوقت السيد والمجاهد محند أولحاج – قائد الولاية الثالثة – لم يكن راضيا عن تشكيلة الحكومة بعد الاستقلال، كانت هناك معارضة، وأيضا كانت معارضة ـ وهذا تاريخيا معروف ـ من طرف حسين آيت أحمد، لما وقع الهجوم على الجزائر، المجاهد محند أولحاج سار مع جيشه والتحق مباشرة مع بومدين في بشار، آيت أحمد أيضا نفس الشيء قال لدينا مشاكل داخلية لكن عندما تُمس الأراضي الجزائرية وعندما بلد يتعدى على الجزائر تصبح الجزائر كرجل واحد .. **"تصفيق"**.. صحيح هذه أشياء عشناها حتى من الناحية الإدارية ومن ناحية تنظيم الدولة ومن المهم التذكير بها أيضا لأخذها بعين الاعتبار في الوضع الحالي.

الخزينة الجزائرية بعد الاستقلال كانت فارغة وكانت أمامنا تحديات كبيرة، أذكر منها على سبيل المثال الدخول المدرسي، الاستقلال كان في شهر جويلية وفي شهري أوت وسبتمبر بدأنا التحضير للدخول المدرسي، المعلمون غادروا الجزائر وفي ذلك الوقت تاريخيا حتى رواتب المعلمين الفرنسيين تم إيقافها من أجل مغادرة الجزائر وهذا القرار صدر من طرف وزير المالية الفرنسي ذلك الوقت، كانت هناك تحديات كبيرة حيث جندنا كل من كانت له الشهادة الابتدائية ليصبح معلما، لابد من التجنيد لضمان الدخول المدرسي ويكون طبيعيا، وحقيقة كان الدخول المدرسي طبيعيا.

من سنة 1962 إلىغاية سنة 1967 كلنا نعرف أن الهياكل الإدارية التي كانت موجودة باقية، مايسمى بالمحافظة والمحافظة الفرعية والممثلين في مجلس البلدية، يعني أن رئيس البلدية معيّن لمدة خمس سنوات، بعد هذا تم بناء الدولة من البلدية سنة 1967 كان قانون البلدية وميثاق البلدية، الميثاق يعطي مفهوم البلدية ومهامها ودورها ويحدد أيضا مكانة البلدية في الدولة كخلية لامركزية، تم إعطاء هذا المفهوم للبلدية، سنتان بعد ذلك، في سنة 1969 قمنا بتنظيم الولاية، المجلس الشعبي الولائي، قانون الولاية وميثاق الولاية أيضا لإعطاء المفهوم الحقيقي للولاية ومكانتها في إطار اللامركزية، وفي سنة 1975 كان ميثاق وطني، في سنة 1976 كان أول دستور، وفي سنة 1977 كانت هناك انتخابات المجلس الشعبي الوطني الذي كان قد توقف سنة 1965، وهنا استكملنا بناء الدولة الذي دام 10 سنوات من سنة 1967 إلى سنة 1977.

لما نتذكر هذا ونربطه بالوضع الحالي بعد الحراك المبارك المخلص ونحن في الذكرى الرابعة، ومن خلال الحراك، ما هو مطلب الحراك؟ كان ضد العهدة الخامسة في مرحلة، ثم ضد تجديد العهدة الرابعة، الحمد لله، المظاهرات كل أسبوع وفي بعض الأحيان مظاهرتين في الأسبوع عبر كل القطر الجزائري، قطرة دم لم ترق في الوقت الذي في أوروبا بعض البلدان أخرجت (L'half track) في الساحة، لا نتكلم عن القتلى والجرحى، نحن في الجزائر قطرة دم لم ترق والفضل يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي الذي هو سليل جيش التحرير عن حق وجدارة، لأن تسمية الجيش الوطني الشعبي تختلف عن تسمية جميع جيوش العالم

لكونه سليل جيش التحرير، مباشرة بعد الاستقلال ومن أجل بقاء هذا الجيش حقيقة سليل جيش التحرير كان لابد من تسميته "جيش وطني شعبي"، لأن هذا الجيش مرتبط بالوطن ومرتبط بالشعب وهذه هي مهام الجيش الجزائري، والفضل يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي.

مع الوقت، شاهدنا في الأخير كيف الشعب عبر كل القطر الوطني ينادي وبصوت عال "الجيش والشعب خاوة خاوة"، ونتذكر كلنا أيضا وفاة الفريق قايد صالح، الذي سار معه الشعب، من خلال هذه الشخصية هو الجيش الوطني الشعبي، مشى معه الشعب من قصر الشعب إلى مقبرة العالية أي ملايين الجزائريين ساروا معه بهذا الشعار "الجيش والشعب خاوة خاوة" هذا الشيء يقلق أعداء الجزائر، عندما يتكلمون عن الجيش.

نحن في هذه المرحلة بالذات وعندما نتكلم عن المسار الذي دام ثلاث سنوات، مباشرة لما نظمنا الانتخابات الرئاسية ترشح خمسة جزائريين، خمس شخصيات جزائرية ترشحت لهذه الانتخابات، لما نجح السيد عبد المجيد تبون، الإخوة الأربعة الذين ترشحوا معه اعترف كل واحد في تصريحه بنتائج الانتخابات وهذا لأول مرة، وقلتها عدة مرات لكن من الجيد تكرارها وإعادة تكرارها، لأول مرة في الجزائر المترشحون للانتخابات الرئاسية يعترفون بنتائج الانتخابات، في عملية تنصيب رئيس الجمهورية الإخوة الأربعة حضروا عملية التنصيب، ورئيس الجمهورية في كلمته الأولى بعد التنصيب قال: "أنا رئيس الجميع".

كذلك التزاماته الأربعة والخمسون مرتبطة بثورة نوفمبر 1954، وأعطى المفهوم الحقيقي لمرجعيتنا التاريخية كما أن الستة عند عمل مقارنة والثلاثة الذين في الخارج – الذين هم هنا في المعرض، في المجلس حاليا – كلهم مناضلون في الحركة الوطنية ومارسوا السياسة في إطار الحركة الوطنية، وعند موعد شهر نوفمبر تخلوا عن هويتهم السياسية وقالوا نحن للجميع وفتحوا الباب للجميع، وأن ثورتنا تكون بلا زعيم أي بدون زعامة وعوضوا الزعامة بالعمل الجماعي وقالوا نفتح الباب للجميع، وهي نفس الطريقة التي عمل بها رئيس الجمهورية قال نفتح الباب للجميع من أجل الجزائر.

صحيح، لما جاء دستور سنة 2020 ولأول مرة أيضا كثير من المسؤولين الذين لم يقرأوا هذا الدستور، لما نقرأ الدستور ونتعمق في مفهوم الدستور الحالي، نفهم حقيقة الجزائر الجديدة سواء من ناحية حقوق الإنسان أو من ناحية الممارسة الديمقراطية أو من ناحية العلاقات بين الشعب والحكم، ما هو الحكم؟ وما هي الدولة الجزائرية؟ هذه كلها موجودة في الدستور حتى إذا تحصلت غدا معارضة ـ من خلال الانتخابات ـ على الأغلبية تشكل حكومتها وتتعايش مع رئيس الجمهورية، هذا الشيء موجود في الدستور لأول مرة، ونحن في التعليقات السياسية والإعلامية لا نعطي أهمية لهذا الجانب، هذه هي الجزائر الجديدة، ميلاد الجزائر الجديدة للحاضر والمستقبل، هذه الدولة ومن خلال هذا الدستور نضمن لها الدوام، يقع أي مشكل أو أي خلافات تجد حلها في إطار الدستور.

صحيح، عند مراجعة هذه الأمور، وبالرجوع إلى ذكرى تأميم المحروقات وبعد بداية بناء الدولة بدأنا في تحرير الاقتصاد الوطني، في سنة 1966 نتذكر كلنا ومن يتذكر تأميم المناجم، كل المناجم كانت في يد الفرنسيين كالونزة وغيرها، كانت كلها في يد الشركات الفرنسية، في نفس الوقت كان تأميم البنوك، كل البنوك، كانت في يد الفرنسيين وتم تأميمها 100٪، وتم كذلك أيضا تأميم كل الشركات وأكبر الشركات أذكر منها شركة (BERLIET) من سنة 1966 إلى سنة 1971 استكملناها بتأميم البترول وقمنا بتحرير الاقتصاد الجزائري.

بالعودة إلى هذا التاريخ وبهذه المناسبة، نحن في نفس الوضعية والحمد لله بعد الانتخابات الرئاسية وبعد دستور سنة 2020 وبعد بناء المؤسسات واستكمالها تم إعطاء المفهوم الحقيقي للاستقلال السياسي للجزائر، ولكن يجب تدعيمه بالاستقلال الاقتصادي والتاريخ يعيد نفسه هكذا يقول المثل "التاريخ يعيد نفسه" اليوم نحن في معركة الاستقلال الاقتصادي للجزائر، لأن الاستقلال الاقتصادي هو ضمان الاستقلال السياسي، وعندما نقول ضمان الاستقلال السياسي فهو احترام كلمة الجزائر.

نحن نشاهد اليوم ـ والحمد لله ـ من كل البلدان ومن كل الجهات تزور الجزائر، وتتشاور مع الجزائر ليس هكذا فقط، لأن الجزائر لها مواقفها ومكانتها بمبادئها وبثورتها وتاريخها وباقتصادها أيضا، الطريق الذي اخترناه منذ البداية إلى غاية اليوم يكمن في عدم الانحياز وقدمنا المفهوم الحقيقي لعدم الانحياز، نتعامل مع كل الأطراف سواء

من الشرق أو من الغرب ولكن بموقفنا، كل أحد يعرف حدوده وما هي الخطوط الحمراء التي لا يتجاوزها وفضل الجزائر منذ البداية وحتى في وقت الثورة ولا مرة تدخلنا في الشؤون الداخلية للأشقاء أو الغير، والجزائر تساعد وتساند الشعوب من أجل استقلالها بدون مقابل، ولا مرة طالبنا من أي بلد أننا ساعدناكم وعاوناكم واستقللتم يجب أن تردوا.. ساعدنا هذه البلدان من أجل استقلالها أثناء الثورة ومولناهم بالأسلحة والأموال وحتى عند استقلالهم ساعدناهم لتكوين إطاراتهم عندنا وفي جامعاتنا وبدون مقابل عكس ما نراه حاليا.

عندما نقول الاستقلال الاقتصادي، هذا الاستقلال الاقتصادي نحن دخلنا في هذا .. لماذكر الرئيس في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء ومن خلال التصريح ينبه لابد، على الإدارة، ليس الإدارة كأشخاص وإنما البيروقراطية هي من تعطل هذا .. ليس الأشخاص وإنما الرقمنة تساعد كثيرا في التطور، عندما نربح هذه المعركة ضد البيروقراطية من خلال عمليات تقنية وفنية وعلمية بعدها نمر إلى الأشخاص، لأن كل شخص له مسؤولية يعرف أين تبدأ وأين تنتهي، عند تحديد المسؤولية هناك مسؤولية أخرى تواصل في مكانه.

طبعا، هذه على كل حال أمور هامة جدا وتحتاج دائما إلى يقظة ونحن في مرحلة اليقظة ونكون كلنا مجندين حول هذا المشروع الهام للجزائر في الحاضر والمستقبل ونكون كرجل واحد أمام هذه الهجمات الخارجية، لأن كثيرا من أعداء الجزائر.. الجزائر موقفها من فلسطين واضح منذ البداية ليس بجديد بالنسبة للجزائر، عندما نقول إن الفلسطينيين .. الاستعمار الصهيوني في الأراضي الفلسطينية نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للأصدقاء أو الأشقاء، الذي تكون لديه علاقات مع إسرائيل تخصه هو وشعبه، نحن ليس لنا دخل في ذلك، من حقنا فقط أن نطرح السؤال، عندما تكون هذه العلاقات ما هو انعكاسها على الشعب الفلسطيني؟ هذا هو السؤال الذي يجب طرحه، لا نتدخل في الشؤون الداخلية ولكن السؤال الذي نطرحه ومن حقنا ما هو الانعكاس على الشعب الفلسطيني؟ ..**"تصفيق"**..

صحيح، نحن في هذه المرحلة .. ممكن بعد هذه الفترة، على كل حال، نمر إلى تعزيز أكثر فأكثر مكانة البلدية ومكانة الولاية في إطار اللامركزية، ومن خلالها وطبعا نحن كمجلس الأمة نمثل الجماعات المحلية، عندما تكون الجماعات المحلية واقفة بمسؤولياتها الحقيقية، عندما تكلم الرئيس في لقائه بالولاة والحكومة وقال "الوالي هو كرئيس الحكومة" ما معنى هذا؟ ليس كلاما من أجل الكلام فقط، لأن من خلال الوالي قال هو حكومة الولاية، يعني الموظفين الذين معه ويمثلون الوزارات يبقون منضبطين كما في الحكومة.

ربما تأتي الفرصة عن قريب، إن شاء الله، لأن قانون البلدية وقانون الولاية يمر إلينا في المجلس أولا وهذا من صلاحيات مجلس الأمة، لإعطاء المفهوم الحقيقي والمكانة الحقيقية للبلدية والدور الحقيقي للمجلس الشعبي الولائي في إطار المراقبة وتتبع النشاط المحلي.

على كل حال، اغتنمت هذا اللقاء مع ذكرى تأميم المحروقات وتطرقت إلى هذه الجوانب التي تهمنا كلنا، وتحيا الجزائر .. **"تصفيق"**.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .. **"تصفيق"**..

الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العاشرة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس16 شعبان 1444
الموافق 9 مارس 2023

الرئاسة: السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة الوزيرة والسادة الوزراء أعضاء الحكومة، ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر، وبأسرة الصحافة والإعلام.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هاته الجلسة، التي يقتضي جدول أعمالها طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الأجوبة عليها.

القطاع الأول، هو قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ وبداية، أحيل الكلمة إلى السيد الطاهر غزيل، ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فليتفضل مشكورا.

مدة السؤال هي 3 دقائق، من فضلكم، تفضل السيد الطاهر غزيل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،
السيدة الوزيرة،
السادة الوزراء،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أستسمحك.

إن رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، قد أهان المكون المالكي، بولاية غرادية، بتعمد إقصائهم من إعداد الجزء الخاص بولاية غرداية، وذلك في المعجم، وثانيا، بتعمد تحريف التسميات العربية للبلديات واستبدالها بتسميات

بربرية، بلا أي سند تاريخي موثق، وثالثا، إهانة أبناء الشعانبة بالادعاء بألاّعلاقة لهم بعاصمتهم متليلي، الأوراس الثانية في الجنوب، وأنا أقول أنت لا علاقة لك برئاسة المجلس الأعلى للغة العربية، عينت في 2016، وأنت من بقايا العصابة وأنت ممن تكلم عنهم رئيس الجمهورية، تسببون الفتنة في البلاد.

سؤالي، سيدي الوزير،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لا يخفى على سيادتكم المعاناة التي أصبح يلاقيها سكان الجنوب وخاصة سكان ولاية غرداية، وهي ولاية غنية بالحقول البترولية، لكن شبابها يعاني من نسبة بطالة عالية، خاصة أنها تجاور ولايتين لهما عروض عمل ومناصب شغل مغرية، عكس ولاية غرداية التي لم تستفد من أي عروض عمل منذ أكثر من عشر سنوات، الأمر الذي جعلنا نتساءل عن سبب عدم برمجة ولاية غرداية ضمن قائمة الولايات العارضة لمناصب الشغل؟

سيدي الوزير،

ولاية غرداية عندها واد نومر، والذي أصبح إنتاجه أكثر من إنتاج حاسي الرمل وبركاوي، ولهذا نطلب منكم، أن تعطونا، قليلا، تنفسا لشبابنا في الشغل.

وعليه؛ نرجو من خلال تفضلكم بالرد على هذا السؤال أن نجد ما يزيل هذا الغبن، ونحن على يقين من تفهمكم لهذا الأمر.

ودمتم في خدمة الوطن والمواطن، سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكركم على سؤالكم المتعلق بملف التشغيل بولاية غرداية.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن سوق التشغيل في ولايات الجنوب يخضع للقانون رقم 04 ـ 19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل،

ـ ولتعليمة السيد الوزير الأول المؤرخة في 11 مارس 2013،

ـ والمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جانفي سنة 2017.

كما تم تعزيز عملية التنصيب ومراقبة التشغيل في الولايات الجنوبية، بموجب المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 12 سبتمبر سنة 2022، المعدل والمتمم للمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في جانفي سنة 2017 والمتعلق بالإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في ولايات الجنوب، والهدف من هذا المنشور ضمان التسيير الشفاف والصارم لسوق العمل وتسهيل إدماج طالبي العمل.

وبخصوص ولاية غرداية:

فبناء على البيانات الإحصائية من سنة 2020 إلى غاية نهاية شهر جانفي من سنة 2023، تم تسجيل على مستوى هذه الولاية 15456 عرض عمل لفائدة طالبي العمل داخل إقليم الولاية والتي تم التكفل بمعظمها، موزعة كالتالي:

في سنة 2020:

ـ إيداع 4572 عرض عمل على مستوى الهياكل المحلية للتشغيل بالولاية.

وتم في سنة 2021:

ـ إيداع 5396 عرض عمل.

أما بالنسبة لسنة 2022:

ـ 5488 عرض عمل مودع.

حيث احتلت ولاية غرداية المرتبة الثالثة على مستوى الولايات الجنوبية من حيث عدد التنصيبات المحققة، خلال سنة 2022.

وخلال شهر جانفي من هذه السنة، تم تسجيل على مستوى هذه الولاية 476 عرض عمل مودع على مستوى

الهياكل المحلية للتشغيل بالولاية.

ومن بين 476 تم تنصيب إلى يومنا هذا 279 طالب عمل في هذه العروض، مع العلم أن عملية التنصيب في العروض المودعة مستمرة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن النظام المعلوماتي «الوسيط» يضمن التكفل السريع بعروض العمل بمنح الأولوية في التوجيه لقاطني المناطق الواقعة ضمن الاختصاص الإقليمي للملحقة المحلية للتشغيل، وإن لم تتوفر المؤهلات المطلوبة في طالب العمل لتلبية هذا العرض، يتم توسيع البحث على مستوى الملاحق المحلية الأخرى المتواجدة بنفس الولاية، ثم إلى الفروع الولائية للتشغيل المتواجدة على مستوى المنطقة، والولايات المجاورة من خلال نمط البحث الحلزوني، مما سيسمح باستفادة الولايات الجنوبية على غرار ولاية غرداية من عروض العمل المودعة على مستوى هاته المنطقة.

ولكن لكي نضفي أكثر شفافية ولكي نضمن التوزيع العادل لكل المناصب التي تنشأ على مستوى 20 ولاية جنوبية، تم وضع جهاز جديد ممضي من طرف 5 وزراء: العمل، الداخلية، السياحة، الصناعة، والطاقة، لكي كل المناصب التي ستنشأ في الحقول البترولية أو الغازية سيتم توزيعها بالإنصاف على 20 ولاية (جنوبية)، وبطريقة نسميها (SPIRALE)، إذا لم نجد الشهادة في الإجراءات التي نطلبها كشروط، للتوظيف من ولاية، نذهب إلى ولاية مجاورة، وننتقل من ولاية إلى ولاية، هذا حتى نضمن أن كل المناصب ستبقى على مستوى 20 ولاية جنوبية.

هذا كإجراء اتخذناه بعدما تمت دراسته مع الجماعات المحلية، مع الوزراء المعنيين وتم تطبيقه ابتداء من شهر مارس هذا.

وشكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطاهر غزيل، إذا كان له تعقيب؟ فليتفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر سيادة الوزير وبارك الله فيك، وأنا أقول هذا من أعماق قلبي، هذا القطاع، إذا لم ير النور إن شاء الله، عند توليكم إياه لأنه لم يره من قبل وخاصة بالنسبة لسكان الجنوب، وبارك الله فيك.

سأعطيك بعض الأسئلة، لكن ليس ملزما أن تجيبني عليها الآن، سيدي الوزير؛ في الجزائر نسبة السكان في الساحل هي 80 ٪ وهي معروفة، وفي الهضاب العليا هناك نسبة 15 ٪ ونسبة 5 ٪ في الجنوب، لقد قمت بزيارة إلى بعض المكاتب في الشمال، مكاتب التشغيل، في الشمال، وهران، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية وعنابة، زرت بعض المكاتب ووجدتها في أريحية، عمالها في أريحية والمدراء فيها يعملون بأريحية، وكأنه ليس مكتب شغل وتوظيف، بينما في الجنوب، حيث نسبة السكان 5 ٪ فقط، مثلا في ورقلة، المدير يتنقل مع حرس شخصي، تمراست لن أقول! إليزي لن أقول! تقرت لن أقول! إذهب إلى غرداية، لن أقول! لا أعلم لماذا؟! أين يكمن المشكل؟!

بينما عندما نأتي ونقارن بين الشمال وبين إحصائياتي والتي يمكن أن تكون خاطئة أو معدلة، بالنسبة للشمال نجد في العائلة الجد متقاعدا، الجدة متقاعدة، الأب عاملا، الأم عاملة، البنت عاملة، الابن عاملا وخطيبته عاملة، ما ينقصهم سوى السكن وهم يعانون منه حقا، بينما في الجنوب نجد 1 من 10 من الناس يعمل في شركة عمومية، يتكفل بالمصاريف، عندما يسحب أجرته يقوم بتقسيمها!

أنا لا أدري؟! هذا السؤال لا أريد منك إجابة عليه بارك الله فيك، دعها عندك، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، إن كان يريد الرد.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا.

ما سأرد عليه، أنه في إطار قانون الاستثمار الجديد، سيكون فيه... نحن وبكل قناعة، سنة 2023، ستكون سنة تبعث من جديد وتيرة الإنتاج، وستكون فرص أكثر في إنشاء مناصب شغل على مستوى ولايات الوطن ومن دون استثناء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الآن الكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نشير إلى أن هذا السؤال قد أُودِعَ منذ سنة لدى المجلس، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع في عدة محطات، غير أننا ننتظر اليوم جوابا شافيا ونهائيا لهذه القضية.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

العمل ليس مجرد خيار للإنسان، بل هو ضرورة وميدان أساسي، تظهر فيه قدرات الفرد وكفاءاته ومهاراته، كما يساعد صاحبه على توفير متطلبات حياته، ولا جدال في أن الفرد العامل المنتج يدعم الاقتصاد، في حين يكون العاطل عالة عليه وعلى خدماته.

ومن هذا المنطلق، ارتأينا، معالي الوزير المحترم، أن نعرض على سيادتكم انشغالا هاما يخص دائرتكم الوزارية، وقد راسلنا المعنيون به من كل ربوع الوطن، ملتمسين إيصال صوتهم، وكلهم أمل في أن يجدوا آذانا صاغية، ويحمل القائمون على هذا القطاع مطلبهم محمل الجد، ألا وهي قضية العمال أصحاب العقود المنتهية التابعة لوزارة العمل وكذا التابعون لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والذين عملوا بعقود ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب الحاملين للشهادات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 127 المؤرخ في 30 أبريل 2008، وضمن جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 الذي يقضي بإدماج الشباب العامل في إطار جهاز الإدماج المهني والاجتماعي، والتعليمة الوزارية رقم 25 المؤرخة في 16 سبتمبر 2019 المحددة لكيفية تطبيقه، أين حددت أحكامه بحالة النشاط، دون مراعاة الذين انتهت عقودهم ورفض تجديدها فأحيلوا على البطالة، متناسين خبرتهم وخدماتهم التي قدموها، في حين مس الإدماج من هم أقل منهم خبرة وعملا في الميدان.

فهؤلاء يناشدونكم سيدي الوزير المحترم ـ بناء على مبدإ تكافؤ الفرص الذي يقره الدستور، وضمانا لحق المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية ـ على أن تنظروا إليهم بعين الاعتبار، وتمدوا لهم يد العون لتنتشلوهم من أوحال التهميش، وتنقذوهم من هاجس البطالة التي باتت تؤرقهم، كما يلتمسون منكم إعادة النظر في المرسوم بما يضمن حقوقهم كعمال لهم من الخبرة ما لهم، وقد أبانوا عن كفاءة وحسن خدمة، رغم أجرهم الزهيد الذي كانوا يتقاضونه، وكلهم أمل في جزائرنا الجديدة أن تنير لهم الدروب، وتفتح لهم الأبواب الموصدة.

السؤال المطروح: هل سيتم التكفل بقضية هؤلاء المتعاقدين والنظر فيها وأخذها بعين الاعتبار وهل من حلول تلوح في الأفق تسعون لتجسيدها بخصوص هذه الفئة؟

وفي الختام، تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة للسيد الوزير المحترم، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا.

أجدد تحياتي إلى كل أعضاء مجلس الأمة المحترمين، لو تسمحون لي، أردت أن أبلّغ تحية خاصة إلى السيد الطاهر بلال، الذي التحق بهذا المجلس، الذي أكن له احتراما كبيرا، «مبروك عليك».

في البداية أشكر السيد مراد لكحل، عضو مجلس الأمة على اهتمامه بالمسائل المتعلقة بملف الإدماج؛ السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

يجدر التذكير أن جهاز المساعدة على الإدماج المهني المسمى (DAIP) استحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 126 المؤرخ في 19 أبريل سنة 2008، والهدف منه تحسين قابلية تشغيل الشباب طالبي الشغل لأول مرة، من خلال منحهم الفرصة لاكتساب خبرة ومهارة مهنية قصد الولوج إلى عالم الشغل في القطاع الاقتصادي.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019، المتعلق بعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) والإدماج الاجتماعي (PID) لحاملي الشهادات، وبقرار من السيد رئيس الجمهورية ـ وهو قرار تاريخي ـ القاضي بإعطاء الفرصة للمستفيدين من هذه الأجهزة للحصول على مناصب عمل لائقة وقارة مع الاستفادة من التقاعد.

تم إلى غاية 31 جانفي 2023 إدماج 554398 من أصل 592859 مستفيدا من هذين الجهازين المتواجدين في حالة نشاط بتاريخ 31 أكتوبر 2019 على مستوى القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي، وهي كالتالي:

في القطاع الإداري: تم إدماج 321621 من أصل 326115 مستفيدا من هذا الجهاز، يعني ما يعطينا نسبة 98.60 ٪، ما تبقى 4494، وهم في سلك التربية، الذين رفضوا الإدماج بسبب عدم التنازل عن الشهادة، وقد صرحنا بهذا وسنؤكد عليه، غير ممكن وغير معقول وغير مقبول، أن يتنازل أحد عن مكسبه العلمي لكن يندمج في رتبة العمل التي تتماشى مع قدراته، الشيء الذي نؤكد عليه، أن الراتب الذي سيتقاضاه يتجاوز الراتب الذين يحصل عليه متصرف إداري متربص على مستوى الإدارة العمومية، حيث إن راتب المتصرف الإداري هو 34000 دج، أما الذي سندمجه في قطاع التربية كمشرف تربوي راتبه تقريبا 41000 دج، إذن، من حيث الراتب ليس هناك أي مشكل، حتى أكدنا في تحضير القانون الأساسي لقطاع التربية، أنه سيكون عندهم تصنيف ليسيروا عليه ليكون في التصنيف 12 الذي كانوا يطلبونه ولهذا أغتنم هذه الفرصة لأوجه نداء إلى هؤلاء 4494 المتبقين بعد أن يلتحقوا بالسلك، سيربحون شيئين اثنين، الأول الراتب والثاني الأقدمية في التقاعد، هذا فيما يخص قطاع التربية، يعني إذا تم إدماج 4494 الباقين فسنكون عندها في نسبة 100 ٪.

أما في القطاع الاقتصادي، تم إدماج 10719 من أصل 44686 مستفيدا من الجهاز، وكل هؤلاء سيتم إدماجهم خلال هذه السنة، حيث إن المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 يمدد الفترة إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

في قطاع التربية الوطنية: تم إدماج تعداد كلي، أي كل من كان في وضعية تعاقدية وبصفة نهائية، بـ 62290 مستفيدا، بقرار تاريخي أيضا للسيد رئيس الجمهورية.

ومن جهة أخرى، تم التكفل بتحويل عقود الأعوان المنتسبين لجهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي (DAIS) وكان على مستوى وزارة التضامن الوطني، وقد حققنا لهم الإدماج في الوظيفة العمومية بصفة نهائية، الذين هم في حالة نشاط إلى غاية 31 ديسمبر 2021، والبالغ عددهم 159768، في إطار هذا الجهاز في المؤسسات والإدارات العمومية وعلى مستوى القطاع الاقتصادي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 85 المؤرخ في 27 فبراير 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات تحويل عقود جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي.

وفي هذا الإطار وإلى غاية 31 جانفي 2023، تم تحويل كل عقود المستفيدين إلى عقود عمل غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، مما سمح بتثمين أجور العمال المعنيين.

أما بخصوص فئة العمال المستفيدين من هذه الأجهزة المنتهية عقودهم، فتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل وإلى يومنا هذا 449573 عقد إدماج منته خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 وقد بدأ هذا المرسوم منذ 2008، وإذا عدنا إلى الوراء، فلدينا تقريبا مليونين اثنين، إذا كان سيتم إدماج لسنوات من 2017 إلى 2019، فما هو مصير 2016، 2015، 2014، 2013؟ إذن فعددهم 449573، فيما يخص جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات من جهاز (DAIP) من انتهت عقودهم، 269808 عقود إدماج منته.

وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب عقود جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، حيث تم تسجيل 179764 عقد منته.

ونظرا لتشبع القطاع الإداري ومحدوديته المالية، فإنه يحول دون استيعاب تنصيب هذا العدد الهائل للمستفيدين من هذه الأجهزة المنتهية عقودهم، مع العلم أنه خلال سنة 2022 تم إدماج 600000 مستفيد من الجهازين (DAIP) و (DAIS)، والمتعاقدين في قطاع التعليم تم تقريبا إدماجهم، الوظيفة العمومية كان بها 2000800 في سنة واحدة فقط، أضفنا 600000، هل يمكن إضافة 449000 الآن؟ ستصبح ما يقارب مليونا أضفناه إلى مليونين و ثمانئة، حاليا عند بلديات ليس هناك حتى مكان للجلوس، وأؤكد مرة

أخرى، الوظيفة العمومية لم يتبق...

بالمقابل، يمكنهم التسجيل في نظام الوسيط لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطالين طالبي الشغل والاستفادة من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن منصب شغل في إطار التوظيف الكلاسيكي، مع الأولوية في التوظيف وفقا للعروض المودعة من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة، أو تحفيزهم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة في إطار جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مراد لكحل إذا كان له تعقيب أن يتفضل؟

السيد مراد لكحل: شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات، على أن قطاعكم الحيوي يظل دائما بحاجة إلى تنظيم أكثر وتنظيم دراسات تواكب المتطلبات والتحديات الراهنة.

ومن القضايا التي نرتأي أن نشير إليها أيضا، قضية العمال المتعاقدين بمختلف القطاعات التابعة للوظيفة العمومية، إما بعقد محدد المدة أو بعقد غير محدد المدة، فمنهم من تجاوز 20 سنة عمل دون تثبيت، هذه الفئة أيضا بحاجة إلى حل نهائي ولم لا إنهاء صيغة التعاقد بعد تثبيتهم؟

شكرا مرة أخرى، سيدي الوزير المحترم، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ السيد الوزير ليس له رد على التعقيب، شكرا.

نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد رضوان بوغلابة، فليتفضل مشكورا.

السيد رضوان بوغلابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعد عملية القسطرة الشريانية إحدى التقنيات الجديدة التي أدخلت إلى بلادنا بفضل تكنولوجياتها الحديثة المتطورة، إلا أن الإشكال المطروح الذي يؤرق كاهل المواطن البسيط فيما يخص عمليات القلب المستعجلة (القسطرة)، والتي كما هو معلوم ليست معوضة من طرف الضمان الاجتماعي ولا تتوفر في المستشفيات العمومية على مستوى الجنوب وولاية غرداية خاصة، إلا في العيادات الخاصة.

ما هي التدابير التي ستتخذونها من أجل تمكين المستفيدين المؤمنين اجتماعيا المسجلين في التعاضديات من التعويض على العمليات الجراحية المتعلقة بهذه الحالات؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رضوان بوغلابة؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم.

أجدد تحياتي للجميع.

بداية، أشكركم على اهتمامكم بأداءات الضمان الاجتماعي لاسيما أداءات النظام التكميلي الممثلة في التعاضديات الاجتماعية.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في إطار الدفع من قبل الغير توجد اتفاقية نموذجية مكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 ـ 367 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014، تسمح بتعاقد هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاستشفائية الخاصة المرخص لها القيام بنشاطات طب وجراحة القلب وأمراض القلب والأوعية.

تتضمن هذه الاتفاقية النموذجية التزامات كل من المؤسسة الاستشفائية الخاصة، وهيئات الضمان

الاجتماعي، والمؤمن له اجتماعيا وذوي حقوقه.

ومن بين هذه الالتزامات، الموافقة المسبقة من قبل هيئة الضمان الاجتماعي للتكفل بتعويض المبالغ الجزافية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة.

إن الأعمال الطبية الخاصة بجراحة القلب في إطار الدفع من قبل الغير، تسمح بتعويض الأعمال الطبية بمبالغ جزافية محددة في الجدول رقم 01 الملحق بالاتفاقية النموذجية المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 ـ 367 سالف الذكر؛ وأذكر بأن الفوترة للعملية البسيطة في أمراض القلب لا تكون أقل من 80 مليونا، وهناك عمليات تصل إلى 140 مليونا، وهذا يتكفل به صندوق الضمان الاجتماعي، على مستوى هذه المصحات الخاصة.

وأما بخصوص تكفل التعاضديات الاجتماعية بتعويض العمليات الجراحية المتعلقة بالقلب والمستعجلة لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا منخرطيها، فتجدر الإشارة، أن التعاضدية الاجتماعية تضمن تكملة أداءات النظام العام للضمان الاجتماعي، لاسيما الأداءات العينية للتأمين عن المرض، حيث يمكن تكملة تسعيرتها إلى 100 ٪ من التسعيرة المرجعية لتعويض الضمان الاجتماعي المحدد بـ 80 ٪.

وهنا التعاضدية تكمل فارق سعر العملية الذي يضمنه صندوق الضمان الاجتماعي لتكون تكملة على مستوى التعاضدية الاجتماعية.

كما يمكن للتعاضدية الاجتماعية، طبقا لأحكام القانون رقم 15 ـ 02 المؤرخ في 4 جانفي 2015 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، أن تدرج في قانونها الأساسي أداءات ذات طابع اختياري تقدم مقابل اشتراكات أو مساهمات مالية خاصة يتم تحديد نسبتها في القانون الأساسي، وللتعاضديات الحرية في إطار القانون الأساسي الخاص بهم، حتى يدخلوا أداءات أخرى في العملية، لكن بالعودة إلى شروط تكوين التعاضدية، التي تشترط، على الأقل 5000 منخرط.

وتتمثل هذه الأداءات، لاسيما في صندوق المساعدة والإسعاف المخصص لمساعدة الأعضاء المنخرطين وذوي حقوقهم في حالة مرض أو حادث عمل أو مرض مهني أو وفاة، كل هذا يرجع إلى الحرية التامة على مستوى التعاضدية، حتى تضعها في قانونها الأساسي.

وهي عبارة عن مساعدات مالية استثنائية يحدد مبلغها وكيفيات منحها في القانون الأساسي للتعاضدية الاجتماعية وتمنح للمنخرطين الذين يتحملون مصاريف علاجية باهظة إثر مرض أو حادث.

وفي الأخير، يجدر الذكر أن التعاضدية الاجتماعية شخص معنوي ذات غرض غير مربح، تخضع للقانون الخاص وتسّير بموجب أحكام القانون رقم 15 ـ 02 السالف الذكر وكذا قانونها الأساسي، ولها الحرية في اختيار الأداءات التي تراها ملائمة لأعضائها المنخرطين طبقا لأحكام ذات القانون وكذا التوصيات المنبثقة عن جمعياتها العامة.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد رضوان بوغلابة إن كان له تعقيب، فليتفضل؟

السيد رضوان بوغلابة: أشكرك سيدي الوزير على الإجابة.

هي فعلا عمليات القلب العادية معوضة، لكن الاستعجالية غير معوضة، لأن من المستحيل أن المريض في الاستعجالات والطبيب يخبره بأن لديه مدة 6 أو 7 ساعات لإجراء العملية، يكون الملف ويتحصل على الموافقة في نفس الوقت، هذا غير ممكن، جل العمليات التي تم إجراؤها للمرضى، فهناك من استدان المبلغ، وهناك حالة عندنا توفيت منذ 40 يوما، لأنه لم تجر له العملية وبعد يومين توفي، وفي حال أقرضه البعض المال وأجريت له العملية لن يتم تعويضه يا سيدي الوزير! يجب إعادة النظر في هذا، لو كانت متاحة في المستشفيات العمومية لما لجأنا إلى الخاصة، على مستوى الجنوب هناك عيادة واحدة، هي التي تجري هذا النوع من العمليات، نطلب منك سيدي الوزير، أن تجد حلا بشأنها لأنها غير معوضة، العملية الاستعجالية أقصد، غير معوضة، المريض يلجأ إلى الاستدانة، ليجري العملية، ثم يتم رفض ملفه، ولدينا عدة ملفات هي هنا، رُفضَتْ على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، أرجو منكم سيدي الوزير، أن تجدوا لنا حلا بشأنها، إن شاء الله، نشكرك السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رضوان بوغلابة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا، أجدد تشكراتي للسيد العضو؛ بالفعل، الانشغال مطروح، لكن لا علاقة له مع التعاضديات الاجتماعية، ولا حظنا على مستوى الجنوب هناك سوى عيادة خاصة واحدة، على مستوى غرداية، تقوم بإجراء عمليات جراحية على القلب، ومن أجل أن تستفيد من مرافقة صندوق الضمان الاجتماعي يجب أن يكون لك ملف ومسجل على مستوى هذه العيادة، لكن في حالة الاستعجال لا يمكن للعيادة أن تجري له العملية، ولهذا نحن بصدد تحضير ملحق، حتى ندرس على مستوى الصندوق حتى نجد الصيغة والجهاز اللازم من أجل أنه في حالة وجود حالة استعجالية في الجنوب، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، شريطة أن تكون للمريض بطاقة شفاء.

نحن نعمل على ذلك، وهذا الانشغال مطروح من طرف النواب والأعضاء، أقصد من الغرفتين، ونحن وبكل قناعة، لابد لنا من وضع جهاز، حتى لا نتركهم في خطر... لهذا فليكونوا مطمئنين، خلال هذه السنة وفي أقرب وقت ممكن، سنضع ملحقا على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، والذي سيتكفل بهذا الانشغال، وإن شاء الله سيكون حلا خلال هذه السنة؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على إجابتكم؛ ننتقل إلى قطاع آخر هو قطاع التربية الوطنية؛ والسؤال الأول للسيد محمد لعقاب، فليتفضل.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في الواقع، إن هذا السؤال الموجه إلى معالي وزير التربية الوطنية، مرت عليه أشهر منذ كتابته، في شهر سبتمبر، يعني مطلع السنة الدراسية، ونحن الآن تقريبا سنصل إلى نهاية السنة الدراسية.

والسؤال هو عبارة عن انشغالات مطروحة لدى أولياء التلاميذ وعند المعنيين بقطاع التربية، وتتعلق أساسا... يعني السؤال جاء في عدة محاور، تتعلق أساسا بعملية التقييم خلال امتحان شهادة البكالوريا أوحتى شهادة التعليم المتوسط، لوحظ، معالي الوزير، أن بعض العلامات مرتفعة جدا، سواء في الفلسفة أو اللغة أو بعض المواد غير التقنية مثل الرياضيات، فلسنا نتكلم عنها فهي من المواد التقنية، لكن مواد مثل الفلسفة واللغات، الفرنسية، العربية، الإنجليزية، يعني نقاط مرتفعة جدا، لو يأتي أرسطو فلن يحصل على علامة 20 في الفلسفة، وبالتالي، فإن المعنيين يقدرون هذا بأنها مساس بمصداقية الشهادة من جهة، وفي نفس الوقت يمكن أن تنعكس حتى على الطلبة لدى انتقالهم إلى الجامعة، وقد لاحظنا بعض المدارس وبعض الجامعات عندما ينجح الطالب بعلامة 20 في الرياضيات يتلقى صدمة في الجامعة، ولن يقدر حتى أن يتعدى المرحلة الأولى!! وبالتالي، هل من وسيلة ليكون التقييم أكثر موضوعية من التقييم الذي شاهدناه خلال سنوات سابقة؟

انشغال آخر، معالي الوزير، هو أن بعض المؤسسات التربوية، تمنح فترة ساعة من 12:00 إلى الساعة 13:00 فقط من أجل تناول الغداء بالنسبة للتلاميذ، هذه المدة غير كافية!! من أجل أن يذهبوا إلى المنزل ويعودوا فهي غير كافية، كما أنه خلال هذه الساعة نجد التلاميذ يذهبون لتناول أكل غير صحي مثل: «كارنطيطا، بيتزا».. فهذا غير معقول!

كذلك حتى المحلات لا تكون قريبة من المدارس وتقريبا تشكلت هذه الوضعية وأصبحت بمثابة نقطة ظل في قطاع التربية الوطنية، فهل من الممكن تعديل هذه الفترة لتكون من 12:00 إلى 13:30 وهي أفضل من 13:00؟

كذلك انشغال آخر، معالي الوزير، هو أن هناك إشرافا مزدوجا على قطاع التربية خاصة في المطاعم، هي الآن تحت إشراف وزارة الداخلية، يعني البلديات، أليس من اللائق أن تكون وزارة التربية هي المشرف على كل شيء حتى لا يحدث تداخل وتضارب، مما يؤثر في الطلبة والمطاعم وغيرها من خلل لوحظ خلال سنوات سابقة؟!

كذلك معالي الوزير، صراحة في كل مرة وسائل الإعلام تتكلم والأعضاء يتكلمون والسياسيون يتكلمون

فيما يخص الحجم الساعي، 8 ساعات دراسة هي كثيرة معالي الوزير! من 8:00 إلى 12:00 ومن 13:00 إلى 17:00، متى يتسلى هذا الطالب ومتى يلعب ومتى يمارس الرياضة؟ ألم يحن الوقت لتقييم حقيقي للبرامج ولتقسيم هذا الحجم الساعي لنخفف منه ونعطي الفرصة للطالب لأشياء أخرى؟! فحتى المراجعة لم يعد قادرا أن يراجع..

قطاع التربية مهم صراحة، وكما قلت هذه ملاحظات وانشغالات فقط.

لاحظنا في المؤسسات التربوية، في كل أمر يتحول التلاميذ أو أولياء التلاميذ إلى مديرية التربية خاصة في شهر سبتمبر، تصبح مديرية التربية أكثر ازدحاما من مديريات التشغيل ـ كما قال الطاهر غزيل ـ في الجنوب، يعني مدراء التربية، على الأقل، يتحملون بعض المسؤولية! ليس كل شيء يحول إلى مديرية التربية أو الوزارة.

وشكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

نحن وإذ نشكركم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بشؤون قطاع التربية الوطنية، اسمحوا لنا أن نوافي سيادتكم بالتوضيحات ذات الصلة بسؤالكم، وفي الحقيقة هي 5 أسئلة، رتبت في سؤال واحد، متضمن لجملة من الانشغالات التي رفعتموها مشكورين، والمتمثلة فيما يلي:

ـ تقييم بعض المواد في شهادة البكالوريا.

ـ فترة الراحة التي تفصل بين الفترة الصباحية والفترة المسائية.

ـ وضع المطاعم المدرسية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

ـ تخفيف الحجم الساعي ومنح بعض الأفضلية للترفيه والرياضة.

ـ وأخيرا، منح الصلاحيات لمديري المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات والتسجيلات.

أولا، بخصوص تقييم بعض المواد في شهادة البكالوريا يتم تصميم أسئلة مواضيع امتحانات شهادة البكالوريا وفق طبيعة اختبارات مواد هذا الامتحان، طبقا لما تنص عليه مواد القرار الذي يحدد كيفية تنظيم امتحان شهادة البكالوريا وذلك بتكليف لجان مكونة من مفتشي التربية الوطنية وأساتذة التعليم الثانوي، لإعداد المواضيع من ضمن من يتصفون بالكفاءة والخبرة والذين استفادوا من تكوين في هذا المجال، كما يتم التحضير المسبق للإجابات النموذجية لهذه المواضيع وسلالم التنقيط الخاصة بها، تحفظ هذه المواضيع والإجابات النموذجية وسلالم التنقيط لهذا الامتحان ببنك المواضيع بسرية تامة، ويتم اختيار موضوع الامتحان بعد إجراء القرعة من طرف فريق من المفتشين المكلفين بالقراءة النهائية والتدقيق في المواضيع وإخضاعها لشبكة التقويم والتأكد من استيفائها للشروط البيداغوجية المتعلقة بتصميم المواضيع بعد أن يتم عزل الفريق عزلة تامة عن العالم الخارجي بالمركز الوطني لطبع مواضيع البكالوريا.

إن عملية تصحيح أوراق الاختبارات في أي امتحان مدرسي تعتبر من أهم مراحل الامتحان وتخضع إلى قواعد وترتيبات دقيقة لضمان الموضوعية التامة في التصحيح والإنصاف وعدم التحيز وتجنب الذاتية، لذلك يتم انتقاء الأساتذة المصححين من بين أكفأ الأساتذة وأكثرهم خبرة، حيث يوزع الأساتذة المصححون في لجان تصحيح حسب المادة، ويشرف على كل لجنة مفتش للمادة حسب كل مرحلة تعليمية، مفتش تربية وطنية، يجري تصحيح أوراق الإجابات ومختلف العمليات المرتبطة به في إغفال تام ويطبق التصحيح المزدوج بصفة شاملة بالنسبة لكل الاختبارات، تتراوح النقاط الممنوحة لكل اختبار بين 0 و 20 طبقا لأحكام مواد قرار تنظيم هذا الامتحان؛ وقبل الشروع في عملية تصحيح أوراق الإجابات في مختلف اختبارات شهادة البكالوريا يقوم الأساتذة المصححون بتصحيح عيّنة من أوراق الإجابات بشكل جماعي ودراسة الأجوبة دراسة دقيقة ومقارنتها بسلم التنقيط المعتمد، بعدها يتم الاتفاق بين الأساتذة على تصحيح واحد في تمرين معيّن ويوزع على مختلف مراكز التصحيح حتى يتسنى لهم اعتماده كتصحيح نموذجي، ويسري نفس الأمر بالنسبة لكل الاختبارات، كما تخضع كل ورقة الإجابة

إلى التصحيح مرتين ويحسب معدل العلامتين كعلامة اختبار، وإذا سجل بين علامة التصحيح الأول وعلامة التصحيح الثاني فارق يتجاوز ثلاث نقاط ونصف بالنسبة للمواد العلمية والتقنية وأربع نقاط بالنسبة للمواد الأدبية والاجتماعية تحال ورقة الإجابة بالضرورة إلى تصحيح ثالث على أن يقوم رئيس لجنة التصحيح باختيار أساتذة مختلفين للتكفل بالتصحيح الثالث وهنا يحسب للمترشح معدل العلامتين الأكثر تقاربا، علما أنه عندما تكون هناك لجنة تصحيح نسبة الفرق فيها تتجاوز 25 ٪ من تعداد التلاميذ الموجودين في اللجنة يعاد تصحيح اللجنة بأكملها.

بناء على ما تقدم، فإن تصحيح أوراق الإجابات يكون موضوعيا ويستحيل أن يضيع حق أي مترشح ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون التقويم عاطفيا كما ورد في سؤالكم، مثل ما تم ذكره في سؤالكم، لا يستطيع أن يستعمل العاطفة في هذا الميكانيزم وأنا تعمدت ذكره لأنفي جملة وتفصيلا وجود العاطفة في تصحيح وثائق المترشحين.

إن تصحيح الاختبارات يخضع إلى معايير معيّنة، وبالتالي من الممكن جدا أن يتحصل التلميذ على علامة 20 من 20 في اختبار المواد العلمية والرياضية وحتى في بعض المواد الأدبية في بعض الأحيان، ولهذا وردّا على هذا وسبب هذا والسائل الكريم أستاذ جامعي ودكتور وربما يعرف هذا أفضل مني فيما يخص هذه المقاربة الجديدة، إن المقاربة الجديدة لبناء مواضيع الامتحانات المدرسية الوطنية والبكالوريا على وجه الخصوص، حسب أدلة بناء الاختبارات، تأخذ في الحسبان الكثير من المعايير التقييمية والتعليمية والنفسية والتحفيزية، كما تحرص على عدم زرع اليأس عند المجتهدين والمثابرين من التلاميذ وذلك في مقاربة دقيقة متدرجة الصعوبة لكن حلولها وتقييماتها محددة مسبقا وفي متناول التلميذ حسب مستواه وفق وثيقة التصحيح النموذجي وسلم التنقيط، والتي لاتعطي الغلبة للتقييم المزاجي أو الشخصي أو الوفاء لأخطاء شائعة لمحدودية العلامات المتحصل عليها في بعض المواد وعلى وجه الخصوص المواد الأدبية، ولكم حرم الكثير من أبنائنا في الماضي من علامات يستحقونها بخلفيات مرتبطة بمواد بعينها، ولعل أحسن دليل هو هيمنة التلاميذ الشعب العلمية سابقا على أحسن التقديرات وأحسن المعدلات، في حين تلاميذ يدرسون في الشعب الأدبية ممتازون لا يصلون إلى معدلات منصفة لمستواهم بسبب المواد التي ترونها في سؤالكم غير قابلة للتنقيط المرتفع مهما كان مستوى التلميذ، وهنا الأمر يتعلق بتقييم التلميذ ولا يتعلق بتقييم فيلسوف أو باحث أو أديب بل يتعلق بتقييم تلميذ قام بدراسة لبرنامج محدد ولابد من إعطائه موضوعا يكون في متناوله من بدايته إلى نهايته، وأما النقطة في هذه المقاربة ستعكس المستوى الحقيقي للتلميذ.

وبالعودة ـ سأستدل في ذلك بأن حتى هذه النقاط المرتفعة ليست بالحجم الذي ربما قد نستشفه من سؤالكم ـ إلى نتائج امتحان شهادة البكالوريا لدورة 2022، تبين أن التلاميذ المتحصلين على معدلات ممتازة يمثلون نسبا ضئيلة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للتلاميذ، حيث بلغ عدد المتحصلين على معدل يساوي أو يفوق 19 من 20 في الامتحان 20 ناجحا بنسبة 0.007 ٪ من مجموع الناجحين، الذي بلغ 271252 ناجحا، في حين بلغ عدد المتحصلين على معدل يفوق أو يساوي 18 من 20 في الامتحان 889 ناجحا بنسبة 0.32 ٪ من مجموع الناجحين وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية تبذل مجهودات جبارة من أجل رفع هذه النسب لمثل هذه الفئات من نخبة التلاميذ المتفوقين، نظرا لما توفره الدولة من إمكانيات مالية ومادية وبشرية من أجل تطوير المنظومة التربوية وتحسين أداء المؤطرين والأساتذة المدرسين لتحقيق النتائج المرجوة.

أما مصداقية الشهادة فإن ما يحددها إنما هو مستوى المتخرجين والمقارنة العالمية، وقد برهن تلاميذ المدرسة الجزائرية جدارتهم في المسابقات الدولية كأولمبياد الرياضيات مثلا، التي احتلوا فيها مراتب مشرفة جدا أحيانا ومراتب متقدمة أحيانا أخرى.

أعود لأستدل كذلك بأمر آخر وهو أن هذا التقييم الحديث وهذه المقاربة الجديدة مطبقة في أحسن الأنظمة التربوية في العالم.

ثانيا، بخصوص فترة الراحة الفاصلة بين الفترة الصباحية والفترة المسائية:

إن تنظيم يوم الدراسة يقتضي تخصيص فترة راحة بين الفترة الصباحية والفترة المسائية تقدر عموما بساعة واحدة تخصص لتناول وجبة الغداء سواء للتلاميذ أو للأساتذة، إن مدة اليوم الدراسي أقول مدة اليوم الدراسي وليس الحجم الساعي اليومي؛ إن مدة اليوم الدراسي لمرحلتي

التعليم المتوسط والتعليم الثانوي هي 8 ساعات في اليوم بمعدل 4 ساعات في الفترة الصباحية و 4 ساعات في الفترة المسائية ولا يعني هذا أن نفس التلاميذ الذين يدرسون 4 ساعات في الصباح و 4 ساعات في المساء في اليوم الدراسي، كما أن المدة التي تفصل بين الفترة الصباحية والفترة المسائية ترتبط أساسا بخصوصية كل مؤسسة تعليمية أي النظام المعتمد خارجي أو داخلي، أو نصف داخلي، عدد ساعات الدراسة وبعد المؤسسة عن مقر سكن التلاميذ لتفادي خروج التلاميذ في وقت متأخر بعد نهاية الفترة المسائية، لاسيما في فصل الشتاء.

ثالثا، بخصوص وضع المطاعم المدرسية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية:

إن مهمة قطاع التربية الوطنية هو ضمان الحق في التربية والتعليم لجميع الأطفال الجزائريين في مختلف المراحل التعليمية للمنظومة التربوية الوطنية، ومن أجل تجسيد هذا الحق تتولى هياكل قطاع التربية الوطنية سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي توفير كل الظروف المادية والبشرية والتنظيمية والبيداغوجية بالتنسيق مع القطاعات المعنية الأخرى وخاصة ما تعلق بدعم التمدرس مثل النقل المدرسي والإطعام المدرسي والصحة المدرسية عبر شبكة وحدات الكشف والمتابعة وغيرها من الخدمات التي تساعد التلاميذ وخاصة المعوزين منهم والبنات في المناطق الريفية المعزولة، للبقاء في المؤسسات التعليمية ومواصلة الدراسة، ويعد المطعم المدرسي هيكلا مرافقا للمدرسة الابتدائية مهمته الأساسية التحضير اليومي ـ خلال السنة الدراسية ـ لوجبات غذائية متوازنة للتلاميذ، حيث تعمل التغذية بالمطعم المدرسي للتلاميذ باعتبارها نشاطا اجتماعيا مكملا للنشاط التربوي البيداغوجي لتمكين التلاميذ من مزاولة دراستهم في ظروف عادية وتوفير بيئة مدرسية صحية خالية من الأمراض، كما تهدف إلى تحقيق مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ وكذا المساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين التلاميذ وتحسين ظروف التمدرس والحد من ظاهرة التسرب المدرسي.

إن المطاعم المدرسية لا يمكن أن تكون من مهام قطاع التربية الوطنية، لأن المدارس الابتدائية يعود تسييرها إلى البلديات، فوزارة التربية الوطنية تتكفل بالتأطير البيداغوجي للمدارس الابتدائية من أساتذة ومفتشين ومديرين، بينما تتولى البلديات توفير الأعوان المكلفين بالحراسة والمطاعم المدرسية وصيانة الممتلكات، وكل هؤلاء المستخدمين تابعون للبلديات، وقد كان تسيير المطاعم المدرسية في وقت سابق راجعا إلى قطاع التربية الوطنية، إلا أنه بصدور المرسوم رقم 18 ـ 03 المؤرخ في 15 جانفي 2018 الذي يحدد الأحكام المطبقة على المطاعم المدرسية أصبح تسيير هذه الأخيرة من مهام البلديات، وبذلك تتفرغ وزارة التربية الوطنية لمهمة التربية والتعليم ومتابعة الاستفادة من خدمات الإطعام ومدى احترام معايير الوجبة الصحية، وعليه، فإن التسيير الحالي للمطاعم المدرسية يعد من صلاحيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

رابعا، بخصوص تخفيف الحجم الساعي ومنح بعض الأفضلية للترفيه والرياضة:

إن سؤالكم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، لم يحدد المرحلة التعليمية المقصودة بتخفيف الحجم الساعي، فمسألة المواقيت تتعلق أصلا بالوتيرة المدرسية التي يحددها القانون رقم 08 ـ 04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي ينص على 32 أسبوعا في السنة الدراسية، فإذا كان المقصود هنا هو مرحلة التعليم الابتدائي فإن التوقيت الحالي مخفف أصلا، ومن دون شك أنتم تعلمون سيدي المحترم، أن هذا الحجم الساعي لا يتعدى 21 ساعة في الطور الأول من التعليم الابتدائي لأن التعليم الإبتدائي فيه 3 أطوار، الطور الأول، السنة الأولى والثانية ابتدائي، الطور الثاني هو للسنة الثالثة والرابعة، الطور الثالث هو للسنة الخامسة، حتى لا يكون هناك خلط بين المراحل التعليمية والأطوار، إذن، 21 ساعة في الطور الأول من التعليم الابتدائي، 24 ساعة في الطور الثاني والثالث من التعليم الابتدائي، وهو ـ وأنتم على علم بذلك ـ من أقل المواقيت مقارنة بالمنظومات العربية والأوروبية؛ وأما مرحلتا المتوسط والثانوي فإن التوقيت فيهما يخضع لمنطق المادة وهو يستجيب للمعايير الدولية التي تتبناها معظم المنظومات التربية عبر العالم، لاسيما الناجحة منها، كما ينص القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة 4 منه على أن المدرسة الجزائرية تمنح لجميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاط الرياضي والثقافي

والنشاطات الفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية والحياة الجماعية المدرسية.

إن التوقيت المطبق حاليا على مستوى كل المراحل التعليمية يعد من أدنى المواقيت المطبقة في الأنظمة التربوية الأخرى وبالرغم من ذلك، تسعى وزارة التربية الوطنية في إطار مراجعة المناهج للمراحل التعليمية الثلاث على التخفيف من الحجم الساعي المطبق حاليا للتمكين من ممارسة أنشطة ترفيهية وممارسة الرياضة وأنشطة أخرى تدخل في تنمية شخصية التلميذ، أما التربية البدنية والرياضية فتمارس بشكل طبيعي في مرحلتي التعليم المتوسط والتعليم الثانوي، وفي مرحلة التعليم الابتدائي تعتبر التربية البدنية مادة تعليمية وهي تدرس ضمن مجموعة مواد الإيقاظ مع التربية الفنية والتربية الموسيقية، وبالنظر لأهمية هذه المواد في بناء شخصية أبنائنا التلاميذ في مجالاتها المختلفة، المجال الحسي الحركي المعرفي الوجداني وكذا لأهميتها في بناء التعلمات بما تستهدفه في إيقاظ التلاميذ في اكتساب عدة مهارات، فقد أدرجت وزارة التربية الوطنية عدة عمليات تكوينية في مخططاتها السنوية بعنوان تعليمة التربية البدنية والتنشيط الرياضي في مرحلة التعليم الابتدائي، وفق الاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة لإعادة بعث الرياضة المدرسية والجامعية كمرحلة أولى، على أن تعمم وتوسع هذه العملية في عدد أكبر من المجالات وخاصة الانخراط في الألعاب المدرسية وشبه المدرسية، حيث تشكلت لجنة وزارية مشتركة بين التربية والشباب والرياضة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتجسيد هذه التطلعات والتي هي من أهم المخرجات التي تصب في تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى ترقية التربية البدنية في مرحلة التعليم الابتدائي وإعادة بعث الرياضة المدرسية، ومنها إمكانية رفع الحجم الزمني للحصة والعمل قدر الإمكان على تهيئة وترميم كل الفضاءات والساحات المتوفرة خاصة على مستوى الابتدائيات وهذا بالموازاة مع مراجعة المناهج قصد تحيينها وتحسينها وتعزيز الجانب الرياضي فيها لتصبح التربية البدنية والرياضية دافعا لتكوين تلميذ متزن علميا وأخلاقيا كذلك.

خامسا، بخصوص منح صلاحيات لمديري المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالتحويلات والتسجيلات:

إن كلاّ من عمليتي التسجيل والتحويل في المؤسسات ليست في مديرية التربية؛ مديرية التربية لما يكون التحويل من ولاية إلى ولاية أو عندما يكون على مستويات الامتحانات، لأن مستويات امتحانات الرابعة متوسط والثالثة ثانوي فيها بكالوريا، فيها شهادة التعليم المتوسط وفيها ملف وطني، فيها مراكز إجراء، لذا لا يستطيع، فالأمر يتجاوز مدير المؤسسة الذي لا يستطيع أن يعرف، فالذي يشرف على التعيين في مراكز الإجراء هي مديرية التربية، ولو نبقى في منطق بين المؤسسة والمؤسسة لن يستطيع معرفة أي مؤسسة معينة كمركز إجراء هي التي تلائم وتوائم وتنسجم مع ما يبتغيه ومع ما يريده المترشح، والباقي هو بين المؤسسات وتسيّر عن طريق الرقمنة.

وأقول إن كلاّ من عمليتي التسجيل في المؤسسات والتحويل من مؤسسة إلى أخرى يخضع إلى أحكام قرارين ينظمان هاتين الخدمتين، وهما القرار المؤرخ في 14 مارس 2016 الذي يحدد شروط التسجيل في مؤسسات التربية والتعليم وكيفية مسك ملفاتهم المدرسية والقرار المؤرخ في 11 أكتوبر 2020 الذي يحدد شروط وكيفية تحويل التلاميذ من مؤسسة التربية والتعليم إلى مؤسسة أخرى، إن أحكام هذين القرارين ينصان على أن عملية تسجيل التلاميذ تجري على مستوى مؤسسات التربية والتعليم وكذا عملية التحويل تجري بين مؤسستين للتربية والتعليم، المؤسسة الأصلية والمؤسسة المستقبلة عندما يتعلق الأمر بمستويات غير معنية بالامتحانات، أما المستويات المعنية بين امتحانات فإن عملية التحويل تتم بالتنسيق مع مصالح مديرية التربية لأنها ترتكز على محاضر النجاح والانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وكذا التحويل من مؤسسة خاصة للتربية والتعليم إلى مؤسسة عمومية للتربية والتعليم من أجل الالتحاق بالمسار الدراسي للتلميذ، كما تتم حاليا عملية تحويل التلاميذ بين المؤسسات التعليمية الأخرى باعتماد نظام معلوماتي في الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية من الحساب الخاص بمدير المؤسسة التعليمية، وقد تتدخل مصالح مديرية التربية في هذه العملية لمنح رخصة التسجيل في بعض الحالات على أن يتم التحويل في هذا الفضاء الرقمي.

شاكرا للجميع الصبر على الإجابة التي كانت على مقاس السؤال، احترامي للسائل الكريم وللجمع الكريم

أرغمني على أن أستفيض في الجواب حتى أكون في مستوى ما ينتظره مني السائل الكريم، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد لعقاب، أرجو عدم الإطالة.

السيد محمد لعقاب: بداية، لابد أن نشكر معالي وزير التربية الوطنية على هذه الإجابة المستفيضة، مع العلم أنها كانت 5 انشغالات، وكانت الإجابة متعبة بالنسبة لمعالي الوزير.

الغاية الأساسية من هاته الانشغالات، هي لفت انتباه المسؤولين، ربما هناك بعض القضايا ربما تفلت من المسؤولين، وهذا دورنا نحن، والمفروض أننا نلفت انتباه المسؤولين في إطار عملية، ليست المراقبة فقط، التي يقوم بها النواب طبقا للدستور، وإنما ـ لم لا ـ هي المساعدة، فبعض الأشياء تخفى عن المسؤولين وبعض الاقتراحات من الممكن أن تكون مفيدة بالنسبة للمسؤولين، ويكون معالي الوزير، قد لاحظ أن السؤال المكتوب الموجود بين يديه، قد بدأناه بالشكر والتهنئة على تجاوبه السريع خلال مطلع السنة، مع تدريس اللغة الإنجليزية، وفعلا كان فيه الكثير من الأشياء الإيجابية، لكن لابد من التركيز أو تسليط الضوء على القضايا التي تشغل بال الأولياء والتلاميذ وحتى القطاع.

الشيء الآخر، عندما تكلمت عن عملية التقييم أنا لا أشك في المجهودات أبدا، المجهودات، الأسرة التربوية، موجودة، من معالي الوزير إلى أدنى موظف في المؤسسات التربوية، لكن القصد معالي الوزير، هو أن بعض المواد التي تكلمت أنت عنها، فعلا أنتم حاليا، وحتى في التعليم العالي، لا يوجد تمييز بين المواد العلمية والمواد الأدبية، وإن الغاية من السؤال أننا يجب أن نصل إلى التمييز بين المواد العلمية والمواد الأدبية، في المواد العلمية فليأخذ 20/20 وله ذلك، لكن في المواد الأدبية مستحيل، وعلى هذا الأساس أنا أقول، لماذا هذا التقييم «ممتاز»؟! لماذا يجب أن تكون العلامة 18 ليحصل على ممتاز؟! دعه في العلوم التقنية عندما يحصل على علامة 18 يأخذ ممتاز وفي العلوم الأدبية عندما يتحصل على علامة 15 يأخذ ممتاز، إذن، الهدف من السؤال هو إعادة النظر في عملية التقييم ككل، إذن لن نأخذ حق الطالب أو حق التلميذ، هذا ما أقصد لا أكثر، يعني إعادة النظر في هذه التصنيفات ممتاز، جيد، جديد جدا... إلخ.

نقطة أخرى، هي قضية المدة معالي الوزير، من الساعة 12:00 إلى الساعة 13:00 هي غير كافية، لقد لاحظنا الكثير من التلاميذ في الشوارع في طوابير لأكل «الكرانطيطا» أو أكل «البيتزا» وهذه الطوابير تعطي مظهرا لا يليق، وإذا كان لزاما عليهم دراسة 4 ساعات في المساء، فليكن ذلك إذا تحتم الأمر، لكن عوض خروجهم على 17:00 فليخرجوا على الساعة 17:30، ولتمنح لهم المدة الكافية لأكل «ساندويتش» وهذا هو المطلوب، أحيانا تكون الأمطار وأحيانا ارتفاع درجة الحرارة، وضف إليها الظروف التي تعرفونها.

الحجم الساعي 8 ساعات، وأنا أراها كثيرة وربما أنتم تقاسموننني ذلك؛ الآن لم لا نجتهد في الكثير من القضايا، كأن نخفضها إلى 7 ساعات مثلا، لأن 8 ساعات هي كثيرة، والله، معالي الوزير، وحتى الفراغ مساء الثلاثاء، أو يوم السبت، إننا نراهم، هم أبناؤنا، يذهبون إلى الدروس الخصوصية وغيرها، والله «تمرمدوا»، وسأقول لك إننا تقريبا سرقنا الطفولة من الأطفال.

فعلا، أنا لم أقصد مرحلة الابتدائي، فهو مخفف، والله، ممتاز، لماذا هذا النموذج للابتدائي المخفف لا يتم إسقاطه على التعليم المتوسط والتعليم الثانوي فقط؟!

بعض مسؤوليات المدراء، معالي الوزير، هنا ليس القصد القوانين و.. إلخ، فعلا القوانين والمراسيم موجودة، ولكن إذا كان ممكنا، التخفيف أكثر من الضغط عن مدراء التربية، لأنهم خلال شهر سبتمبر هم يعانون، فلو تذهب إلى مديرية التربية، معاناة أولياء التلاميذ، الطلبة، المدراء تحت الضغط، والعمال تحت الضغط، يعني أنها مظاهر صعبة قليلا.

هل يمكن التخفيف أكثر وتحميل مدراء المؤسسات التربوية مسؤولية أكثر في إطار توسيع المهام؟ لنضيف لهم بعض المهام ونخفف بذلك الضغط عن مدراء التربية.

أمر آخر، يمكن أن نكون بحاجة إلى تفكير جديد، مثلا الرياضة، لماذا لا نفكر مثلا في المؤسسات التربوية التي لديها منشآت رياضية لتستغل يومي السبت والجمعة؟ ويتم التعاقد حتى مع وزارة التعليم العالي، لأن هناك مدارس متخصصة في تخريج أساتذة في التربية البدنية، ويتم استغلالها.

الآن الأولياء، يسجلون أبناءهم في كل مكان من أجل

ممارسة الرياضة، لماذا لا نستغل الرياضة ويكون ذلك بمقابل من طرف الأولياء؟ المساهمة بالدفع، وبالتالي كل الناس ستستفيد، الأولياء مرتاحون بشأن أبنائهم، فهم في مؤسسة تربوية يمارسون الرياضة، التلاميذ يمارسون الرياضة، وهي عملية صحية في نفس الوقت، وحتى الذين يتخرجون من الجامعة يمكن أن نستغلهم ونوظفهم ويكونون هم أيضا مستفيدين.

نقطة أخرى، وكما قلت هي كلها انشغالات، أحيانا يصل التلاميذ متأخرين، معالي الوزير، عند الساعة الثامنة أو الثامنة وخمس دقائق، فتغلق أمامهم الأبواب، ويبقون في الشارع مع الظواهر التي نعرفها وآخرها ظاهرة الوخز، يعني من غير المعقول معاقبة التلميذ الذي وصل متأخرا بخمس دقائق، في ظل الازدحام الذي تعرفه طرقاتنا، خاصة في الفترة الصباحية، يا أخي، على الأقل، يتم إدخالهم والإبقاء عليهم في الساحة، لماذا يتركونهم مرميين في الشارع؟! فهذا غير معقول! أدخلهم ودعهم في الساحة، مع العلم أن هناك بعض المؤسسات التربوية تقع على الطريق الرئيسي، يعني أنها عرضة لكل شيء!! إذن، دعهم يدخلون إلى الساحة وليكلف أحد بحراستهم، بدلا من البقاء في الشوارع!!

يعني أن قطاع التربية فيه عدة انشغالات، أشكركم على سعة صدركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان له رد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير التربية الوطنية: على كل حال، ليس لي رد على التعقيب؛ أشكر عضو مجلس الأمة على كل هذا المجهود والانشغالات التي تختلج بصدره وهذا مشروع، وسنأخذ بما نستطيع الأخذ به ولن نأخذ بما لا يساعد المدرسة، حتى ولو يراه السيد عضو مجلس الأمة المحترم، لأنه ربما هناك أمور أغفلت في المقاربة، فعندما نقول بأن نمارس الرياضة يومي الجمعة والسبت فإننا لم نفكر بأن يوم الجمعة عطلة أسبوعية، فهل يقبل المواطن بذلك؟ لأن هناك جانب التلميذ وهناك جانب التأطير، عندما نعمل، المنظومة التربوية، الجماعة التربوية هي عبارة عن منظومة، لابد من أن نأخذ ونعطي الأهمية لكل المتدخلين، وعلى رأسهم التلميذ، ثم الأستاذ، ثم المؤطرون، ثم المؤسسات، لكن أطمئن السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أنه كلما كانت مقترحات تخدم المدرسة ولا تخرق القوانين لن نتوانى في النظر فيها، وإن تم اعتمادها فسنعمل بها إن شاء الله؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعني في الحقيقة سأكون موجزا في سؤالي:

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم، وزير التربية الوطنية المحترم، بالسؤال الشفوي التالي:

تبقى ولاية النعامة من الولايات التي تعاني التهميش في معظم مجالات التنمية وخاصة توفير الهياكل، التي تتكفل بمشاكل المواطنين، حيث تبقى تابعة لولايات أخرى في عدة اختصاصات، وكمثال على ذلك، عدم وجود مركز ولائي للتعليم والتكوين عن بعد (CNEG)، رغم أن عدد المتمدرسين فاق الستة آلاف متمدرس يعانون من التنقل على مسافات تصل إلى 400 كلم من أجل المصادقة على شهادة مدرسية أو كشف النقاط وذلك بالمركز المتواجد بولاية سعيدة.

السؤال هو:

ـ متى ستستفيد ولاية النعامة من مركز مستقل للتعليم والتكوين عن بعد، يرفع المعاناة عن مواطني الولاية؟

شكرا جزيلا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله الرحمن الرحيم، تحية مجددة للجميع،

بداية، أود أن أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا التربية والتعليم، وانشغالكم بخصوص تمكين ولاية النعامة من الاستفادة من مركز ولائي مستقل، كما أشرتم، وكل مراكزنا مستقلة، للتعليم والتكوين عن بعد، أما بخصوص سؤالكم، فاسمحوا لنا أن نوافي سيادتكم بالتوضيحات حول التعليم عن بعد في قطاع التربية الوطنية، من خلال عناصر الرد الآتية:

إن إحدى غايات المدرسة الجزائرية هي منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية وتحضيرهم لمواجهة المستقبل ورفع التحديات الكبرى، التي يحملها العالم المعاصر، الذي يزخر بالتطور المعرفي والمعلوماتي المتسارع والتدفق السريع في المعلومات، مما يستوجب تزويد أبنائنا التلاميذ بكفاءات ومهارات تمكنهم من إتقان معالجتها واستغلالها بصفة إيجابية وعقلانية، وتنويع استخداماتها في الحياة المدرسية والاجتماعية والمهنية.

ولتجسيد هذه الغاية ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، أصبح من الضروري إدخال التقنيات الحديثة على أساليب التعليم والتعلم وأول إنجاز في هذا المجال هو إنشاء الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01 ـ 288 المؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر سنة 2001.

يعتبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد من أولى المؤسسات العمومية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، التي أنشئت غداة الاستقلال، حيث ساهمت هذه المؤسسة التي كانت تعرف سابقا باسم المركز الوطني للتعليم المعمم (CNEG)، في محاربة الأمية التي زرعها الاستعمار، كما سمحت هذه المؤسسة للآلاف من المواطنين من مواصلة دراستهم وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية، وتقدم حاليا خدمات تعليمية في البرامج الرسمية لوزارة التربية الوطنية، لفائدة كل المواطنين الراغبين في مواصلة مشوارهم الدراسي أو تعزيز معارفهم مهما كان سنهم، أو وضعهم الاجتماعي أو الجغرافي وذلك عبر مراكزه الولائية السبعة والعشرين، والولايات الملحقة بها وعددها 31؛ وتتمثل مهام الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد فيما يلي:

ـ نشر التعليم والتكوين في جميع أنحاء التراب الوطني، وتمكين تمدرس كل شخص، يرغب في مواصلة دراسته وتحسين مستواه مهما كان سنه وموقعه الجغرافي.

ـ تقديم الدعم البيداغوجي لتلاميذ أقسام امتحاني شهادة التعليم المتوسط والباكالوريا.

ـ المساهمة في تقليص التسرب المدرسي من خلال نشاطات الدعم والاستدراك.

ـ ضمان كل تكوين يدخل في إطار تحسين المستوى أو الترقية الاجتماعية أو المهنية.

وفي السياق ذاته، عملت وزارة التربية الوطنية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، مستغلة في ذلك كل الإمكانات المتاحة، من أهمها فتح ملحقات على مستوى كل التراب الوطني، في الولايات الملحقة بالمراكز الولائية للتعليم والتكوين عن بعد، خاصة في الولايات المستحدثة بمناطق الجنوب الكبير، بالإضافة إلى فتح مكاتب اتصال بالبلديات والدوائر، لتقريب المتعلم عن بعد والخدمات التعليمية، حيث تم فتح أكثر من 17 مكتبا للاتصال، حيث يتوفر الديوان في هذا الصدد، على ملحقة بولاية النعامة، إذن، ولاية النعامة بها ملحقة تابعة للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وهذا حرصا على تجنيب المتعلمين عن بعد عناء التنقل إلى مقر الولاية للتعليم والتكوين عن بعد المتواجد بولاية سعيدة.

وعليه، فقد بادر قطاعنا الوزاري كمرحلة أولى بعرض ملف في صيغته التقنية، يتضمن مشروع تعديل القرار الوزاري المؤرخ في 25 جوان 2013 المتضمن إحداث مراكز ولائية للتعليم والتكوين عن بعد، على اللجنة الخاصة المنصبة لدى مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، من أجل إدراج الملحقات المدرجة بالولايات العشر المستحدثة كولاية ملحقة بالمراكز الولائية الحالية، والمشروع حاليا قيد الدراسة على مستوى ذات اللجنة.

أقول في ختام كلامي، إن ولاية النعامة بها ملحقة تؤدي نفس الوظيفة وتُؤمِّنُ نفس الوظائف والخدمات التي تؤمّنها المراكز الأخرى، يبقى أنها ملحقة، والأمر هو أمر إداري، والتسيير يكون من فرع الديوان الملحقة به هذه الملحقة إذا كانت هناك ـ كما أشار السيد العضو المحترم ـ ما تعلق بالتنقل ليتم المصادقة على وثيقته مسافة 400 كلم غير مقبولة! ولا يجب أن تكون، ويبدو لي أنها غير موجودة، وإذا كانت كذلك هناك أو في مكان آخر فلا يجب أن تبقى، ما دام أننا أقمنا ملحقة، صحيح أنه القائم بأعمال

الملحقة ليس هو الذي يمضي وليس هو الآمر بالصرف... لكن هذا أمر إداري، ويسوى إداريا، أما المواطن فليس له علاقة بهذا الأمر، كانت ملحقة بصفة كاملة، كانت مؤسسة محلية، تابعة كفرع لديوان التعليم والتكوين عن بعد، أو كانت ملحقة لأحد الفروع، فالمواطن بالنسبة إليه، لا يجب أن يرى هذا الفرق، يأخذ كامل وثائقه وليس عليه واجب التنقل، وقد أمرت المفتش العام هذه الصبيحة من أجل إجراء تحقيق بشأن هذه الأمور، فإذا كان هناك من يتنقل فالخطأ محلي، ويتحمله من وقع فيه، لا أقبل أبدا أن يتنقل أحد مسافة 400 كلم للمصادقة على شهادته الدراسية، والأمر قيد التحقيق، وسأضيف لك المزيد من الأجوبة إن شاء الله بعد انتهاء عمل المفتشية العامة.

شاكرا لكم حسن صبركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ الكلمة للسيد دحان عامري، إن كان له تعقيب.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الوزير على هاته الإجابة، في الحقيقة هناك تدابير، مثلا كاستعمال الرقمنة في استخراج هذه الوثائق، غير أن هذه الوثائق أصبحت لا تقبلها الإدارة، بحجة أن هذه الشهادة هي نسخة (Scanner)... إلخ، لا تقبلها الإدارة إذن، بالتالي أصبح يتحتم على المواطن الالتحاق بالمركز الولائي بسعيدة لاستخراج الوثيقة الأصلية.

وحتى لا نبقى على هذا المشكل، قلنا لابد من أحد الحلين، إما تشييد مركز مستقل وتعيين مدير من حقه الإمضاء لتسليم المواطنين وثائقهم، أو تفويض الإمضاء لمدير الملحقة، يعني منحه تفويضا بالإمضاء من طرف المدير العام للديوان، حتى يصبح المواطن يأخذ وثائقه من ولايته، وليس من ولاية مجاورة الموجود بها المركز.

كذلك وددت أن أعرف، تشييد مقر بولاية النعامة، هل المشكل مالي أم هناك مشكلا آخر؟ وشكرا لكم معالي الوزير، مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان يريد الرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، هذه المؤسسة إسمها التعليم والتكوين عن بعد، يجب أن نفكر في آليات تكنولوجية عصرية، بهدف أننا نكوّن ونسيّر دون التنقل، نحن الآن نشيّد ملحقات محلية جوارية، قضية الشهادة نسخة مصورة ونسخة غير مصورة هو مشكل، من المفروض ألا يطرح، وأضيف وأؤكد أن النسخ الأصلية تُمضى وترجع إلى مقر الملحقة دون أي إشكال، ونتجاوب تماما مع هذه الوضعيات التي عرضتها، وأنا متفق معك، لا يجب أن نترك... الإدارة تتحمل، ولها تخطيط خاص بها للتنمية، لديها أولويات، بالنسبة لي إذا أقمت ملحقة بهذا المكان فإن أولوية الأولويات أن حقوق المواطن كلها مصونة وحاضرة وموجودة، مثلما هو الحال في الملحقة التي فيها الآمر بالصرف، تبقى الآليات التي يجب أن تأخذ بها الإدارة من أجل أن تؤمّن هذه الخدمة بنفس الشكل، نتحملها، وأنا أقول لك في هذا اليوم ابتداء من الأسبوع المقبل هذا المشكل إذا كان الآن موجودا فإنه لن يكون، سواء في النعامة أو في مكان آخر، يبقى، كما قلت..

نحن الآن لدينا أولويات، لدينا مقاربات، لدينا تفكير، لكن ليست هناك ولاية ليس لها الحق في التنمية، وإذا وصلنا إلى حد وجوب إقامة ملحقات أخرى، فإنها من يجب أن تحصل على صفة الآمر بالصرف وصفة المسير، ولم لا؟!

وأنتم كما ترون، ليست فقط ولاية النعامة التي فيها ملحقة، هناك ولايات كثيرة بها ملحقة، ورأينا الفعالية في هاته الملحقات وحتى هذه المؤسسة.. نحن نفكر، فهناك مشروع لإعادة التفكير في هيكلتها، في إعادة انتشارها ويجب ضمان الفعالية أن تتقرب أكثر من المواطن، وعندما نقول «تتقرب أكثر» ليس بالضرورة جغرافيا، لكن هناك آليات أخرى، هناك تكنولوجيا، هناك... إلخ، وهذا الجهاز اسمه التعليم والتكوين عن بعد.

شكرا لكم سيدي.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الآن ننتقل إلى قطاع الصناعة، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل

مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون على عهد الشهداء ووصايا مجاهدينا الأخيار، ما حيينا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

سؤالي إذن، موجه إلى معالي وزير الصناعة المحترم:

في البداية أقول: لقد كانت الشركة الإفريقية للزجاج بولاية جيجل، رائدة في إفريقيا في صناعة الزجاج بمختلف أنواعه والسيليكات الذي يدخل في صناعة مواد التنظيف والسيراميك منذ نشأتها سنة 1984، وكانت تصدّر إنتاجها إلى دول أوروبية وإفريقية بالإضافة إلى تزويد كبرى الشركات الوطنية بهذه المواد، كما هو الحال بالنسبة لشركة سوناطراك والمؤسسة العسكرية على حد سواء.

الشركة، السيد الوزير، عرفت مشاكل كبيرة، وقد قامت الدولة منذ سنة 2013 بمسح ديونها المقدرة آنذاك بـ 580 مليار سنتيم، بل إن الدولة قدمت لها قرضا بقيمة 160 مليار سنتيم من أجل إعادة هيكلتها وإصلاح الأفران واقتناء آلات ووسائل عصرية.. وغيرها.

اليوم الشركة متوقفة تقريبا عن الإنتاج والآلات المستوردة من ألمانيا تحديدا، أغلبها لم تركب وهي مرمية في ساحة الشركة ومصير العمال يبقى مهددا.

إن حاجة البلد، السيد الوزير، إلى هذه المادة الأساسية يحتم علينا جميعا أخذ مشاكل الشركة الإفريقية للزجاج على محمل الجد، لأن إعادة بعثها من جديد بعد ترتيب أوراقها سيمكن الجزائر من الاستغناء عن استيراد مادة الزجاج، ومن ثمة توفير العملة الصعبة وهو المراد وهو أيضا ما يدعو إليه السيد رئيس الجمهورية، سواء في خطاباته أو لقاءاته أو برنامجه.

لذا سؤالي يتمحور حول التالي:

لماذا، معالي الوزير، لا يتم إرسال لجنة تحقيق وزارية، للوقوف على وضعية الشركة الإفريقية للزجاج ومن ثَمَّ اتخاذ قرارات صارمة تسمح باسترجاع هذه الشركة ووضعها على السكة من جديد؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

ردا على سؤالكم، السيد فؤاد سبوتة، في البداية أود أن أفيدكم ببعض المعلومات عن الشركة الإفريقية للزجاج وقد أدليت بها (AFRICAVER) فهي مؤسسة عمومية اقتصادية متخصصة في تصنيع وتسويق المنتجات الزجاجية، ومنها زجاج المباني، زجاج مصفح، زجاج السيارات، الزجاج المطبوع، الزجاج المائي وكذا مواد أخرى.

توظف هذه المؤسسة 191 عاملا، وبدأت نشاطها سنة 1987، بعد إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة (ENAVA) حيث توقفت عن إنتاج الزجاج المسطح سنة 1994، ودخولها بعد ذلك مرحلة إنتاج الزجاج المطبوع وهذا إلى غاية توقفها نهائيا سنة 2017.

أما فيما يخص إنتاج مادة سيليكات الصوديوم، وهي مادة أساسية في صناعة السيراميك، فكان إنتاجها منذ سنة 1997 إلى غاية توقفها في مارس 2020، بعدها قامت الشركة الإفريقية للزجاج وبمرافقة من مجمع (ENAVA)، والشركة القابضة (ACS) بإعادة تجديد فرن الإنتاج بإمكانياتها الذاتية نظرا لعدم توفر أي تمويل خارجي للاستثمار، وقد دخل الفرن حيز الإنتاج منذ شهر أوت 2021.

وتجدر الإشارة، إلى أن الشركة الإفريقية للزجاج اقتصر إنتاجها على نوعين فقط من الزجاج وهما (الزجاج المسطح من سنة 1987 إلى غاية سنة 1994 والزجاج المطبوع من سنة 1994 إلى سنة 2017).

أما فيما يخص الوضعية الحالية للشركة الإفريقية للزجاج وأسباب توقفها عن الإنتاج، فهذا راجع، لاسيما، إلى:

ـ نقص الموارد المالية لشراء المواد الأولية الضرورية.

ـ ارتفاع تكاليف الأجور التي تعادل ما يقارب 200 ٪ من القيمة المضافة بالنسبة لسنة 2020.

ـ التقادم التقني لوحدات الإنتاج الذي يتطلب إعادة التجديد.

ـ إنتهاء آجال القروض الممنوحة التي استفادت منها المؤسسة في 2012.

ـ المناخ الاجتماعي غير المستقر للمؤسسة.

ـ عدم استغلال معدات خاصة بإنتاج الزجاج الأمني للسيارات بالكميات الكبيرة نظرا لعدم توفر هذا النوع من الطلبيات، وهذا نظرا لأنه لم تكن لدينا صناعة، لكن والحمد لله سيكون الطلب كبيرا مستقبلا على هذا المنتوج.

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركة الإفريقية للزجاج قد استفادت من عدة إجراءات للتطهير المالي التي اتخذتها السلطات العمومية منذ سنة 2012، لفائدة المؤسسات العمومية، ورغم ذلك بقيت الشركة تعاني من نفس الوضعية.

خلال سنة 2022، تم تنصيب طاقم إداري جديد على رأس الشركة القابضة (ACS)، غيّرنا مدير المجمع، ولقد أسدينا توجيهات صارمة من أجل الإصغاء لطلب عمال المؤسسة وحل مشاكلهم من جهة، وضرورة إعادة بعث نشاطها وتحسين وتيرة الإنتاج من جهة أخرى، والإسراع بوضع خطة تأهيل للمؤسسة مبنية على دراستين اقتصاديتين قامت بهما الشركة القابضة.

الدراسة الأولى، هي دراسة قطاعية لنشاط صناعة الزجاج والمواد الكاشطة في الجزائر، والدراسة الثانية، هي الخبرة الاقتصادية التي تمت على مستوى مؤسسة (AFRICAVER) للنظر في كيفية إعادة هيكلتها وفق نظرة اقتصادية جديدة للوصول إلى حل نهائي للوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسة وإعادة بعثها من جديد، وكما تعلم أننا أحصينا 51 مؤسسة في بداية مخطط عمل الحكومة ونحن بصدد إحياء هذه المؤسسات ومن بينها هذه المؤسسة، وسيتم عرضها مستقبلا ـ هذه الدراسات ـ على مجلس مساهمات الدولة من أجل الموافقة.

موازاة مع ذلك، أشرفنا مباشرة على وضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل معدات إنتاج المؤسسة، وأنت تعلم بأننا قمنا بزيارة ميدانية لهاته المؤسسة من أجل:

ـ إعادة تأهيل الفرن رقم (01) لإنتاج سيليكات الصوديوم بطاقة إنتاجية تقدر بـ 27 طنا في اليوم (المتوقف منذ سنة 2009)، عن طريق إطلاق مناقصة وطنية خلال شهر فيفري 2023 المنصرم، والعقد في طور الإمضاء لانطلاق العملية.

ـ كذلك إعادة تأهيل فرن للزجاج المطبوع – المتوقف منذ سنة 2017 – بطاقة إنتاجية تقدر بـ 70 طنا في اليوم، عن طريق إطلاق مناقصة وطنية ودولية محدودة خلال شهر نوفمبر 2022.

ـ كما تجدر الإشارة إلى أن خط إنتاج الزجاج الجانبي للسيارات والزجاج الأمني للآلات الكهرومنزلية يوجد حاليا قيد التجريب ليدخل حيز الخدمة نهاية شهر مارس ـ إن شاء الله ـ أو بداية شهر أفريل، لأننا في التجارب، من السنة الجارية، وهذا المنتوج مطلوب، فيما يخص، إما صناعة السيارات والمركبات بصفة عامة، أو ما يخص الأجهزة...

في الختام، نحيطكم علما بأننا قمنا بمرافقة الشركة الإفريقية للزجاج بصفة منتظمة من أجل التكفل بجزء من الأجور المتأخرة، وكذا شراء المواد الأولية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 126 مليون دج، هذه المرافقة من طرف المجمع أي من طرف وحدات أخرى، إلى غاية يومنا هذا، وحوصلة لذلك، وقبل المصادقة على مقترح مشروع إعادة هيكلة المؤسسة السالف الذكر ـ الذي سيقدم على مستوى مجلس مساهمات الدولة ـ أسفرت هذه المرافقة، في وقت وجيز، على مؤشرات إيجابية مشجعة مقارنة بين سنتي 2021 و2022 حيث تم:

ـ تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 96 ٪ لرقم الأعمال السنوي، من 75 مليون دج إلى 149 مليون دج سنة 2022، لكن تبقى غير كافية، وهي مرافقة عوضا عن توقفها منذ 2017.

ـ تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 334 ٪ للقيمة المضافة، من 17 مليون دينار إلى 72 مليون دينار، كذلك تبقى غير كافية لأن فيها ديون متراكمة، ونحن نسعى بهذه المرافقة وهذه الدراسة الاقتصادية، من أجل إعطاء وتوفير طلب كبير للسوق وأنت تعرف سوق الزجاج، فيه استيراد، فيه احتكار من طرف شركات أخرى أجنبية ولكن هناك نظرة

والتزام حكومي من طرف السيد الوزير الأول، على أساس إحياء هذه المؤسسات خاصة مؤسسات الزجاج.

نفس الشيء بالنسبة لمؤسسة (AFRICAVER)، كذلك المؤسسة المتواجدة بتبسة، التي قمنا بمناقصة وطنية ودولية، من أجل إحياء هذا النشاط وهذه المؤسسة التي لم تنطلق لحد الساعة، لكن سوف نسعى من أجل إحيائها إما عن طريق شراكة محلية أو شراكة دولية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على عناصر الإجابة؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة إن أراد التعقيب.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم.

الشكر موصول أيضا، إلى معالي الوزير، على الاستفاضة في الحديث عن الجهود التي قامت بها الوزارة، من أجل إعادة الاعتبار إلى هذه الشركة.

قبل هذا، إسمح لي أن أؤكد مرة ثانية، أن هذه الشركة هي واحدة من أهم الشركات التي لعبت دورا كبيرا في وقت من الأوقات، الآن كل العالم محتاج إلى هذه المادة الأساسية، وهذه الشركة بالذات، بما تملك من محاجر، بإمكانها أن توسع نشاطها إلى منتجات أخرى مطلوبة، سواء في السوق الوطني أو السوق الدولي؛ الشركة الوحيدة التي تحتكر هذه المادة الآن في الجزائر، يعني تبيع بالطول وبالعرض وتستفيد بشكل كبير، في وقت أننا لدينا شركة عمومية تعيش مشاكل كبيرة، أنا أتفق معك في أن المشاكل الداخلية التي تعاني منها هاته الشركة، أثّرت بشكل كبير على إعادة وضعها على السكة من جديد، لكن هذا ليس مبررا، أننا نُبقي عليها في هذه الحال.

أنا شخصيا، أتحدث وأقول أنا ضد أننا ندعم الشركات العمومية التي لا تستطيع لوحدها أن تقوم أو تُقوم نفسها، بمعنى، نحن قدمنا لها في المرة الأولى قرضا وأضفناَ لها قرضا ثانيا، والآن نحن نبحث عن كيفية تجديدها من جديد.

أولا، لا يمكن أن نُبقي على نفس الفريق المسيّر، الذي فشل في المراحل السابقة، لا يمكن أن نبقيه مرة ثانية يسيّر أو يدخل ضمن استراتيجيتنا الجديدة، فهذا غير معقول! الفريق الفاشل يجب أن يعوض بفريق ناجح والعكس غير صحيح، فأنا وقفت معكم في الكثير من الأمور التي تقومون بها من أجل الدفع بهذه الشركة، وأنا أقول مرة ثانية إن هذه الشركة بإمكانها أن تخلق.. أولا، أن تكفي السوق المحلية بهذه المادة الأساسية.

ثانيا، أننا نعيد أمجاد هذه الشركة بتصدير هذه المواد إلى الخارج، والآن كل العالم يحتاج هذه المادة، بالإضافة أيضا إلى استراتيجية الوزارة واستراتيجية السيد الرئيس في دعم الصناعات الثقيلة؛ الآن نحن نتحدث عن مصانع السيارات في الجزائر، والسيد الرئيس في كل مرة يؤكد على ضرورة أن تكون هناك مواد مصنعة في الجزائر، تدخل في هذه الصناعات، وزجاج السيارات هو واحد من هذه المواد.

في المحصلة، أنا أقول، أنتم مشكورون على الجهد المبذول، لكن هذا الجهد يجب أن يضاعف من أجل أن تدخل هذه الشركة بشكل سريع في الإنتاج، أولا لتكسير الاحتكار، ثانيا أيضا، لإعادة مجدها، وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أولا، شكرا للسيد العضو، فؤاد سبوتة، على هذا التعقيب، وبالفعل أنا أشاطره الرأي، فهذه مؤسسة ذات بعد استراتيجي، فيما يخص هاته الصناعة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وتحتاجها كل الوحدات التي تنشط في مجالات متعددة، سواء كانت في مجال مواد التنظيف أو في مجال صناعة السيراميك، كل هذه المواد بالإضافة إلى السيارات والمركبات.

كما تعلم، نحن نسعى إلى إعطاء حركية للقطاع العمومي، وكما تلاحظ، عرف القطاع العمومي نموا مقارنة مع سنتي 2021 ـ 2022، بأكثر من 27 ٪، ومقارنة بالسنوات الماضية، هذه بداية.

فطبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، بعد إشرافه على الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي، جاءت التوجيهات وطبقت في الميدان على أساس إعطاء حركية أكثر لهذه المؤسسات، والحمد لله لما عرفه القطاع العمومي من تطور، ونحن نسعى..

بالفعل قمنا بتقييم هذا المجمع، وكما قلت لك، أحدثنا تغييرا جوهريا على مستوى الحكومة وعلى مستوى تسيير هذا المجمع، لأننا بدأنا من الرأس، بعدها سننزل إلى الوحدات التابعة لها، لو قمنا بمقارنة واحدة بين وحدات (AFRICAVER) و(ENAVA) بالنسبة إلى الشلف، فسنجد أن وحدة الشلف تحقق رقم أعمال وتقوم بعملية التصدير، في نفس المادة، وإن كان المنتوج يختلف، لكن قد قلت لك، هناك طلب كبير ونحن نسعى... لأن الاختيار الاستراتيجي بالنسبة للمسيرين، في ذلك الوقت، عوض الاستثمار في الأفران، لأن هناك 3... استثمروا في واحد وقاموا بتطوير الزجاج الخاص بالبنايات، عوض منتوجات أخرى وعوض الفرن الأساسي، الذي يحول المادة الأساسية، وكما تعلم الفرن الرئيسي توقف، لكن بمجهود إطارات (FERROVIAIRE) وكذلك تدخل بعض المهندسين من الحجار، قاموا بإحيائه من جديد، لكن قلت لك من الأولويات، قمنا بدراسة للسوق ودراسة للمؤسسة بحد ذاتها، وإن شاء الله بعد هذه الدراسة، وقد قمنا بعملية تقييم كل المجمعات، وأسدينا أوامر بالإمضاء وكل الإطارات أمضت عقد نجاعة، وعقد النجاعة مرتبط كذلك بمساهمة هذا المسيّر في تحقيق بعض الأهداف، ففي نهاية السنة سوف يُقيّم، إن كان قد حقق هذه النتائج، سيواصل معنا، وإذا لم يحقق فلابد من التغيير، تغيير جوهري حتى في مجلس الإدارة.

فقط هذا ما نسعى إليه، واعتقادي أننا أسدينا أوامر فيما يخص هذه المؤسسة، وإن شاء الله عن قريب، بعد المصادقة على هيكلة هذه المؤسسة، سوف نصل إلى النتائج التي نسعى إليها معا، والولاية محتاجة إليها والاقتصاد الوطني محتاج إلى هذه المؤسسة، وسيكون لها شأن كبير إن شاء الله، بعد الاستثمار في الفرن الأول والثاني ويتطلب منا أموالا، لكن نحن لم نذهب إلى الخزينة، لأننا نبحث عن هندسة مالية ما بين المجمعات، كفانا، كفانا..!

إن كل الإمكانيات مفتوحة، إما شراكة ما بين القطاع العمومي والعمومي، فهناك مؤسسات لها الإمكانيات وإما شراكة مع القطاع الخاص، فهذه هي سياستنا، فلو لاحظت آخر مؤسسة كذلك تنشط في الزجاج هي في تبسة حيث قمنا بمناقصة دولية، في إطار البحث عن شراكة، هذا ما نسعى إليه إن شاء الله، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل إلى المنصة مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتقدم إليكم بالسؤال التالي نصه:

ما مصير أحد عشر (11) مصنعا للحليب وكذا المطاحن الست (6) المتواجدة عبر التراب الوطني، والمستوفية لكل الشروط الإدارية والمستفيدة من حق الامتياز في إطار (CALPIREF) والمستفيدة أيضا من قروض بنكية وأصحابها يحوزون على شهادة المطابقة ورخص الاستغلال، لكنهم لم يستفيدوا من حصصهم من بودرة الحليب والقمح الصلب واللين، إلى حد الآن؟

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي سوف تتخذونها لرفع الغبن عن هؤلاء المستثمرين ليتسنى لهم المساهمة في الإنتاج وفي الحد من البطالة من جهة، ومن جهة أخرى الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلتي وزميلي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة عبد القادر جديع، يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

في البداية، لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن وزارة الصناعة لا تمنح رخصا للتموين بالمواد الأولية المدعمة من غبرة الحليب والقمح، فهاته الصلاحيات هي مخولة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

غير أنه، يجدر التذكير بأن الإشكالية المطروحة ليست وليدة اليوم، بل تعود إلى فترة سابقة أين عرفت خلال سنتي 2016 ـ 2017 تشبعا تاما لهذين النشاطين من حيث عدد الاستثمارات، والتي أثقلت كاهل الخزينة العمومية من حيث واردات المواد الأولية من القمح وبودرة الحليب المدعمتين.

وللحد من ارتفاع حجم واردات مسحوق الحليب والحبوب، صدرت تعليمتان عن السيد الوزير الأول، رقم 344 المؤرخة في 06 نوفمبر 2017، ورقم 413 المؤرخة في 20 نوفمبر 2017، متضمنتان توجيهات صارمة إلى وزارة الصناعة تحملها على إصدار أمر إلى مصالحها المركزية والمحلية بالكف الفوري عن تسليم رخص لإنشاء ملبنات ومطاحن جديدة، والتوقف عن منح الاعتماد والتمويل لأي استثمار في مجال المطاحن والملبنات.

كما تناولت ذات التوجيهات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإصدار كذلك تعليمات إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب قصد الكف الفوري عن تموين أي مطحنة إفتتحت بعد تاريخ 31 ديسمبر 2017، وكذا إلى وزير المالية، بإشعار بنوك الساحة بمحتوى قرار التوقف عن منح الاعتماد والتمويل لأي استثمار في مجال المطاحن والملبنات.

من جهة أخرى، يجب التنويه أنه تم إدراج هذين النشاطين ضمن قائمة النشاطات المستثناة من الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار الجديد، مع استثناء المنتوجات الناتجة عن استعمال الحليب الطازج انطلاقا من جمع حليب الأبقار.

للإشارة، نشاط المطاحن كان مستثنى منذ سنة 2008 من جميع التحفيزات المنصوص عليها في القوانين السابقة للاستثمار.

رغم كل هذه التدابير، استمر بعض المستثمرين في إنجاز مشاريعهم، مع العلم أنه لا يمكن أن تدخل في الاستغلال إلا بالتموين بالمادة الأولية التي تقدمها الدولة.

كما يجب التنويه، أنه في إطار أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة وضعية المشاريع الاستثمارية العالقة، تمت معالجة هذه المشاريع ضمن بطاقية المشاريع الاستثمارية العالقة أين تقرر أن هذه الإشكالية مازالت معروضة للتقدير وعدم صدور توجيهات في شأنها، وإنما قمنا بإصدار توجيهات فيما يخص عملية التحويل إلى (Aliment de bétail)، والتي تكلمنا عنها على أساس تغذية الأنعام، هذا فيما يخص اللجنة الوطنية التي أصدرت في هذا المجال، وأنت كما تعلم، سيدي العضو المحترم، تقريبا كل المطاحن تشتغل بنسبة طاقة إنتاجية لا تتجاوز 40 ٪، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر جديع إذا كان يريد التعقيب فليتفضل؟

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الوزير.

سيدي الوزير،

أنت المسؤول الأول عن الاستثمار وتطويره، أنت من يدافع عن هاته الشركات، من أعطاهم (CALPIREF) والقروض البنكية، أيضا معالي الوزير، سنة 2018 وزعوا وأنا أملك قائمة، سنة 2019 وزعوا، سنة 2020 أيضا، كيف هذا؟! سقطوا بالمظلات؟! هنا يكمن المشكل، أيضا سيدي الوزير أنت من يدافع عنهم وليس هناك من سيدافع عنهم، هؤلاء مستثمرون، كيف سيغير مطحنة اشتراها بـ 5 ملايين أورو بـ (Aliment de bétail) ثمنها 300000 أورو؟! إدفعوا عنه مستحقات البنك وخذوها، هؤلاء ورطتهم الدولة، لم يفعلوا ذلك من جملة رؤوسهم، قلت لك بأن لديهم (CALPIREF) ولديهم قروض بنكية.

أحدهم مسكين عندما رأى (Les AGEO) فمات بسكتة قلبية، وهو من تبسة، لقد مات في تبسة وأورث أولاده (Les AGEO) وأورثهم الديون، إلى أين نحن ذاهبون؟!

لا يليق أن تكون (Aliment de bétail) مهما كان لن تتجاوز 300000 أورو، أما الطاحنات فهي من 4 ملايين إلى 8 ملايين أو حتى 12 مليون أورو، كيف له بدفع ثمنها؟! كيف؟ يصبح مطلوبا لدى العدالة! يدخل السجن!! يُحجز على أملاكه!! لم يبق له شيء، و "يندب شعره"!!

معالي الوزير،

هذا مشكل، وسأزيد، صحيح، المطاحن، يأخذون نسبة 36 ٪، ليست 40 ٪، لكن لماذا التمييز لـ: (AGRODIV) التي تأخذ نسبة 100 ٪؟! وأنا أتحداكم معالي الوزير، لماذا التمييز لـ (AGRODIV)؟! من سيأتيك ليستثمر في الجزائر؟! عندما تكون مؤسسة وطنية يمنح لها الدعم والمؤسسة الخاصة لا! لن يأتيك هكذا، تخذله من أجل أن يستثمر! مؤسسة (AGRODIV) تحصل على نسبة 100 ٪ والخواص يحصلون على 36 ٪.

بالإضافة إلى أن في أزمة الحليب نقول بأننا اكتفينا، من أين اكتفينا؟! لو يذهب أي منا إلى كل الولايات فسنجد الطوابير لشراء الحليب، عجائز، أطفال وكل الناس تنظر، أزمة السميد، فهناك أزمة في مادة السميد حاليا إضافة إلى أزمة الحليب، لو كنا مكتفين فلا عليه، هناك مطاحن لديها (CALPIREF) والقروض، وهم لم يفعلوا ذلك من رؤوسهم، سيدي الوزير المحترم، فعلوا ذلك وتورطوا فما الذي يدفع بهم بعدما كانوا مرتاحين ليفعلوا هذا ويصبحوا مدنيين عند (Les AGEO) والقروض البنكية؟ والذين أتكلم عنهم هم هكذا منذ 2016، سنة 2016 استثمروا حصلوا على (CALPIREF) والقروض، وبالعكس فهناك من عنده (l'ANDI) عندما نقول (CALPIREF) فمعناه أن كل الوزارات مشاركة، معالي الوزير، فكل وزارة عندها مدير مشارك في (CALPIREF) ويترأسهم الوالي، والبنوك لم ورطت نفسها؟ منحته قرضا ثم تقوم بمتابعته والحجز على منزله... ولا تترك له شيئا، معالي الوزير، فهؤلاء، أنت من يجب أن يدافع عنهم، فأنت المسؤول عن قطاع الاستثمار، فو الله إذا لم تدافع عنهم أنت، فإنه لا يوجد من سيدافع عنهم، لا يوجد، من سيدافع عنهم؟! لقد وجهنا الدعوة ليأتوا ويستثمروا، لكن ليس هناك أي شيء، لقد أخبرتك، أحد المستثمرين ارتفع ضغطه وتوفي، وسأطلعك حتى على اسمه، هو من تبسة وقد أقام مجمعا واسم عائلته «جدي»، لقد توفي جراء سكتة قلبية، لقد جاءته (Les AGEO) بقيمة 30 مليارا، إضافة إلى القرض الذي أخذه بقيمة 90 مليارا، مباشرة حمل إلى المقبرة، وقد ترك أبناءه المساكين متورطين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: شكرا للسيد العضو المحترم، عبد القادر جديع؛ بالفعل هي استثمارات وأنت أدرى، وصحيح بالفعل أننا ترأسنا اللجنة الوطنية القطاعية، والتي كانت تتشكل من أكثر من 9 قطاعات، وقمنا برفع العراقيل في ذلك الوقت عن مؤسسات تنشط، ولكن عندما نأتي إلى قطاع الملبنات والمطاحن السؤال يطرح، لماذا؟ كما تعلم أن هذه الاستثمارات المنجزة قبل 2017، عن طريق حق الامتياز العقاري، وإشكالية المد بالمواد هي من صلاحية قطاع الفلاحة، لكن عندما نمشي في الواقع، مؤسسات، يمكن أن نقول أكثر من 500 مطحنة، مايلبي احتياجات الوطن ويمكن حتى إفريقيا، 54 بلدا، فأنت تكلمت وقلت إن استغلال هذه المطاحن في حدود نسبة 36 ٪ إلى 40 ٪، وهذه المواد أي القمح هو مدعم، أي أن الدولة هي التي تقوم بشراء هذه المادة بمبالغ بالعملة الصعبة، نتمنى إن شاء الله، أن نكون بلدا مصدرا للقمح، فمن غير المعقول أننا أكبر بلد في إفريقيا، عاشر بلد في العالم من حيث المساحة، ومازلنا نستورد هاته المادة !! من غير المعقول!! حان الوقت كي نستثمر في القطاع الفلاحي والحمد لله، اللقاء الأخير للسيد رئيس الجمهورية، فيما يخص الندوة عن قطاع الفلاحة مع الفلاحين، الرسالة كانت واضحة، وهو الإسراع والإسراع إلى أن يكون لدينا أمن غذائي، فمن غير المعقول أننا نستورد القمح! نستورد الحليب! اليوم طلبنا من المستثمرين الذين ينشطون في هذا المجال، إما.. وهي لجنة قطاعية أترأسها، وجدنا حلولا، إما الذهاب إلى ما يعرف بأعلاف الماشية ونحن محتاجون إليها، فكما تعلم، هذه المادة أيضا مستوردة من الخارج، الحليب قلنا لابد من تشجيع تربية الأبقار، حتى تكون عندنا المادة الأولية، وحتى في قانون الاستثمار أعطيناها تحفيزات من أجل تشجيع المستثمرين في هذا الجانب، حتى يكون عندهم، إما من جانب الملبنات تكون تربية الأبقار وتكون مادة أولية، واليوم 80 ٪ من المادة هي مستوردة في الحليب، وتجميع الحليب نسبة لا تكفي الاستهلاك الوطني؛ نفس الشيء بالنسبة لهذه المواد، طلبنا منكم إما التحويل إلى استثمار إضافي، لكن هو مربح، ونحن نعلم ذلك، بالفعل نعلم أن هناك تكاليف، ونحن نسعى للبحث عن حلول مع

زميلي في قطاع الفلاحة، لكن الحل الذي وجدناه حتى في هذه الكمية المقدمة إلى هذه المطاحن، علما أنها 80 ٪ هي للقطاع الخاص 20 ٪ (AGRODIV) فقط، و(AGRODIV) كل منتوجها موجه من أجل توازن السوق، وكلها تذهب إلى الجنوب.. ما نسعى إليه في القطاع العمومي، هو أن يكون هناك توازن في هذا الجانب، نفس الشيء بالنسبة للملبنات، عندنا 118 ملبنة، 15 ملبنة عمومية ولحسن الحظ هذه 15 ملبنة عمومية هي من يحافظ على التوازن.

السيد الوزير الأول أسدى تعليمات، خلال شهر رمضان بزيادة الإنتاج، لأن الاستهلاك يزيد، وعلما أن الإحصائيات والمعطيات، مع السيد وزير الفلاحة، تقريبا هي نفس المعطيات،كما أن نسبة النمو الديمغرافي تؤخذ بعين الاعتبار في نمو نسبة الاستهلاك واليوم هناك طلب كبير من المستهلك بسبب شهر رمضان، ونعلم ما تقوم به العائلة الجزائرية في شهر رمضان، وأنا أعلمك أننا نملك كل الإمكانيات ويكون الإنتاج متوفرا في المؤسسات، سواء كانت مؤسسات خاصة أو عمومية.

تبقى إشكالية التوزيع، هنا التوزيع من طرف القطاعات المعنية، واليوم هناك ضغط، لكننا نحاول أن نوازن من منطقة إلى منطقة، والحمد لله، أسعار العجائن أو الدقيق، سواء في الشمال أو الجنوب أو الهضاب، نحن نحافظ عليها بنفس السعر، لكن اليوم وقد قلت لك، العدد الهائل من المطاحن يمكن أن يكفي إفريقيا بكاملها، وسأعطيك، فأنت تكلمت عن 6 وليس 11، فهناك 57 مطحنة مازالت معلقة، لكن ما نتمناه ـ إن شاء الله ـ هو الزيادة في إنتاج القمح، فهذا هو الهدف، هناك توسعة، هناك إرادة من طرف الفلاحين من أجل أن تكون إن شاء الله، المحاصيل وأن تكون مردودية الهكتار أكبر وأكبر، على الأقل، كما قال رئيس الجمهورية، نصل إلى 50 قنطارا في الهكتار، فهذا هو الهدف، لو نصل إلى 50 قنطارا في الهكتار، سيصبح عندنا اكتفاء، ولن نستورد ثانية من الخارج، وهذا ما نسعى إليه إن شاء الله، وشكرا سيدي العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسيدان، أعضاء مجلس الحكومة،

سيدي الوزير،

تجسيدا لبرنامج السيد الرئيس الجمهورية، كما قلت يعني خلال إجابتك الأخيرة للزميل، وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الفلاحي، ولتجسيد هذا البرنامج لاحظنا في قانون الاستثمار الأخير سنة 2022، أنه كان هناك تحفيزات للفلاحين من أجل تشجيعهم على زيادة الإنتاج، ولكن وللأسف، المرسوم التنفيذي في سنة 2022، والذي حدد شروط الاستفادة من هذه التحفيزات، والمتمثلة في الخضوع للنظام الحقيقي ومسك السجل التجاري للفلاح، وهذا مخالف لقانون الاستثمار! لأن الفلاح لا يحمل السجل التجاري، سيدي الوزير، ولكن يحمل بطاقة الفلاح وهي البطاقة المهنية التي تكسب الصفة للفلاح وليس السجل التجاري!!

كما أن الفلاح لا يخضع للنظام الحقيقي وهو يخضع للنظام الجزافي، فهل يبقى الفلاح، سيدي الوزير، يعاني بين قانون الاستثمار الذي يمنح هذه التحفيزات وبين مرسوم تنفيذي يمنع عليه هذه التحفيزات؟!

ومن غير المعقول، سيدي الوزير، إننا هنا نصدر في البرلمان قوانين، فاحتراما للبرلمان واحتراما لدورنا التشريعي نحن من يصدر القوانين، نعطي التحفيزات للفلاح، بينما أنتم تصدرون المراسيم وتمنعون عنهم التحفيزات، فأنا لم أفهم، سيدي الوزير، وأتمنى لو أنك تقدم لنا توضيحات عن الموضوع؟! وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر علي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلتي وزميلي عضوي الحكومة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد عبد القادر علي، عضو مجلس الأمة، والذي سبق وأن طرحتموه في شكل انشغال وقد راسلتك وإن شاء الله سيجدون لك المراسلة، يعني نفس الانشغال قد أجبتك عنه كتابيا، وإن شاء الله ستصلك نسخة فيما يخص هذا السؤال، لكن لا عليه، فشرف لنا أن نلتقي مرة ثانية، فعوض السؤال الكتابي صار الانشغال سؤالا شفويا.

كما تعلم بالفعل، حيث إن القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار يعطي أهمية كبيرة للنشاطات في المجال الفلاحي، والدليل على ذلك أن المادة 26 من هذا القانون تنص على أن مجال النشاط في الفلاحة يعتبر من بين الأنشطة القابلة للاستفادة من النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، وأن كل الأنشطة الممارسة في القطاع الفلاحي تعتبر قابلة للاستفادة من المزايا والتسهيلات المحددة في هذا القانون.

يجدر التذكير في هذا الشأن، أن من بين أهداف قانون الاستثمار نجد تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية، والمادة 26 من هذا القانون جاءت لتجسيد هذا الهدف، وقطاع الفلاحة من القطاعات ذات الأولوية.

وفيما يخص المرسوم التنفيذي الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا، وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، لاسيما المادة 3 منه، والمتمثلة خصوصا في الخضوع للنظام الحقيقي ومسك السجل التجاري، فهذا يعتبر كإجراء يسمح بالولوج إلى تحقيق الأهداف المسطرة من وراء وضع هذا القانون ألا وهو تحفيز مختلف المستثمرين إلى التوجه نحو خلق مؤسسات وشركات حتى في المجال الفلاحي من أجل دعم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وكذا تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة، الذي من شأنه أن يدعم بنية الاقتصاد الوطني، من المؤسسات المنشأة في المجال الفلاحي.

في هذا الشأن، فإن الاستثمارات في قطاع الفلاحة تستفيد من المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار، لاسيما تلك المسجلة ضمن رموز النشاطات الآتية، المدونة حسب النشاطات الاقتصادية الخاصة للتسجيل في السجل التجاري:

– 101–101 مكررة (مؤسسة حماية واستصلاح الأراضي)،
– 101–102 (مؤسسة تهيئة المساحات المسقية وتصريف المياه)،
– 101–107 (مؤسسة الأشغال الفلاحية والمعالجة النباتية الصحية)،
– 102–611 (مؤسسة تسيير، استغلال وعصرنة الأراضي الفلاحية).

فيما يخص مالكي بطاقة الفلاح وغير المسجلين في السجل التجاري، فيجب التذكير أن هذه الفئة التي تعمل عادة كشخص طبيعي، حيث القوانين الجبائية الحالية تسمح لها بالتصريح بأعمالها بعد وضع ملف جبائي خاص بها على مستوى إدارة الضرائب، وبالتالي تمكنها من الاستفادة من مختلف الإعفاءات والتخفيضات الجبائية المنصوص عليها في هذه القوانين، وهذا ما يؤكد أن الدولة تعطي أهمية بالغة لهذه الفئة باعتبارها أحد روافد الاقتصاد الوطني والتي يجب إعطاؤها كل التسهيلات باعتبار مساهمتها الفعالة في رفع نسبة القيمة المضافة للإنتاج الوطني.

وفي الأخير، تجدر الإشارة، أن تشجيع الاستثمار يدخل ضمن منظومة متكاملة ومتناسقة ولا يمكن اختزالها فقط في قانون الاستثمار، وأن هذا الأخير يصبو إلى تحقيق أهداف ذات البعد الاستراتيجي وعلى المدى الطويل تترجم السياسة العامة المتبعة من طرف الدولة والتي تستوجب وضع مجموعة من الآليات تضمن استقرار وتطوير الاقتصاد الوطني، أو ما يعرف بمناخ الاستثمار.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد القادر علي إن كان له تعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.
السيد الوزير،

كما قلت في المداخلة، القانون نص على التحفيزات، سيدي الوزير، والمرسوم الآن أمامي، المادة 3 منه تقول حتى يستفيد الفلاح من الامتيازات فلابد أن يكون عنده سجل تجاري.

لقد قلت لك سيدي الوزير، بأن هناك مرسوما، اعتبر الفلاح وأعطاه صفة الفلاح بالبطاقة المهنية وليس بالسجل التجاري، لأن السجل التجاري يحوله إلى متعامل اقتصادي أما النشاطات التي تحدثت عنها المتعلقة بـ: 101-101 و101-107 هي مؤسسات أشغال وليست فلاحا، نحن نريد دعم الفلاح في حد ذاته،

فمثلا أن تعطي هذه المؤسسة 101-107 مرش محوري فماذا ستفعل به؟! أيستصلح به ثم يضعه؟! لكن المرش المحوري موجه إلى الفلاح وليس إلى مؤسسة الأشغال، لأنه حتى عنوانه كأنه مقاول، فأنت تدعم مقاولا وليس فلاحا، ماذا يفعل المقاول بمرش محوري؟! يسوي به الأرض وماذا بعد ذلك ؟! المرش المحوري موجه إلى الفلاح؛ فاليوم رئيس الجمهورية، كما رأيت خلال لقائه الأخير وكما ذكرت، هو يوجه لتشجيع الفلاح، ومن غير المعقول!!

نحن نعرف أن هناك علاقة عكسية بين الضريبة والاستثمار، واليوم وإلى حد الآن مازال الفلاح خاضعا لبعض الضرائب، على سبيل المثال في العتاد الفلاحي إنه خاضع للضريبة، 19 ٪ إضافة إلى الرسوم الجمركية، الأسمدة مازالت خاضعة للضريبة، البذور مازالت خاضعة للضريبة.. من غير المعقول أن نشجع المستثمر ونحن نفرض الضرائب ونحن نريد تشجيع الفلاحة!

الكهرباء أيضا خاضعة للضريبة! من غير المعقول أنني أجمع بين الضريبة والاستثمار!! لأننا ما نعرفه أنها دائما علاقة عكسية، فإذا أردت تشجيع الاستثمار فلتخفض من الضرائب.

نرى أيضا، في إطار تشجيع الفلاحين، العتاد القديم الذي تناوله المرسوم، لو أنك تأتي وتقرأ الشروط، وتطلع عليها، ليس هناك فلاح يمكنه يأتيك بهكذا عتاد، 100 شرط كلها هنا، ما نريده هو تشجيع الناس وليس إرجاعهم إلى الوراء!!

حقيقة، سيدي الوزير، أنا أتمنى أن تتم مراجعة هذا المرسوم، لأن الفلاح وبهذه الطريقة لن يكون في إمكانه الاستفادة من هذه التحفيزات، ناهيك أنه مخالف للقانون، وأرجو أن تتم مراجعته، سيدي الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر علي؛ الكلمة للسيد الوزير، إن كان له رد فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: شكرا للسيد العضو، عبد القادر علي، على هذا التعقيب.

بالفعل أنا أشاطرك الرأي، فقطاع الفلاحة هو قطاع رافد للاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكن سبق وقلت الفلاح له بطاقة فلاح وهو يستفيد في إطار هذا النظام من تحفيزات جبائية كذلك، يستفيد؛ زد على ذلك وأنت قد قلت، إنه لا يدخل في النظام الحقيقي بل يدخل في النظام الجزافي، وكما ترى فالنظام الجزافي كذلك فيه تحفيزات.

في الحقيقة، الاقتصاديات العالمية، لو تكلمنا عما يدور في العالم، اليوم ليس هناك أكثر من الشفافية حتى يكون النظام حقيقيا، وهو النظام الذي يسمح بكل شفافية معرفة كل ما يتم دفعه من تكاليف وما يتم تحصيله من إيرادات، اليوم هناك إرادة على مستوى وزارة المالية، في عدة مناسبات في قوانين المالية، من أجل الذهاب إلى النظام الحقيقي، ما يسمى بالمحاسبة الفعلية، من أجل معرفة ماهي الإيرادات والتكاليف الفعلية، لهذا الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي.

نظام قانون الاستثمار، إنما جاء بالنسبة للمؤسسات التي تحوز على سجل تجاري، ونحن نبحث عن مؤسسات تنشئ مناصب شغل، تخلق قيمة الثروة، وبالفعل بالنسبة للفلاح أنا أوافقك ولن أقول لا، هو يقوم بمجهود، لكننا نريده أن يتوسع، نريد من الفلاحين أن يكونوا على أساس مؤسسة، تضم مجموعة من الفلاحين ويذهبون إلى السجل التجاري ويستفيدون من كل المزايا، عوض أن يكون المجهود فرديا سيكون على أساس المجموعات، هذا ما نسعى إليه، وأنت تعلم أنه تقريبا قطاع الفلاحة هو القطاع غير المساهم في خزينة الدولة، لو نأتي إلى الحقيقة، مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن لا عليه، فرئيس الجمهورية أعطى تعليمات وتوجيهات من أجل دعم هذا القطاع بكل الوسائل، واليوم، الحمد لله، أعطينا هذه المؤسسة الموقرة وكذلك المجلس الشعبي الوطني، فيما يخص المدة في المعدات المستعملة، عوض ما اقترحناه نحن بـ 5 سنوات، اليوم أنتم

غيرتموها لتصبح 7 واتفقنا والحمد لله وبدأنا في العملية، في السابق كانت 10 سنوات وما لاحظناه هو تضخيم في فواتير المعدات وسلاسل الإنتاج، لهذا كان تفطن الحكومة وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في هذا المجال، من أجل الذهاب إلى أقل مدة وهي 5 سنوات، واستعملنا عوض كلمة «المعدات التي تم تجديدها» إلى «المعدات المستعملة» من أجل معرفة سنة الاستعمال وفق آجال محددة، لكن كما قلت، النظام السهل هو الذي يمكن الدخول فيه وهو النظام الحقيقي، ويعطي تحفيزات أكثر في هذا المجال، واعتقادي عندما يكون الفلاحون على أساس مجموعات تكون المردودية أكثر وأكثر، وشكرا سيدي العضو المحترم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية، والكلمة للسيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد المختار، وعلى آله الأبرار وصحابته الأخيار، وبعد؛

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيدة والسيد عضوا الحكومة المحترمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بأسمى عبارات التهاني والأمنيات لكل نساء العالم في عيدهن العالمي، وأخص حرائر الجزائر الحبيبة، فهن المجاهدات والشهيدات والمدافعات عن هذا الوطن والمشاركات في تحريره واستقلاله البارحة، والمكافحات اليوم وهن يخضن غمار المساهمة في ثورة البناء والتشييد في كنف الجزائر الجديدة، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سائلا المولى العلي القدير للجميع دوام الصحة والعافية.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية المحترم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر مدينة عين صالح منطقة سياحية بامتياز، لاحتوائها على أهم مقومات السياحة بالبلاد، حيث تحوي عدة مناطق سياحية ساحرة وجب الاعتناء بها والترويج لها محليا وعالميا، ومنطقة تمزقيدة ومنبعها المعدني أحد هذه المناطق وأهمها، كونه ثبت طبيا معالجته لأهم الأمراض الجلدية، إلا أن الزائر له يقف على إهمال كبير لهذا المعلم السياحي والمورد المالي المهم، إذ يفتقر إلى أهم المرافق التي يحتوي عليها عديد المنابع المائية والحمامات المعدنية بالوطن.

فما هي الإجراءات المتخذة من طرفكم من أجل الاهتمام بهذه المنطقة وتهيئتها بغرض استقطاب الزوار ودفع عجلة السياحة بالمنطقة؟

مدينة عين صالح تزخر بموروث حضاري مادي ولا مادي هام، فهي متعددة المشارب والثقافات فهي تشتهر كغيرها من المدن الجزائرية بصناعات الحلي واللباس التقليدي وغيرها من الحرف المحلية، غير أنها تفتقر لدار تجمع هؤلاء الحرفيين وتتكفل بانشغالاتهم.

فماهي استراتيجية الوزارة من أجل التكفل بهاته الفئة؟ وهل هناك نية قائمة من أجل إنشاء دار للصناعات التقليدية والحرف بالولاية؟

تفضلوا، السيد الوزير المحترم، قبول فائق الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر،

زميلتي وزميلي عضوا الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة على الاهتمام الذي يوليه لواقع الصناعة التقليدية وكذا لتنمية قطاع السياحة بولاية عين صالح الفتية وبالأخص نمط السياحة الحموية، من خلال سؤاله الشفوي المتعلق بتنمية منطقة تمزقيدة وكذا الاستثمار على مستوى المنبع الحموي الموجود فيها.

إن دائرتنا الوزارية تعتبر تطوير السياحة الحموية عملية حتمية، بالنظر لما تزخر به بلادنا من مقومات حموية طبيعية

معتبرة، سيفتح تثمينها آفاقا للمشاركة في دعم التنمية الاقتصادية وخلق الثروة على مستوى العديد من مناطق الوطن، ما سيسمح وسيساهم في خلق مناصب شغل، وبالتالي التخفيف من مشكل البطالة بكل هذه المناطق.

للإشارة، فإن السيد رئيس الجمهورية، خلال مجلس الوزراء المنعقد في 12 سبتمبر 2021، قد أسدى جملة من التوجيهات والتعليمات قصد بعث السياحة وترقيتها على المستويين الوطني والدولي، وأكد على السياحة الحموية التي تكتسي طابعا مميزا ومكانة مهمة في المجتمع الجزائري، وبحكم أنها سياحة غير موسمية أي على مدار السنة.

وبالفعل، فإن قطاعنا عمل ويعمل على تطوير هذه الشعبة السياحية من خلال تثمين استغلال المنابع الحموية ذات القيمة العلاجية المتميزة، وهو الأمر الذي اعتمده برنامج الحكومة المصادق عليه.

وفي هذا السياق، سُطر برنامج عمل تنموي لهذا الغرض، من شأنه إضفاء ديناميكية جديدة لهذا المنتوج السياحي غير الموسمي – كما ذكرت – قصد تطويره والارتقاء بنوعية وجودة الخدمات المقدمة في هذا المجال، من خلال:

– عصرنة المؤسسات الحموية قيد الاستغلال مع إعادة تأهيلها وفقا للمعايير الدولية، والمرور من صيغة الحمام إلى صيغة أخرى، ولم لا السياحة العلاجية والسياحة الترفيهية.

– الاستثمار على مستوى الحمامات المعدنية التقليدية المستغلة من طرف البلديات أو المؤجرة للخواص من طرف هذه الأخيرة، وهناك 34 حماما تقليديا يستغل هذه المياه المعدنية لكن بطريقة تقليدية وتؤجره البلديات في أغلب الأحيان لبعض الخواص، الذين لم يقوموا بالاستثمار على مستوى هاته الحمامات.

– تكوين وإعادة تأهيل كافة مستخدمي المؤسسات الحموية وتوفير مناخ مناسب للاستثمار في المجال الحموي.

حسب النتائج التي أسفرت عنها دراسة تحيين الحصيلة الحموية المنجزة سنة 2016، فإن ولاية عين صالح تتوفر على منبعين حموين ببلدية فوقارة الزوى، ويتعلق الأمر بمنبع «عين الكحلة» والذي تتسم مياهه الحموية نوعا ما بالبرودة لا يتجاوز (C°30)، أما المنبع الثاني فهو منبع «تمزقيدة» الذي أشرتم إليه في سؤالكم الشفوي، والذي كان مستغلا سابقا من طرف البلدية من خلال بناية لازالت حاليا قائمة لكنها مهجورة وفي وضع متردي جدا.

تجدر الإشارة هنا أن المنبع الحموي «تمزقيدة»، منبع ذو أهمية، كما ذكرتم في سؤالكم جيدة جدا، حيث تتميز مياهه بدرجة حرارة مرتفعة جدا تصل إلى أكثر من (C°74) وكذا كونها غنية بالخصائص العلاجية خاصة الأمراض الجلدية وعليه، فقد أدرج ضمن العملية المسجلة في برنامج الحكومة، والمتعلقة بإطلاق استثمارات على مستوى 20 منبعا حمويا غير مستغل، وقابل لاحتضان مشاريع حموية جديدة، وذلك من خلال تخصيص أوعية عقارية وعرضها على المستثمرين.

وعلى ضوء ما سبق، عمدت مصالحنا بالتنسيق مع السلطات المحلية إلى اتخاذ عدة إجراءات أهمها: إنجاز حراسة خاصة بالوضعية الحالية للمنبع الحموي والتحاليل البكتريولوجية والفيزيوكيميائية المتعلقة بمياهه الحموية، وفي هذا المجال كانت خرجة ميدانية للسيد والي الولاية رفقة مصالحنا الخارجية بتاريخ 04 جوان 2022، لمعاينة المنبع والوقوف على أوضاع هذا الحمام؛ وعلى إثر ذات الزيارة، تقرر برمجة دراسة لإعادة الاعتبار (REHABILITATION) للمرفق التقليدي الموجود حاليا، مع أخذ تكاليفه على عاتق البلدية، والذي سيسمح بتثمين وإعادة بعث النشاط الحموي على مستوى هذه المنطقة.

في انتظار صدور القانون المتعلق بالعقار المخصص والموجه للاستثمار، حيث ممكن أنه وبمرافقتكم، نقوم بالترويج للاستثمارات على مستوى كل هاته المناطق التي ـ لا محالة ـ سيكون المستثمرون مهتمين بهاته المادة المهمة.

ومن جهة أخرى، وفيما يخص الشق الثاني من سؤالكم المتعلق بالتكفل بانشغالات حرفيات وحرفيي ولاية عين صالح، لاسيما إنجاز دار للصناعات التقليدية والحرف، فإن دائرتنا الوزارية، تولي ضمن مخطط عملها أهمية كبيرة لدعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

والبارحة أسدى السيد رئيس الجمهورية تعليمات في هذا الشأن والآن نحن نسير عليها إن شاء الله، إذ إنه وتبعا للتقسيم الإداري الجديد، الذي تم بموجبه ترقية عشر (10) مقاطعات إدارية إلى ولايات جديدة بكامل الصلاحيات على مستوى جنوبنا الكبير العزيز، منها ولاية عين صالح، فقد تم إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف على مستوى هذه الولايات وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي

رقم 22 – 353، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 97 – 100 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها والذي نهدف من خلاله إلى تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل مرافقة الحرفيات والحرفيين وتأطيرهم إلى جانب تحقيق تكافؤ الفرص لفائدة هؤلاء الحرفيين للاستفادة من الخدمات العمومية التي تقدمها الغرفة، لاسيما الحرفيين الناشطين في المهن والحرف التي لها علاقة بالمنتوج الوطني.

وتعمل مصالحنا حاليا، بالتنسيق مع مصالح الوظيفة العمومية ومصالح وزارة المالية، على تجسيد هذه العملية أي عملية إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف العشر (10) من خلال تخصيص بناية وتعيين الطاقم الإداري لكل غرفة.

وإلى حين ذلك، تبقى مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عين صالح وكذا غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تمنراست، تسهران على متابعة تنفيذ البرامج الموجهة لفائدة حرفيات وحرفيي عين صالح، لاسيما تلك المتعلقة بالتكوين وإعادة بعث نشاطات الصناعة التقليدية خاصة الآيلة للزوال وتكثيف عمليات الترويج والتسويق لمنتجات الصناعة التقليدية، من خلال تنظيم تظاهرات ومعارض ومرافقة إنشاء الأنشطة ودعم وتنشيط التجمعات المهنية.

أما فيما يخص إنشاء هيكل أو دار للصناعة التقليدية والحرف، فقد تم في هذا الإطار توجيه طلب يتضمن تسجيل ثلاث (03) عمليات تتضمن:

1 – مشروع دراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز مركز للصناعة التقليدية «بفقارة الزوى».

2 – مشروع دراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز دار للصناعة التقليدية والحرف «بانغر».

3 – دراسة ومتابعة وإنجاز مركز للسويقة بعين صالح.

وستسمح هذه الهياكل مستقبلا، بإعطاء دفع إضافي ودعم لتجسيد استراتيجية الحكومة لفائدة الولاية ولحرفيي هذه الولاية وذلك من خلال استغلال الورشات وتنشيطها بمختلف التخصصات.

مع العلم بأن الولاية تتوفر على دار الصناعة التقليدية بمنطقة التوسع العمراني، غير أن هذا الهيكل مستغل حاليا من طرف مصالح دائرة إن صالح، أرجو أنني قد وفقت في الإجابة عن سؤالكم، ونبقى مستعدين لتزويدكم بكل توضيحات أو معلومات تطلبونها.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للسيد حمزة بوحفص.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أحيي الجميع مرة أخرى، وبعد؛

أشكر السيد الوزير المحترم جزيل الشكر، على ما قدمته من توضيحات وردود حول سؤالنا، وهذا نابع من اهتمامك بالسياحة الصحراوية وترقيتها والعمل على دفعها بصورة تليق بمقام السياحة الجزائرية.

إن عين صالح بما حباها الله من مناطق ومناظر ساحرة تكون قبلة سياحية بامتياز، ووجهة للزائرين من داخل وخارج الوطن، وهو أحد أسباب دفع عجلة التنمية بالمنطقة، لكن هذا الأمر يحتاج منا الوقوف بجدية على هذه المقومات والاهتمام بها؛ فالزائر لحمام تامزقيدة مثلا وهو أحد هذه المناطق، يقف شاهدا على ما نقول، وكذا المناطق الساحرة كجبل «أسد تيديكلت» ينقص به سياج حول المعلم الطبيعي حتى لايتشوه.

كذلك المناطق السياحية تنقصها لوحات إشهارية أمام المناطق والمعالم السياحية، كالقصور والمناطق التي بها تراث سياحي، تدعيم الجمعيات ذات الطابع السياحي، تخصيص عمليات لتنظيف المواقع السياحية، مثل منطقة «تيل هيف مين» وكذلك مواقع الغابات المتحجرة، فهي مناطق تكاد نقول عنها إنها منسية ولم تلق العناية الكاملة من أجل الترويج لها لتكون قبلة للسائحين.

وأمام هذه الوضعية، سيدي الوزير، أدعوكم إلى زيارة الولاية الفتية والوقوف على أهم هذه المناطق لتكون محل اهتمام من طرف الجميع، وكلي جزم، أنها ستسر ناظركم وتسلو خاطركم، وكلنا ثقة بأنكم تبذلون كل الجهود وأنتم على رأس القطاع، من أجل الرقي بقطاع السياحة، والدفع به إلى الأمام وهذا حال المديرية الولائية وديدنها وهم يبذلون قصارى جهدهم من أجل ذلك.

وفقكم الله، شكرا لحسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان له رد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: شكرا للسيد العضو.

أؤكد لكم أن دائرتنا الوزارية والحكومة بصفة عامة، تولي أهمية لكل المناطق السياحية في كامل الوطن ناهيك عن المناطق السياحية في جنوبنا الكبير الذي يعد مقصدا، والدليل على ذلك أن كل التدفقات للسياح الأجانب هي تجاه الجنوب،كل هاته المناطق تولى بأهمية قصوى، ونحن نقوم بالترويج لكل هاته المناطق السياحية التي لها قابلية لاستقطاب السياح، عن طريق.. نحن أنشأنا بوابة إلكترونية تخص المسارات السياحية والمناطق والمواقع السياحية الموجودة عبر التراب الوطني، حاليا نحن في حدود 380 مسارا سياحيا، وأكثر من 1147 بالضبط لمناطق أو مواقع سياحية قابلة للإثراء إن شاء الله، نعتمد على كل الفاعلين وعلى كل السلسلة السياحية، لإثراء هذه البوابة، حتى نخرجها لتكون مرآة للواجهة الجزائرية، وإن شاء الله ستكون لنا زيارة، رغم أن عين صالح أعرفها جيدا، لكن ستكون لنا زيارة إن شاء الله إلى عين صالح، وسنقوم شخصيا بالترويج لكل ما تكتنزه المواقع السياحية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ختامها مسك والكلمة للسيد محمد رباح.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسيد الوزيران،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، طبقا للدستور وأحكام القانون العضوي رقم 16 - 12، فإنني أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعرف قطاع السياحة في ولاية المدية ركودا كبيرا لقلة المؤسسات الفندقية وعدم الاهتمام بالمناطق السياحية والآثار والمناطق الحموية والمناطق الغابية.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

ماهو برنامج قطاعكم للنهوض بالسياحة في ولاية المدية وهل يتضمن إنجاز مرافق سياحية؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

تحية متجددة ومجددة لكم، الحضور الكريم.

أشكر السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة الموقر، على الاهتمام الذي يوليه لقطاع السياحة في ولاية المدية، من خلال سؤاله الذي يرفع عدة انشغالات تتمحور حول المؤسسات الفندقية والمناطق السياحية، على غرار المناطق الأثرية والفضاءات الغابية والمنابع الحموية التي تزخر بها هاته الولاية والتي تمثل خزانا لا يستهان به للارتقاء إلى وجهة سياحية بكامل المواصفات.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الولائي المصادق عليه سنة 2016، المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه تطوير السياحة في ولاية المدية، حيث وضع استراتيجية واضحة المعالم لتطوير أنماط سياحية عديدة، على غرار السياحة الثقافية والحموية والبيئية والعلمية والرياضية والاستكشافية؛ وبالفعل، فقد حدد هذا المخطط خمسة أقطاب سياحية، منها قطبان رئيسيان وهما قطب المدية وقطب بوغزول وكذا ثلاثة أقطاب مكملة أو ثانوية وهي قطب عين بوسيف، جواب والحوضين.

وتجسيدا لهذا المخطط، وبهدف توفير العقار السياحي، تم تصنيف ثماني (08) مناطق توسع ومواقع سياحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16 - 307 المؤرخ في 16 نوفمبر 2016، بمساحة إجمالية تقدر بـ 484 هكتارا، موزعة عبر مناطق سياحية متنوعة ذات جذب سياحي والتي تعرف حاليا توافد السياح والزوار بكثرة على غرار، غابة الحوضين، الآثار الرومانية جواب، حمام الصالحين، تيبحيرين، غابة حناشة، منبع قصر البخاري، سد بولرجم، والتي سيتم تزويدها بمخططات تهيئة سياحية قصد توطين

مشاريع سياحية تتلاءم وطبيعة كل منطقة.

كما أنه وفي إطار بعث السياحة الإيكولوجية، تم تصنيف بموجب القرار الوزاري المشترك المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أوت 2018، ثلاث (03) غابات استجمام بكل من غابات بوغار (18 هكتارا) وبوشراحيل (26 هكتارا) والقلب الكبير (50 هكتارا)، كما تم اقتراح تصنيف ثلاث (03) غابات استجمام أخرى متواجدة على مستوى غابات بن شيكاو، وزرة ووامري والتي ستمكّن من إنشاء فضاءات للترفيه والنزهة للعائلات الجزائرية.

أما فيما يخص الاستثمار السياحي، تجدر الإشارة أن ولاية المدية تتوفر على إحدى عشرة (11) مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 700 سرير، كما تم اعتماد إلى حد الآن 21 مشروعا سياحيا بطاقة استيعاب تقدر بأكثر من 2300 سرير، من شأنها توفير أكثر من 1000 منصب شغل جديد، منها ثمانية (08) مشاريع حاليا قيد الإنجاز بنسبة أشغال تفوق 80 ٪، والتي ستعزز الحظيرة الفندقية الحالية.

إضافة إلى ذلك، وقصد دعم قدرات الإيواء وتنويعها، فقد تم منح الامتياز للعديد من الأوعية العقارية لفائدة المستثمرين عبر العديد من بلديات الولاية، نذكر منها: عين بوسيف، الشهبونية، البرواقية، بني سليمان، العمارية، الحمدانية وكذا المدية، وسيتم في هذا الإطار، إنجاز أربعة عشر (14) مشروعا سيوفر حوالي 1600 سرير، ما يخلق أكثر من 1000 منصب شغل، مع الإشارة إلى رفع القيود عن مشروعين من بين هذه المشاريع السالف ذكرها خلال السنة الفارطة في إطار اللجنة التي يترأسها زميلي وزير الصناعة.

أما في المجال الحموي، تم تسجيل أربعة وعشرين (24) منبعا حمويا على مستوى ولاية المدية، ولعل أشهرها حمام الصالحين، الذي تم إدراجه في عملية إعادة التأهيل والعصرنة – وذكرت سابقا – التي تخص 34 محطة حموية تقليدية، موزعة عبر 18 ولاية.

وفي هذا الصدد، فقد استفاد متعامل خاص في إطار منح الامتياز من وعاء عقاري للاستثمار على مستوى المنبع الحموي حمام الصالحين قصد توطين مشروع حموي، الذي حظي بموافقة مصالح دائرتنا الوزارية قصد رفع كل العراقيل وتقديم التسهيلات لإنجاز مشروعه.

فضلا على ما سبق، فإن كل العمليات السالفة الذكر مرتبطة بالحلقة الأخيرة، والمتمثلة في تكثيف الأعمال الترويجية والتسويقية التي تقام حاليا على المستوى الوطني والمحلي قصد التعريف أكثر بالمؤهلات السياحية للولايات، مع اللجوء إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة والشبكات الإلكترونية المتطورة في إنتاج محتوى إعلامي ذي جودة يتماشى والوجهات السياحية عامة ولولاية المدية بصفة خاصة، دون أن نستثني دعم التظاهرات والأحداث التي تساهم حتما في تعزيز العرض السياحي وزيادة التوافد على الولاية بما يعود على ساكنتها بالمنفعة الاقتصادية ولم لا «الرفاه» الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تم إدراج ستة (06) مسارات سياحية ضمن البوابة الإلكترونية التي ذكرتها سابقا والخاصة بالمسارات السياحية الموضوعاتية، وهي ذات أبعاد تاريخية، طبيعية، مناخية، ثقافية وكذا حول الصناعة التقليدية، كما يتم حاليا التحضير لتصميم خمسة (05) مسارات سياحية أخرى تهدف إلى تنويع الوجهات وكذا الاهتمام أكثر بالسياحة التاريخية والمناطق السياحية التي تزخر بها الولاية.

وجدير بالذكر، بأن كل الإجراءات المتخذة والجهود المبذولة قد ساهمت فعلا في زيادة حجم التدفقات السياحية، على مستوى الولاية، إذ سجلت الولاية خلال سنة 2022، توافد حوالي 314000 زائر للمواقع السياحية والأثرية، منهم أكثر من 1300 سائح أجنبي وهي الأرقام التي ستعرف ارتفاعا – لامحالة – فور دخول المشاريع السياحية المبرمجة حيز الخدمة.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أجدد امتناني لكم السيد عضو مجلس الأمة، على سؤالكم الذي منحني هاته الفرصة لإبراز أهم المعطيات والعمليات التي تسعى الحكومة من خلالها على النهوض بالسياحة في ولاية المدية في السنوات المقبلة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد رباح إن كان له تعقيب.

السيد محمد رباح: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة.

في البداية أود أن أهنئك على نيلك جائزة شخصية العام السياحية في المنطقة العربية، فهنيئا لك سيدي الوزير.

سيدي الوزير،

أجد نفسي محتارا من أين أبدأ، قضية السياحة في ولاية المدية؟! هل أبدأ من الإهمال الكبير للسياحة بولاية المدية؟ أم أبدأ بالثراء الكبير في مقومات السياحة وتنوعها بين المناظر والحمامات والآثار؟

سيدي الوزير،

الكل يجمع أن السياحة تمثل الاقتصاد البديل، وهي أولى التطلعات وأولى المرتكزات للاقتصاد المنتظر، بعد المحروقات، لكن هي شعارات ترفع ثم تنسى ولا ترقى للتنفيذ؛ ولاية المدية مهملة إهمالا كبيرا في الجانب السياحي، وسنبدأ بمقومات المدية السياحية والاستراتيجية.

ولاية المدية معروفة بالمناطق الغابية، والمناظر الخلابة، جبال خضراء، وديان وبحيرات، منطقة بن شكاو، تيبحيرين، تيمزقيدة، أولاد بوعشرة، واد ريس، السي المحجوب، البرواقية، العمارية، طابلات، منطقة الحمدانية، بحيرة الضاية، وديان وجبال الشفة من جهة المدية.

ولاية المدية معروفة أيضا بحماماتها الطبيعية المتميزة والفريدة، مثل حمام الصالحين بالبرواقية، وحمام أولاد شناف بثلاث دوائر وحمام سيدي الحبشي ببني سليمان، وللأسف، سيدي الوزير، مياه هذه الحمامات تذهب في الوديان.

ولاية المدية معروفة بمناطقها الأثرية، آثار آشير بعين بوسيف وآثار راديوم بجواب، والآثار الرومانية بالسانك بقصر البخاري.

ولاية المدية لها موقع استراتيجي، فهي على الطريق الوطني رقم 1، تتوسط الشمال والجنوب، وهي معبر ما بين ولايات الشرق والغرب، لكن مع ذلك لا وجود لتصنيف مناطق توسع سياحي على حافة الطريق السريع العابر للصحراء، الذي سيعبر عشرات من الولايات وسيربط عدة دول إفريقية، لكن لا وجود لفنادق.

السيد الوزير،

الفنادق الموجودة في المدية هي مجرد مراقد وليست فنادق، حتى نكون صرحاء مع بعضنا، عندما تقول لي هناك 314000 سائح، أنا أظن حتى المرافق العمومية غير موجودة، سيدي الوزير، يعني حتى الأماكن المخصصة للأكل والغداء ودورات المياه لا توجد.

في ولاية المدية، منطقة تميزقيدة، وكنت قد تكلمت عن منطقة تامزقيدة التي تقع بعين صالح، فحتى الإسم مكرر، توجد بحيرة الضاية في منطقة تيبحيرين، وهي من أجمل بحيرات الوطن، يقصدها السياح داخليا ومن كل الولايات.

السيد الوزير،

فيما يخص المناطق التي تكلمت عنها منطقة حوضين السياحية، فيها 62 هكتارا، وهي تقع هنا فقط فوق مفتاح، أي أنها مطلة على البحر، لكن 62 هكتارا، سيدي الوزير، كان مبرمجا أن تنشأ بها حظائر للألعاب والحيوانات، وزارها مكتب دراسات منذ سنتين، لكن اختفى كل شيء بعد مغادرته، للعلم أن المنطقة يقام بها رالي للسيارات والمشاركون والزوار لا يجدون حتى فندقا أو مرقدا للمبيت.

منطقة بن شكاو، سيدي الوزير، منطقة غابية، جبلية على ارتفاع 1200م، أقول لك سيدي الوزير، بها أشجار نادرة، يعني موجودة في بن شكاو، وفي لبنان، صرفت فيها 12 مليارا، واليوم، للأسف، سيدي الوزير، أصبحت وكرا للمنحرفين.

غابة الصبّاح بالربعية، صحيح في وقت الإرهاب كانت خطيرة، الآن هي غابة متميزة تسر الناظرين وموقع استراتيجي في وسط الولاية.

التصنيف الذي تكلمت عنه سيدي الوزير لسنة 2016، لم يلتفت لهذه المناطق للتوسع السياحي، وهي حبر على ورق ولم يتحرك منه شيء.

أمر آخر، سيدي الوزير، نتكلم عن المستثمرين، لما تعطون إلى أحدهم استثمارا، تمنحون له رخصة بناء مدتها 3 سنوات، قابلة للتجديد 3 سنوات، بعض الناس جهزوا ملفهم الإداري خلال الثلاث سنوات تلك، وبعدها جاءت جائحة كورونا، نحن نعلم جميعا أن جائحة كورونا هذه تدخل ضمن القوة القاهرة، كان من المفروض، على الأقل، سيدي الوزير، أن تعملوا مع مجلس الوزراء أو مع الحكومة، أن تجمدوا أو لا تؤخذ هاتان السنتان في الحساب، أي في احتساب 6 سنوات لرخصة الاستثمار، أي سنتا الجائحة يجب أن تحذفا مثلما حذفتا في وزارة التعليم العالي وباقي

الوزارات.

أضيف إليك أمرا، فيما يخص السياحة الثقافية المتعلقة بالمعالم السياحية، وكنت قد تكلمت عنها سيدي الوزير، تتمتع بعدة معالم أثرية، مثل منطقة آشير بعين بوسيف وراديوم بجواب والمعالم الرومانية بالسانك... متحف لالة فاطمة نسومر بالعيساوية، غياب النشاط والتنشيط السياحي.

سيدي الوزير،

نقطة مهمة أيضا، ألا وهي، الصناعات التقليدية بالولاية متنوعة ثرية، مثل: صناعة الزرابي، البرنوس، القشابية، الحايك، الخزف، النحت على الخشب، عندنا الفنان ابن قرطبي يمارس حرفة النحت على الخشب، وهو من عمل على الجامع الكبير، سيدي الوزير، فيجب أن تهتموا به وتدعموه، نحن نريد أن نعرف الوقت بالضبط، حبذا لو نتكلم بلغة الأرقام، وسأثير انتباهكم إلى نقطة مهمة، هي أن الديوان الوطني للسياحة لا يعمل على تشجيع السياحة في ولاية المدية، ضف إلى ذلك قلة مرافق استقبال العائلات والرياضيين، رغم أن الولاية تمتاز بمناظر وتنوع غابي، تتهاطل به الثلوج وتجذب السياح.

في الأخير، السيد الوزير، وفقكم الله، وإن شاء الله، أن تكون لك زيارة إلى ولاية المدية في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان له رد.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: إنني مجبر على الإجابة عن مجموعة أسئلة شفوية أخرى مطروحة حاليا، نعم بالفعل، فقد كان من المفروض أن...

«هذا لا يفسد للود قضية» نعم أنا أوافقك، لكن مصطلح الإهمال لا، ليس هناك اهتمام يمكن، لكن هذا الاهتمام يعود إلى المستثمرين، فالدولة والحكومة وفرت كل الظروف، خاصة مع قانون الاستثمار الجديد، فكل شيء متوفر حاليا، يعني نتعاون كلنا للترويج ونحن بدورنا نوفر ونروج لكل ما تمتاز به ولايات الوطن وكذلك ولاية المدية، من مقومات سياحية، وأنتم تساعدوننا في الترويج للاستثمار لاستقطاب المستثمرين وتوطين المشاريع على مستوى كل هاته المناطق للتوسع السياحي، التي قلت لك عنها، حوالي 400 هكتار مخصصة لتوطين هاته المشاريع، وغطت كل ولاية المدية، وماكنت تقوله الآن لو ترجع إلى المناطق الثماني للتوسع السياحي فستجد أنه متكفل بها، دورنا، قلنا نروج لكل المقومات السياحية التي تمتاز بها ولاية المدية، حتى نسهل لكل الدولة الجزائرية استقطاب المستثمرين، حتى الذين نقول إن استثمارهم سيعود عليهم بالفائدة، لأن هاته المنطقة تمتاز بمقومات سياحية، تستقطب سياحا، وبالتالي ستعود بالفائدة على كل مستثمر يوطن استثماره هناك.

مسألة السنوات السابقة، نعم فيها اختلالات، ونحن في إطار معالجتها، طلبنا رفع التجميد عن عدة دراسات حتى نسمح بفتح مناطق التوسع السياحي للمستثمرين كي يأتوا ـ إن شاء الله ـ وتكون هناك استثمارات.

بالنسبة للفنادق، فنحن نفرق بين الفندق والمرقد وهي فنادق، نعم هي لا ترقى إلى فنادق أربع وخمس نجوم لكنها فنادق، وكان هناك أكثر من 134000 زائر، زاروا المدية، نظرا لشساعة غاباتها وحتى لساكنة المدية، مع قلة كل هاته الإمكانيات التي ذكرتها، لكن يعرفون كيف يُستقبل السياح ويعرفون كيف تُقدم الأشياء الجميلة.

بالنسبة للصناعة التقليدية، أنا لا أوافقك، لأنه متكفل بها، على مستوى كل ولايات الوطن، المدية حاضرة وكل ولايات الوطن حاضرة في كل التظاهرات، نعمل على تشجيع كل الحرفيين من خلال دورهم في الصناعة التقليدية أو الغرف المتواجدة على مستوى كل الولايات، نشجعهم بطريقة أو بأخرى، من خلال التكوين سواء على مستوى الحرفة أو على مستوى التسويق أو الترويج، ونقوم كذلك على مدار السنة بتنظيم معارض للسماح لهؤلاء الحرفيين بتسويق منتجاتهم، والذين ـ إن شاء الله ـ سيحافظون على هذا الموروث الثقافي لكل الوطن.

أعي أنني لم أجب على كل انشغالاتك، لكن أنا مستعد كي تكون لي زيارة إلى ولاية المدية ومرحبا بك حتى نرفع اللبس عن كل ما تم التطرق له من طرفكم، السيد عضو مجلس الأمة، شاكرا لكم اهتمامكم بقطاع السياحة مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية التي قدّمها أعضاء مجلس الأمة، كما استمعنا إلى إجابات

السادة أعضاء الحكومة عن هذه الأسئلة، أشكرهم كذلك على هذه الإجابات الوافية، وأتمنى أن تكون متابعة لهذه الأسئلة الشفوية التي قدمها الأعضاء، من طرف أعضاء الحكومة.

شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الزوال

ملحق

أسئلة كتابية

1ـ السيد عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 157 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير المحترم؛

يعتبر الملعب الرياضي المجاهد عبد العزيز عبد القادر ببلدية الطاهير التابع لديوان المركب المتعدد الرياضات بولاية جيجل، من بين المنشآت الرياضية التي كانت مستغلة وتستفيد منها الأسرة الرياضية ببلدية الطاهير والبلديات المجاورة، لكن للأسف هذا الملعب ومنذ مدة طويلة خارج دائرة الاستغلال بسبب وضعيته المتدهورة، الناتجة عن انتهاء صلاحية العشب الاصطناعي منذ أكثر من أربع (4) سنوات، فضلا عن تدهور واهتراء مضمار ألعاب القوى.

هذه الوضعية أثرت وبشكل كبير على الأسرة الرياضية، لاسيما النوادي الرياضية الناشطة على مستوى بلدية الطاهير (ثالث أكبر تجمع سكاني في ولاية جيجل)، سواء تلك التي تنشط في ميدان كرة القدم (5 فرق) والتي أصبحت تعاني معاناة كبيرة، حيث تجد صعوبة كبيرة في استقبال منافسيها وحتى القيام بالتدريبات الرياضية، مما يضطرنا دوما مجبرة للتنقل إلى ملاعب تتواجد في بلديات أخرى (على قلتها) لهذا الغرض (استقبال المنافسين والتدرب)، وهو ما يشكل أعباء وتكاليف إضافية تثقل كاهل ميزانية هذه النوادي المثقلة والضعيفة أصلا، أو تلك التي تنشط في ميادين أخرى كألعاب القوى (5 جمعيات)، التي وجدت نفسها أمام وضعية عدم وجود مضمار لألعاب القوى تتدرب عليه، نظرا لتدهور واهتراء المضمار المخصص لذلك على مستوى هذا الملعب، لعلمكم هذا المضمار هو الوحيد المتواجد على مستوى بلدية الطاهير والبلديات المجاورة.

إن هذه الوضعية تتطلب منكم التدخل العاجل، بتخصيص أرصدة مالية لإعادة تهيئة هذا الملعب، ومن ثم إعادة وضعه من جديد حيز الاستغلال، باعتباره الهدف النهائي الذي أنشئ من أجله، حتى تستفيد منه الأسرة الرياضية على مستوى بلدية الطاهير والبلديات المجاورة، إذ من غير المعقول أن يبقى في هذه الوضعية السالفة الذكر.

– هل تم تخصيص أرصدة مالية لإعادة تأهيل (إعادة وضع العشب الاصطناعي وتهيئة مضمار ألعاب القوى) الملعب الرياضي المجاهد عبد العزيز عبد القادر ببلدية الطاهير ولاية جيجل في إطار اعتمادات ميزانية سنة ٢٠٢٣ المخصصة لدائرتكم الوزارية؟ وإذا كانت عملية تخصيص هذه الأرصدة المالية لم تتم بعد، فمتى يتم ذلك باعتبار هذا الملعب يشكل أولوية ستساهم في تخفيف معاناة الأسرة الرياضية ببلدية الطاهير والبلديات المجاورة، فضلا عن تخفيف الضغط عن الملاعب المتواجدة على مستوى ولاية جيجل؟

الجزائر، في 16 فيفري 2023

عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أتوجه إليكم بالشكر على اهتمامكم الذي تولونة لقطاع الشباب والرياضة وعلى السؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق بوضعية ملعب كرة القدم المجاهد عبد العزيز عبد القادر ببلدية الطاهير، بولاية جيجل، وللرد عليه، أوافيكم بالمعلومات الآتية:

لقد تم تقديم طلب تسجيل عملية خاصة بتجديد العشب الاصطناعي لملعب المجاهد عبد العزيز عبد القادر ببلدية الطاهير وذلك خلال جلسات التحكيم مع مصالح وزارة المالية لسنتي 2021 2022 دون أن تلقى لحد الآن أي رد من ذات المصالح، وعلى هذا الأساس ونظرا للحاجة

الماسة لتهيئة هذا الملعب في أقرب الآجال، بادرت السلطات المحلية وعلى رأسها السيد والي الولاية باقتراح تسجيل عملية خاصة بتجديد العشب الاصطناعي لملعب الطاهير، بمبلغ يقدر بـ: 20.000.000دج، وذلك في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية لسنة 2022.

والجدير بالذكر، قيام مصالحي منذ سنة 2020، بإحصاء جميع المنشآت الرياضية بولاية جيجل التي بحاجة لإعادة الاعتبار وتهيئتها، من بينها، ملعبي الطاهير والميلية، ملعب الشهيد رويبح حسين، بالإضافة إلى عدد من المسابح والقاعات المتعددة الرياضات، وقد بدأت الأشغال بعد تسجيل عدد من العمليات للبعض منها والباقي سيتم التكفل به تدريجيا في إطار مختلف البرامج التنموية المحلية والبرنامج الاستثماري القطاعي للسنوات المالية المقبلة.

كما أبلغكم بالمناسبة، بأن مجمل الانشغالات التي تواجه القطاع بهذه الولاية كانت موضوع مناقشة أثناء الجلسة التي خصصتها لاستقبال ثلاثة نواب بالمجلس الشعبي الوطني، السادة: عبد النور بوصبيعة، سليم تبوت، عبد الرزاق تواتي، يوم الإثنين 24 أكتوبر 2022، وكانت هذه الفرصة سانحة لتناول الانشغالات المتعلقة بالقطاع بهذه الولاية والتي تتصدرها افتقار بعض البلديات للمرافق الشبانية والرياضية وصيانة البعض منها عبر تراب الولاية وكذا النقائص الملاحظة في التسيير والمتابعة، وهي كلها نقاط مسجلة وموضع اهتمام ومتابعة عن كثب من طرف مصالحي المركزية واللامركزية التي كلفتها بإيجاد الحلول المناسبة لها في أقرب الآجال.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 مارس 2023

عبد الرزاق سبڤاف
وزير الشباب والرياضة

2ـ السيد عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 157 من الدستور والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن تلاميذ الطور المتوسط بمنطقة فازة بلدية القنار نشفي (يتجاوز عددهم 700 تلميذ) يواجهون عناء التنقل اليومي في وسائل النقل العمومي لمزاولة دراستهم في أربع (04) متوسطات تتواجد اثنتان (02) منها في مركز بلدية القنار نشفي واثنتان (02) في بلدية الشقفة، حيث يضطر أغلب هؤلاء التلاميذ إلى قطع مسافة كيلومتر واحد (1كلم) مشيا على الأقدام للوصول إلى وسائل النقل العمومي التي تنقلهم إلى المتوسطات مكان مزاولة دراستهم.

السيد الوزير المحترم؛

إن الوضع السابق ذكره من جهة ومتطلبات الخريطة المدرسية لولاية جيجل من جهة ثانية قد عجلت بتسجيل مشروع دراسة ومتابعة إنجاز متوسطة قاعدة 300/7 وجبة بفازة بلدية القنار نشفي سنة 2022، هذه الدراسة وبفضل مجهودات السلطات المحلية في طريقها للتجسيد والانتهاء.

على ضوء ما سبق نوجه إليكم السؤال التالي:

– إلى أين وصلت عملية تسجيل مشروع إنجاز وتجهيز متوسطة قاعدة 300/7 وجبة بمنطقة فازة بلدية القنار نشفي في إطار اعتمادات ميزانية سنة 2023 المخصصة لدائرتكم الوزارية؟ وإذا كانت عملية التسجيل لم تتم بعد فإننا نطالبكم باستدراك الأمر وتسجيل المشروع السالف الذكر باعتباره أولوية، حتى يتسنى للسلطات المكلفة بالعملية، الانطلاق في عملية الإنجاز والتجهيز بمجرد الانتهاء من عملية الدراسة، وبالتالي التعجيل بتحسين ظروف تمدرس تلاميذ المتوسط بهذه المنطقة فما هو ردكم؟

في الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 09 فيفري 2023

عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب سؤالكم الكتابي، تفضلتم بطرح انشغال يتعلق

بمدى تجسيد مشروع إنجاز متوسطة بمنطقة فازة، بلدية القنار نشفي، ولاية جيجل، بهذا الصدد وإذ أشكركم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا التربية وبظروف تمدرس أبنائنا التلاميذ، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن المنطقة المذكورة، موضوع سؤالكم قد استفادت ضمن البرنامج القطاعي لسنة 2022 من عملية لدراسة ومتابعة إنجاز متوسطة من نوع (قاعدة 300/7) بطاقة 720 مقعدًا بيداغوجيا مع نصف داخلية 300 وجبة، كما تم تسجيل عملية الإنجاز والتجهيز لذات المشروع ضمن البرنامج القطاعي لولاية جيجل لسنة 2023.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 مارس 2023

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

3ـ عبد الباري بوزنادة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبعا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ بعد أداء واجب التحية.

نظرا للأهمية البالغة، الذي يكتسيها المشروع الاستراتيجي الجهوي، وهو مركز التخزين الوقود والغاز (GPL) بسيدي يحي بلدية جامعة ولاية المغير، في إنعاش الحركة الاقتصادية بولاية المغير الولايات المجاورة لها، والذي تقدمت شركة سوناطراك بطلبها لولاية الوادي (سابقا) بتاريخ 09 نوفمبر 2014 تحت رقم: 537 للحصول على أرضية لإنجاز هذا المشروع الإستراتيجي بجامعة، أين تمت تحديد الاختيار من طرف اللجنة الولائية المكلفة بتحديد مواقع المشاريع القطاعية بتاريخ: 19 نوفمبر 2014 بمساحة 60 هكتارًا وحدد الموقع بسيدي يحي بلدية جامعة، وقد تم إصدار قرار السيد الوالي الصالح العفاني المؤرخ في 08 جانفي 2015 والمتضمن الترخيص بمنح حق الامتياز لقطعة أرض لفائدة شركة سوناطراك.

ولأن المشروع لم يتجسد ميدانيا من 2015 إلى غاية يومنا هذا، فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

أين وصلت الإجراءات لتجسيد هذا المشروع (حلم الولاية) ومتى سيشرع في تنفيذه؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي، لكم منا ـ معالي الوزير ـ فائق عبارات التقدير والاحترام.

المرفقات:

– طلب شركة سوناطراك – محضر اختيار الأرضية

– قرار الامتياز رقم 2015/31 بطاقة تقنية.

الجزائر، في 07 ديسمبر 2022

عبد الباري بوزنادة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بإنجاز مشروع مركز تخزين الوقود وغاز البترول المسال بسيدي يحي ببلدية جامعة ولاية المغير، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

لقد سطرت سوناطراك في إطار خطتها التنموية مراكز تخزين جديدة للوقود، يتم تموينها عن طريق خطوط الأنابيب من المصافي الجديدة حاسي مسعود، بسكرة وتيارت.

ومن بين هذه المراكز، التي تم تسجيلها في البرنامج مشروع إنجاز مركز التخزين الاستراتيجي في منطقة جامعة، بسعة تخزين (وقود وغاز التبرول المسال) تقدر بـ 300000 طن، يتم تموينها من مصفاة حاسي مسعود المنتظر دخولها في الإنتاج في 2025.

وسيتم إنجاز هذا المركز الاستراتيجي الهام خلال المرحلة الثانية وذلك بعد دخول مرافق مصفاة حاسي مسعود الجديدة في الخدمة، والتي تبلغ طاقتها التخزينية 400000 طن.

تقبلوا، السيد، العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 مارس 2023

محمد عرقاب
وزير الطاقة والمناجم

4ـ السيد ميهوب دغة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير المحترم تحية طيبة وبعد؛

على الرغم من استفادة ولاية المسيلة من عدة عمليات ربط بشبكة الغاز الطبيعي عبر مختلف بلديات الولاية وكذا رفع التجميد عن المشاريع التي كانت مسجلة في سنة 2013، ورغم أن هذه المشاريع تعتبر من ثمار مجهوداتكم الكبيرة للتكفل باحتياجات المواطنين، وحرصكم الدائم على دراسة كافة الانشغالات المطروحة في هذا الشأن والعمل على التكفل بها تدريجيا.

إلا أننا سجلنا، مع الأسف، تأخر ربط حي سبع الغربي ببلدية المسيلة بشبكة الغاز لعدة سنوات، مما جعل سكانه يعانون ظروف مزرية تضطرهم إلى تحمل مشقة التزود بقارورات غاز البوتان، مع أن حيهم يقع بمنطقة حضرية في بلدية المسيلة.

سيدي الوزير،

إن هذا المشكل مثله مثل كل النقائص المسجلة بهذا الحي، يرجع إلى تلاعبات وخروقات للقانون تنتهجها كثير من الأطراف، ورغم المجهودات المبذولة من طرف ساكنة الحي لإيجاد حلول مناسبة إلا أن كل محاولاتهم باءت بالفشل في إصلاح الوضع.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة للشكاوى الكثيرة والملحة التي يرفعها سكان الحي، فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

متى يتم ربط هذا الحي بشبكة الغاز الطبيعي للحد من معاناة حوالي 300 عائلة من أصل 1080؟

هذا، ونحيطكم علما ـ معالي الوزير ـ أن مشروع الربط بالغاز موضوع السؤال لا تتعدى تكلفته الأربعة ملايير سنتيم.

في انتظار إجابتكم الشافية والكافية عن سؤالنا، تقبلوا منا، معالي الوزير أسمى عبارات الشكر والتقدير

الجزائر، في 13 فيفري 2023

السيد ميهوب دغة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بربط حي السبع الغربي ببلدية المسيلة بالغاز الطبيعي، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

استفادت ولاية المسيلة، على غرار ولايات الوطن، من عدة برامج للتوزيع العمومي للغاز الطبيعي تهدف إلى ربط 32385 منزلا بهذه الطاقة بتكلفة تقدر بـ 9543 مليون دج.

وقد مكنت الإنجازات التي تحققت في إطار هذه البرامج من ربط ما يقرب من 28246 منزلا، مما سمح بتحقيق نسبة إدخال الغاز بالولاية بـ 72.07٪.

أما بخصوص حي سبع الغربي، فقد قامت مصالح سونلغاز بإعداد الدراسة الخاصة بعملية الربط بناءا على طلب جمعية الحي.

وفي هذا الشأن تم وضع تقديرين ماليين لإنجاز العملية، الأول يتعلق بإيصال الغاز عبر الشبكة الرئيسية بمبلغ 23.564 مليون دج، والثاني يتعلق بإيصال الغاز عبر الشبكة الثانوية بمبلغ 17،792 مليون دج وستباشر مصالح سونلغاز أشغال إنجاز عملية الربط فور دفع الغلاف المالي الخاص بالعملية بعد اختيار أحد التقديرين الماليين المقترحين من طرف مصالح سونلغاز.

تفضلوا، عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 مارس 2023

محمد عرقاب
وزير الطاقة والمناجم

5ـ محمد العربي سليماني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة

1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير، في إطار المشاريع الطاقوية الواعدة التي أطلقتها الدولة لتعزيز الأمن الطاقوي وخلق مناصب شغل للسكان وأخص بالذكر ولاية المنيعة (منطقة خريشبة ومنطقة حاسي باحمو) صحيح أن المجمع يقع في ولاية تيميمون إلا أن حوالي 09 آبار من أساس المشروع تقع في تراب ولاية المنيعة لكن طلب عروض التشغيل كلها ترسل إلى وكالة التشغيل بولاية تيميمون وليس لولاية المنيعة أي حصة في طلب عروض العمل، سيدي الوزير، سؤالي كالتالي:

- لماذا لم تتخذ وزارتكم المحترمة تدابير لوضع نسبة معينة لسكان ولاي المنيعة بالنسبة لعروض العمل في (مجمع حاسي باحمو).

- لماذا لا يتم تكوين الشباب وكذا الجامعيين وفتح مناصب شغل مباشرة في شركة سوناطراك أو أحد فروعها على غرار الولايات الجنوبية الأخرى؟

الجزائر، في 08 فيفري 2023

محمد العربي سليماني

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بعروض العمل على مستوى ولاية المنيعة وخاصة بالمؤسسات البترولية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

كما تعلمون فإن عملية التوظيف بولايات الجنوب تتم وفق الأحكام التنظيمية المعمول بها وخاصة التعليمتين الصادرتين من السيد الوزير الأول بتاريخ 11 مارس 2013 و29 جويلية 2013 المتعلقتين بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، وتنص هاتان التعليمتان على ضرورة إعطاء أولوية في التوظيف للقاطنين بالولاية المعنية بعروض العمل، وتودع هذه العروض التي تطلقها الشركات البترولية وخاصة منها سوناطراك لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، ويجدر التوضيح، أيضا، بأن تقسيم حصص عروض العمل التي تطلقها سوناطراك وفروعها في الولايات هي من صلاحيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 مارس 2023

محمد عرقاب

وزير الطاقة والمناجم

6- السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر ولاية برج بوعريريج أكبر ولاية من حيث عدد المرضى المصابين بسرطان الغدة الدرقية، ويشرف الأطباء بمختلف مستشفيات الولاية على إجراء العمليات الجراحية لاستئصالها، غير أن المرضى بعد إجراء العملية يصطدمون بمشكل إكمال العلاج بمادة اليود وتحويلهم إلى ولايات أخرى على غرار الجزائر العاصمة وولاية سطيف، أين سيجد المرضى أنفسهم في سعي حثيث ومهمة شبه مستحيلة للحصول على موعد للعلاج في هذه المستشفيات والتي تفتقد أصلا لهذه المادة العلاجية، مما يجعلنا نتساءل: لماذا تحرم ولاية برج بوعريريج من الاستفادة من مادة اليود رغم أن بها أكبر عدد من المصابين على المستوى الوطني كما أسلفنا؟ وماهي أسباب ندرة هذه المادة بمختلف مستشفيات الوطن؟ وماهي المساعي التي تبذلونها لتوفير هذه المادة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا، سيدي الوزير، المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2023

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم بخصوص أسباب عدم استفادة ولاية برج بوعريريج من مادة «اليود المشع» أو «اليود 131» المستعمل بعد الجراحة لعلاج المرضى المصابين بسرطان الغدة الدرقية، يشرفني أن أعلمكم بأن ولاية برج بوعريريج لا تتوفر مؤسساتها الاستشفائية على المصلحة المؤهلة لتقديم هذا النوع من العلاج.

لهذا، فالتكفل بهذه الفئة من المرضى تضمنه بعض المؤسسات الصحية التي بها مصلحة للطب النووي والتي يتم تموينها بمادة «اليود المشع» من طرف الصيدلية المركزية للمستشفيات، وذلك بصفة منتظمة وآمنة وحسب الاحتياجات والآجال المحددة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 مارس 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

7 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

من المشاكل المطروحة بقطاعكم المحترم، والتي يعاني منها كثير من الأساتذة الجامعيين، مشكل التحويل ما بين الجامعات، والتي لا تخضع لأية معايير ولا تستجيب لاحتياجات الجامعة، وفي هذا السياق وصلتنا العديد من الطلبات من قبل أساتذة جامعيين يلتمسون فيها من سيادتكم النظر في طلبات تحويلهم، وتسهيل عملية التنقل بين الجامعات، فحتى الجامعات المحتاجة للأساتذة باتت ترفض طلبات التحويل إليها رغبة في الحصول على مناصب مالية جديدة.

السؤال المطروح: هل يدخل ضمن مشاريعكم معالجة هذه المشكلة؟ وهل تسعون لتحديد معايير تنظم التحويل ما بين الجامعات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بمعايير تنظيم عملية التحويل مابين الجامعات للأساتذة الجامعيين، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن تحويل الموظف بصفة عامة يخضع إلى شروط قانونية تتمثل في ضرورة توفر منصب مالي شاغر في رتبته الأصلية وموافقة المؤسسة المستقبلة ومؤسسته الأصلية على هذا الإجراء، وهو ما ينطبق على الأساتذة الباحثين، بحيث يخصص قطاعنا الوزاري في كل سنة مالية عددا معتبرا من المناصب المالية لتجسيد عملية نقل الأساتذة الباحثين مابين المؤسسات الجامعية، أما بخصوص المعايير المتعلقة بتحويل هذه الفئة من الموظفين فتعود لتقدير مدير المؤسسة الجامعية المستقبلة والأصلية للأستاذ الباحث طالب النقل، آخذين بعين الاعتبار تأثير هذا النقل على معدل التأطير البيداغوجي وكذا ضمان السير الحسن للدروس، كما يتم كذلك أخذ الحالات الاجتماعية القاهرة للبعض منهم وحسب درجة هذه الظروف.

مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، وقصد تنظيم هذه العملية، نحيطكم علما بأن القطاع قد بادر بمشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08–130 المؤرخ في 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، هو قيد الدراسة على مستوى مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، حيث تم من خلاله إدراج أحكام تتعلق بتنظيم عملية النقل، وسيتم الإفراج عنها بعد استكمال دراسة المشروع ونشره في الجريدة الرسمية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 مارس 2023

كمال بداري
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

8 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

من الأمور التي نعتبرها سلبية وغير خادمة لمرفق التعليم العالي فتح المناصب المالية لتوظيف الأساتذة بشكل عشوائي لا يتماشى واحتياجات الجامعات، كما لا يتماشى مع الأفواج البيداغوجية في كل تخصص، إذ نلاحظ أن منح المناصب لا يخضع لأي معايير سواء في عملية المنح من طرف الوزارة للجامعة، أو توزيعها داخل الجامعة نفسها، والتي يتحكم رؤساء الجامعات في تقسيمها على الكليات بطريقة عشوائية قد لاتخضع في كثير من الأحيان لمعايير محددة ولا تستجيب لاحتياجات التخصصات، لذلك ـ من وجهة نظرنا ـ لابد أن تخضع عملية منح المناصب المالية لخارطة مدروسة ومعايير محددة كالحاجة إلى المنصب وعدد الأفواج البيداغوجية.

السؤال المطروح: هل ستسعى دائرتكم الوزارية إلى تنظيم هذه العملية وإخضاعها لمعايير محددة وتوزيعها وفق معطيات مدروسة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بتنظيم عملية فتح المناصب المالية لتوظيف الأساتذة وإخضاعها لمعايير محددة وتوزيعها وفق معطيات مدروسة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن فتح المناصب المالية لتوظيف الأساتذة الباحثين على المؤسسات الجامعية، يخضع إلى إجراءات محددة وفق معدل التأطير البيداغوجي لكل قسم، حيث إن التوزيع يتم بناءً على جلسات عمل بين المصالح المركزية للوزارة وممثلي المؤسسة الجامعية، حيث يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة الجامعية من المناصب المالية في كل شعبة وتخصص آخذين بعين الاعتبار عدد الأساتذة الباحثين الدائمين في كل قسم، عدد الطلبة، الأقسام الجديدة المنشأة بكل كلية، أما بخصوص كيفية توزيع المناصب المالية داخل نفس المؤسسة الجامعية، فتجدر الإشارة إلى أن ذلك يخضع إلى مصادقة مجلس الإدارة والهيئات العلمية للمؤسسة الجامعية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 مارس 2023

كمال بداري
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

9ـ السيد بوغلابة رضوان
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

على ضوء الانشغالات الواردة إلينا من طرف المتمهنين على مستوى مؤسسة سوناطراك بالمديرية الجهوية للإنتاج السطح إليزي، والذين يلتمسون من خلالها المساعدة من

قبل مصالحكم قصد تمكينهم من حقهم في الإدماج بمناصب عمل دائمة، حيث أن المعنيين قد أنهوا فترة التمهين منذ جوان 2020 والتي دامت 30 شهرا وهذا ما يمنحهم حق الإدماج حسب ادعائهم.

والسؤال الموجه إلى سيادتكم المحترمة هو:

ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم الموقرة تجاه هؤلاء المتمهنين؟ وماهي الآليات المتخذة لتطبيق المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جانفي 2017، والذي يحدد الإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة؟

الجزائر، في 01 مارس 2023

رضوان بوغلابة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بتوظيف المتربصين في إطار التمهين على مستوى المديرية الجهوية سطح قسم الإنتاج والاستكشاف بإليزي، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

كما تعلمون فإن عملية التوظيف بشركة سوناطراك تتم على أساس احتياجات الشركة المصادق عليها والمطبقة وفق الأحكام التنظيمية في هذا المجال وخاصة تلك المتعلقة، بالتشغيل في ولايات الجنوب.

وطبقا لأحكام القانون رقم 18-10 المؤرخ في 10 جوان 2018 المحدد للقواعد المطبقة في مجال التمهين وخاصة المادة 67 وكذا المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 2017/01/11، فإن المستخدم ليس مجبرا على ضمان منصب شغل لكل ممتهن عند نهاية تربصه في الشركة.

إن مؤهلات المعنيين (المالية، المحاسبة، الأمانة، تسيير الموارد البشرية وتسيير المخزونات) لا تتوافق واحتياجات المديرية العامة لسطح.

فاحتياجات هذه المديرية تخص أساسا الاختصاصات المرتبطة بميدان المحروقات، وبالتالي فإن الشروط المطلوبة للمنصب هي الحصول على شهادة بكالوريا + 3 سنوات أو أكثر.

كما أن عروض العمل تودع من طرف شركة سوناطراك وفروعها لدى الوكالة الوطنية للشغل.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 مارس 2023

محمد عرقاب
وزير الطاقة والمناجم

10ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

من القرارات التي عرفها قطاعكم الوزاري مؤخرا إنهاء وضعية تحت التصرف والتي من خلالها تم إرجاع جميع العاملين للقطاع إلى منصبهم الأصلي، وقد لاحظنا أن هذه التعليمة جاءت عامة ولم تستثن فئة من الفئات، وفي هذا الصدد ارتيأنا أن نسلط الضوء على فئة العاملين تحت التصرف بالإدارات التابعة لدائرتكم الوزارية على غرار مديريات التربية إذ لاحظنا أن فئة منهم شغلت مناصب تحت التصرف لمدة قد تقارب العقدين من الزمن لتأتي التعليمة والتي من خلالها تم إعادتهم لمنصبهم الأصلي على غرار مزاولة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، والذي هو من وجهة نظرنا يعتبر قرارا غير منصف في حقهم، وكان الأولى أن تستثمر فيهم وزارتكم في الجانب الإداري والتسيير بالنظر إلى الخبرة الإدارية التي اكتسبوها، مما يجعل ذلك مكسبا متميزا لقطاعكم، خاصة وأن كثيرا منهم أثبت كفاءة ومقدرة على التسيير والعمل الإداري.

السؤال المطروح: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في هذا القرار واستثناء حالات معينة وتوجيهها إلى العمل والتسيير الإداري؟

في انتظار ردكم، تفضلوا، سيدي الوزير المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب سؤالكم الكتابي تفضلتم بطرح انشغال يتعلق بإمكانية مراجعة قرار إلغاء الوضع تحت التصرف لجميع الموظفين العاملين بمصالح مديريات التربية واستثناء حالات معينة لتوجيهها للتسيير الإداري، بدلا من القيام بمهام التدريس، بهذا الصدد وإذ أشكركم السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على اهتمامكم بشؤون مستخدمي قطاع التربية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات الآتية:

إن لجوء بعض مديريات التربية إلى وضع أساتذة التعليم تحت التصرف، قصد العمل على مستوى مصالحها الإدارية وإعفائهم من مهام التدريس وترك الأفواج التربوية بدون أستاذ أو ضمها مع أفواج تربوية أخرى مع استمرار تلقيهم لأجورهم من مناصبهم الأصلية ما يمنعنا من توظيف بدلاء عنهم بالمؤسسات التعليمية نظرا لشُغلهم تلك المناصب، يعد إجراء غير قانوني، باعتبار أن المهمة الأساسية المنوطة بالأستاذ تتمثل في تدريس التلاميذ على مستوى المؤسسة التعليمية وهذا طبقا لأحكام المادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم، وتعتبر حالات الوضع تحت التصرف استثنائية ونادرة حسب ما نص عليه الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية وما نظمه المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المتعلق بالوضعيات القانونية الأساسية للموظف التي نظمت بالموارد من 8 إلى 18 من ذات المرسوم التنفيذي، بحيث يمكن وضع الموظف الموجود في وضعية الخدمة تحت تصرف جمعيات وطنية معترف لها بطابع الصالح العام أو المنفعة العمومية فقط، وذلك دون المساس بأحكام القوانين الأساسية الخاصة.

كما يشترط على الموظف الموضوع تحت التصرف التمتع بمؤهلات ذات صلة بالمهام الموكلة إليه، ويتم الوضع تحت التصرف لمدة أقصاها سنتان(2) قابلة للتجديد مرة واحدة خلال الحياةالمهنية للموظف، كما يشترط تحديد طبيعة النشاطات التي يمارسها الموظف الموضوع تحت التصرف ومدة الوضع تحت التصرف وشروط الخدمة وكذا كيفيات رقابة نشاطاته وتقييمها، وتنص المادة 17 من ذات المرسوم على أنه يمكن للمؤسسة أو الإدارة الأصلية توقيف الوضع تحت التصرف، لضرورة المصلحة أو لمتابعة قضائية ضد موظف، كما تؤكد المادة 18 من ذات المرسوم على ضرورة التحاق الموظف المعني بإدارته الأصلية فورا عند انتهاء مدة الوضع تحت التصرف أو بعد قطع أو توقيف أو حل الجمعية المستقبلة.

ويبقى التأكيد مرة أخرى، بأن هؤلاء الأساتذة الموضوعين تحت التصرف يستمرون في تقاضي رواتبهم ومنحهم من مناصبهم الأصلية، حارمين ومعطلين لمناصبهم المالية التي لا يمكن التوظيف عليها، مما يلحق الضرر بالخزينة العمومية. كما تبين أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء تم وضعهم تحت التصرف لدى جهات قليلة النشاط وأحيانا عن طريق المحاباة والمحسوبية، ومنهم من لم يقم أصلا بإمضاء محضر تنصيبه على مستوى الجهة التي من المفترض لأن يتواجد بها ولا على مستوى الجهة الأصلية التي وظف بها، مما ترتب عنه تعذر متابعة نشاطهم في حين أن بعضهم لا يتواجدون في أماكن عملهم لفترات طويلة ودون مبرر، مما يعد خرقا صارخا للتشريع الساري المفعول وهدرا و«تبديدا» للمال العام ويندرج أيضا في خانة الفساد.

بناء على ما سبق، وتطبيقا للقوانين والقرارات السارية التي تضبط عمل هذه الشريحة من الموظفين الفاعلة في القطاع، قررت مصالحنا إلغاء الوضع تحت التصرف لجميع الموظفين على مستوى مديريات التربية والمؤسسات العمومية تحت وصاية وزارة التربية الوطنية التي تتواجد بها مثل هذه الحالات وإعادة المعنيين إلى مناصبهم الأصلية، والعمل بهذا الإجراء الاستثنائي إلا في الحالات التي تسمح بها القوانين السارية المفعول. كما يبقى الحق في الترقية إلى رتب إدارية مكفول لهؤلاء الأساتذة طبقا للتشريع الساري المفعول، من خلال إمكانية مشاركتهم في الامتحانات المهنية التي تنظم سنويا من قبل وزارة التربية الوطنية.

إن مصالحنا المختصة، تسهر على المتابعة الدقيقة والمستمرة لمثل هذه الوضعيات وعلى التطبيق السليم والصارم للقوانين والقرارات السارية في قطاع التربية الوطنية، لضمان المساواة والعدالة بين جميع المستخدمين.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 مارس 2023

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

11ـ السيد رضوان بوغلابة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد و69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الامة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعاني قطاع الصحة في ولاية غرداية عدة مشاكل ونقائص ومن بينها عملية القسطرة الشريانية التي تعد إحدى التقنيات الجديدة التي أدخلت إلى بلادنا بفضل التكنولوجيات الحديثة المتطورة التي جاءت فيها، إلا أن الإشكال المطروح الذي يؤرق كاهل المواطن البسيط فيما يخص عمليات القلب المستعجلة (القسطرة)، والتي كما هو معلوم لم يتم استقدامها في المستشفيات العمومية على مستوى ولاية غرداية ولا تتوفر إلا في العيادات الخاصة.

والسؤال الموجه الى سيادتكم المحترمة هو:

هل تنوي دائرتكم الوزارية إدخال هذه التقنية الجديدة إلى المستشفيات العمومية؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام

الجزائر، في 22 فيفري 2023

رضوان بوغلابة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا عن سؤالكم بخصوص إمكانية إدخال تقنية القسطرة القلبية بالمؤسسات العمومية، يشرفني أن أعلمكم بأن هذه التقنية والتي كانت تضمنها بعض مصالح القلب التابعة للمراكز الاستشفائية الجامعية بشمال الوطن، أصبحت اليوم متوفرة أيضا بمؤسسات استشفائية عمومية بالهضاب العليا والجنوب، وذلك بعد إنشاء مراكز جهوية جديدة للتكفل بكل ما يتعلق بأمراض القلب، بما فيها عملية القسطرة القلبية لتشخيص أو علاج بعض الأمراض القلبية كانسداد الشرايين، إلى جانب تدريب الأطقم الطبية و الشبه طبية حول استعمال هذه التقنية، وهذا تطبيقا للخطة الوطنية لمكافحة احتشاء عضلة القلب وكذا القرار الوزاري رقم 34 المؤرخ في 24 مارس 2021 المتضمن تعيين المراكز الجهوية لتحسين التكفل باحتشاء عضلة القلب.

في هذا الإطار، تم التأكيد خلال اليوم الدراسي المنعقد بتاريخ 3 جانفي 2023 بوزارة الصحة على ضرورة تنفيذ هذه الخطة لتحسين التكفل بأمراض القلب والأوعية الدموية وضمان التشخيص المبكر لهذه الأمراض.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير و الاحترام.

الجزائر، في 26 مارس 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

12 –السيد السالك سكوني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور و المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 ا لمؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

الاهتمام الذي يوليه السيد رئيس الجمهورية لترقية الولايات الجديدة لهو جلي، من خلال بعث المشاريع لدفع عجلة التنمية فيها، لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن مازال سكان الولاية الفتية برج باجي مختار يعانون أثناء تنقلهم عبر الطريق الوطني رقم 06 الغير معبد، إضافة إلى عدم وجود طائرات تفك العزلة عن الولاية وتسهل للسكان التنقل بين ولاية برج باجي مختار وباقي ولايات الوطن خصوصا العاصمة.

وسؤالي هو:

– ما سبب عدم ربط الولاية بالنقل الجوي بالولايات الشمالية خاصة العاصمة وولاية واد سوف التي هي وجهة جميع مرضى ولاية برج باجي مختار؟ وعليه نرجو من خلال تفضلكم بالرد على هذا السؤال أن نجد ما يزيل هذا

الغبن، ونحن على يقين من تفهمكم لهذا الأمر، دمتم في خدمة الوطن.

الجزائر، في 01 مارس 2023

السالك سكوني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، وأنتم مشكورون على ذلك بطرحكم لسؤال كتابي يتمحور حول ربط ولاية برج باجي مختار بالنقل الجوي نحو الولايات الشمالية خاصة ولاية الجزائر وولاية واد سوف، وفي هذا الصدد يشرفني موافاتكم بعناصرالإجابة الآتي ذكرها:

إن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تستغل خمس (5) رحلات في الأسبوع بين أدرار وبرج باجي مختار ورحلتين اثنتين (2)، في الأسبوع بين برج باجي مختار وتامنغست، حيث يعتبر مطارا أدرار وتمنغاست كمحطة عبور لسكاننا في ولاية برج باجي مختار نحوكل جهات الوطن، أما فيما يخص طلبكم برمجة خطوط جوية جديدة نحوالولايات الشمالية وولاية واد سوف، أوجه عنايتكم إلى أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تهدف من خلال استراتيجيتها إلى ربط كل ولايات الوطن بالنقل الجوي، وذلك بالعمل على توفيركل الوسائل من أجل تقديم خدمة عمومية كاملة وفعالة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول تحياتي الخالصة.

الجزائر، في 30 مارس 2023

السيد يوسف شرفة
وزير النقل

13- السيد بلقاسم باري
عضو مجلس الامة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور و المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

حرصا منا على تجسيد توصيات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ تطلعات ساكنة الولاية يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي:

– متى يتم إدراج وتسجيل جسر على مستوى وادي جدي في الطريق الرابط بين ولاية أولاد جلال وولاية الجلفة، وكذا جسر ثاني على مستوى وادي جدي بولاية أولاد جلال، كذلك على مستوى الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال ببلدية رأس الميعاد؟

تفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 فيفري 2023

بلقاسم باري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة مشكورين، بطرح سؤال كتابي يتعلق بإدراج وتسجيل عمليات لإنجاز جسر على مستوى وادي جدي في الطريق الرابط بين ولايتي أولاد جلال والجلفة، وجسر ثاني على مستوى وادي جدي بولاية أولاد جلال، وجسر ثالث على مستوى الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال ببلدية رأس الميعاد.

وردا على انشغالكم، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

– بخصوص تسجيل عملية لإنجاز جسر على مستوى وادي جدي في الطريق الرابط بين ولايتي أولاد جلال والجلفة:

تجدر الإشارة بهذا الصدد بأن الجسر المقترح إنجازه يقع على مستوى وادي جدي في الطريق البلدي الرابط بين بلدية عمورة بولاية الجلفة وبلدية رأس الميعاد بولاية أولاد جلال، وقد قامت مديرية الأشغال العمومية لولاية الجلفة

باقتراح عملية إنجاز هذا الجسر ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 ولكن لم يدرج ضمن جلسات التحكيم على مستوى وزارة المالية، وسوف يتم اقتراحه من جديد ضمن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

– بخصوص تسجيل عملية لإنجاز جسر ثان على مستوى وادي جدي بولاية أولاد جلال، وجسر آخر على مستوى الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال ببلدية رأس الميعاد:

في هذا الصدد، أحيطكم علما بأن الأمر يتعلق بإنجاز منشأة فنية في وادي جدي شمال رأس الميعاد على مستوى الطريق الولائي رقم 60 حيث يقدر متوسط الحركة المرورية السنوية بـ 911 مركبة/اليوم منها نسبة 13٪ لحركة مركبات الوزن الثقيل.

أما فيما يتعلق بإنجاز منشأة فنية أخرى في وادي الأبيض غرب بلدية سيدي خالد على مستوى الطريق الولائي رقم 60 حيث يبلغ متوسط الحركة المرورية السنوية 8234 مركبة/ اليوم وبنسبة 40٪ لحركة مركبات الوزن الثقيل، فإن هذا المشروع سينعكس إيجابيا على المنطقة التي تشهد انقطاعا عند جريان الوادي والذي يدوم أحيانا لفترة طويلة ويسبب عائقا لمستعملي الطريق وعزلا للمواطنين والفلاحين على مستوى بلدية رأس الميعاد وكذا التجمعات السكانية المجاورة.

وتبعا لهذه المعطيات فقد تم اقتراح تسجيل عملية إنجاز المشروعين المذكورين من طرف مديرية الأشغال العمومية لولاية أولاد جلال ضمن قانون المالية لسنة 2023 ولكن لم تُدرج هذه العملية ضمن جلسات التحكيم على مستوى وزارة المالية، وسوف يتم اقتراحهما ضمن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 أفريل 2023

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية

14ـ السيد الطاهر غزيل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 6 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه: قطعت وزارة المجاهدين شوطا كبيرا منذ توليكم المنصب وأوليتم أهمية كبيرة لهذا القطاع.

حيث تشهد بعض ولايات الوطن التعدي على حرمة معالم رموز الثورة الجزائرية، وهذا بانتهاك المعالم التذكارية وتخريبها وطمس هوية تاريخ شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل الاستقلال وتحرير البلاد من مستعمر غاشم.

إن المعلم التذكاري المخلد للشهيد «لخضر بن نذير» ببلدية متليلي الشعانبة بولاية غرداية قد تم تخريبه والبناء والاستيلاء على الساحة المحيطة به وتحويله إلى ملكية خاصة منذ 2016 من أطرف أبناء المنطقة، وهذا في غياب الضمير والسلطة والرقيب، رغم تدخلات السلطات المحلية وتم إصداراقرار بالهدم لكنه لم ينفذ، وكجيل استقلال، كيف لنا التكتم والتستر أمام هذا الفعل الذي يعتبر جريمة في حق دم الشهيد وخاصة أننا شاهدنا دماءه عالقة فوق أحجار هذا المعلم التذكاري. وسؤالي الكتابي الموجه إلى سيادتكم المحترمة هو كالتالي: ما هي الإجراءات التي ترونها كفيلة للحد من هذه التصرفات؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقديروالإحترام.

الجزائر، في 23 فيفري 2023

الطاهر غزيل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم في سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة، بتساؤل حول الإجراءات الكفيلة للحد من عمليات تخريب المعالم التذكارية، وإذ أشكركم على اهتمامكم وحرصكم على

الحفاظ على موروثنا التاريخي والثقافي لاسيما ما اتصل به بحماية المعالم التذكارية وصيانتها والحفاظ عليها، والذي يعتبر من صميم اهتمام وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، إذ يسهر القطاع وبالتنسيق مع مختلف المؤسسات تحت الوصاية على حماية الرموز والمآثر التاريخية وفق ما ينص عليه القانون رقم 99 ـ 07 المؤرخ في 5 أبريل 1999 لاسيما المواد 52 و55 و56 منه، عرفانا بمآثر الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل أن تحيا الجزائر مستقلة، وباعتبار المعلم التذكاري رمزا من، رموز ثورة التحرير الوطني، إذ يخلد حدثا أو رمزا من رموز الثورة، ونظرا لأعمال التعدي والتخريب التي تتعرض لها بعض هذه المعالم في مختلف ولايات الوطن، من طرف بعض الفئات غير الواعية بأهمية مثل هذه الرموز، وللحد من هذه التصرفات، يولي قطاعنا الوزاري أهمية كبيرة لحماية هذه الرموز من خلال الترتيبات الآتي ذكرها:

– القيام بتسييجها وحراستها، وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات تحت الوصاية وكذا الولاية والبلدية التي توجد على إقليمها وذلك طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000 ـ 55 المؤرخ في 19 مارس 2000 الذي يحدد كيفيات إقامة مقابر الشهداء والمعالم التذكارية وتصنيفها وصيانتها والمحافظة عليها.

تعمل اللجان الولائية لحماية المجاهدين وذوي الحقوق وترقيتهم والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي المرتبط بثورة التحرير الوطني، التي تقوم بمراقبة ومتابعة عملية صيانة المعالم التذكارية ومختلف المواقع التاريخية والمحافظة عليها.

– تصنيف المعالم قصد حمايتها، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 2000–55 المذكور أعلاه،

– نشر الوعي عند الشباب عبر وسائط التواصل الاجتماعي، تسليط عقوبات صارمة على كل من يقوم بتخريب هذه الرموز. إن مصالح وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، من خلال مؤسساتها تحت الوصاية على المستوى الوطني وبالتنسيق مع مختلف مؤسسات الدولة، حريصة على أداء واجبها تجاه معالم ورموز الوطن من شهداء ومجاهدين، بكل ما تستوجبه هذه المسؤولية النبيلة وهذا الواجب المقدس، كما نسعى جاهدين إلى تعميق الوعي الجمعي في أوساط مواطنينا، بما لهذه المعالم من مقابر وشواهد تاريخية من قيم معنوية ورصيد تاريخي مشترك، باعتبارها إرثا حضاريا ومعرفيا، يعد هو الرابط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وإذ نشكركم على اهتمامكم الصادق بمآثر رموزنا، وغيرتكم الوطنية على تاريخنا المجيد، أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 أفريل 2023

العيد ربيقة
وزير المجاهدين وذوي الحقوق

15ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه: يشغل قطاع العمل حيزا كبيرا من اهتمامات القائمين على شؤون البلاد، وقد لاحظنا مؤخرا عناية السلطات وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بموضوع الشغل والقضاء على البطالة، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نعرج على قضية هامة تخص قطاعكم المحترم ألا وهي قضية الترقية على أساس الشهادة، والذي هو من وجهة نظرنا موضوع لم يلق العناية اللازمة من دائرتكم الوزارية، ذلك أن كثيرا من الموظفين وأصحاب المناصب هم حملة لشهادات عليا تحصلوا عليها إما قبل التوظيف أو بعده، غير أننا لم نلمس ذلك التثمين للشهادة أو الترقية على أساسها، من قبيل التحفيز ودعم المجتهد .

السؤال المطروح: هل يحظى هذا الموضوع باهتمام دائرتكم الوزارية؟ وهل ستنظرون بعين الاعتبار لقضية ترقية أصحاب الشهادات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام،

الجزائر، في 09 مارس 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بالترقية على أساس الشهادة، و بعد التنسيق مع مصالح الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

بناء على الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لاسيما المادة 107 منه، تم تكريس مبدأ الترقية في الرتب على أساس الشهادة بالنسبة للموظفين الذين تحصلوا خلال مسارهم المهني على الشهادات و المؤهلات المطلوبة، وذلك بالانتقال من رتبة إلى رتبة أعلى في نفس السلك أو في السلك الأعلى مباشرة، تثمينا لمجهودات المعنيين و تشجيعا لهم للسعي إلى الرفع المستمرلمستوى تأهيلهم.

وعليه، فإن الاستفادة من الترقية على أساس الشهادة تكون للموظف الذي تحصل على شهادة بعد توظيفه شريطة توفر منصب مالي بعنوان الرتبة المطابقة للشهادة المتحصل عليها، و لا يمكن للموظف الذي وظف في رتبة أدنى و هو يحوز على شهادة عليا قبل التوظيف الاستفادة من الترقية،

أما على مستوى القطاع الاقتصادي فتتم الترقية بموجب الاتفاقيات و الاتفاقات الجماعية للعمل، الذي يعد الإطار الذي يحدد من خلاله الإجراءات التي تتبعها كل مؤسسة اقتصادية من أجل استفادة عمالها من الترقية بناء على معايير و شروط توضع لهذا الغرض وتحدد هذه المعايير عن طريق التفاوض الجماعي بين الشركاء الاجتماعيين.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 أفريل 2023

فيصل بن طالب
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

16- السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن عناية السلطات العليا بموضوع العمل ومجابهة البطالة يحتم علينا أن نقف على كل كبيرة وصغيرة بخصوص هذا الشأن، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نقف على شريحة مهمة من العمال والتي تحتاج إلى لفتة وعناية من دائرتكم الوزارية، ألا وهي فئة العمال المتعاقدين في جميع القطاعات التابعة للوظيفة العمومية على غرار الوكالات العقارية والإدارات المختلفة، فهؤلاء يشتغلون بعقود إما محددة المدة أو مفتوحة غير محددة المدة، ومنهم من تجاوز 25 سنة عمل، دون أن يشملهم التثبيت أو يتحصلوا على مناصب دائمة، ويحرمون مع ذلك في كثير من الأحيان من كل المنح والعلاوات التي يتحصل عليها الموظفون.

وعليه نلتمس من دائرتكم الوزارية أن تنظر إليهم بعين الاعتبار، وتبحث لهم عن حلول لتثبيتهم وإدماجهم في مناصب عمل قارة؛ السؤال المطروح: هل تسعى دائرتكم الوزارية لإيجاد حل لهذه الفئة من العمال؟

وهل يدخل ضمن مخططاتكم إمكانية تثبيتهم نهائيا؟

في انتظار ردكم، تفضلوا - سيدي الوزير المحترم - بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 09 مارس 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بتثبيت فئة المال المتعاقدين في مناصب عمل دائمة، و بعد التنسيق مع مصالح الوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

إن الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية كرس في مادته 19 نظام التعاقد في الوظيفة العمومية الذي يحكم كافة مناصب الشغل المتضمنة نشاطات الحفظ والصيانة والخدمات في المؤسسات والإدارات العمومية (أي النشاطات المرتبطة بالعمال المهنيين وسائقي السيارات

والحجاب والأعوان العموميين) يستفيد الأعوان المتعاقدون وفقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2007، الذي يحدد كيفيات توظيفهم وحقوقهم وواجباتهم والعناصرالمشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم المعدل، من ضمانات وحقوق، تتقارب إلى حد كبير مع تلك الممنوحة للموظفين، لاسيما الحق في:

- التعويضات؛
- التكوين؛
- الضمانات التأديبية؛
- العطل الاستثنائية المدفوعة الأجر؛
- الخدمات الاجتماعية؛
- والضمان الاجتماعي والتقاعد.

و عملا بأحكام المادة 73 من ذات المرسوم الرئاسي، وكذا التعليمة رقم 10 المؤرخة في 14 جانفي 2008 المتعلقة بتطبيق النظام الجديد لتصنيف الأعوان العموميين ودفع رواتبهم، تم تصنيف المعنيين و دفع رواتبهم وفق مستوى تأهيلهم، وحسب الحالة، إما ضمن الشبكة الاستدلالية بمناصب الشغل المنصوص عليها في المادة 45 من ذات المرسوم الرئاسي، أو ضمن الشبكة الاستدلالية المنصوص عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع رواتبهم، المعدل و المتمم.

كما يستفيد هؤلاء الأعوان، من المنح والعلاوات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 10-136 المؤرخ في 13 ماي 2010 الذي يؤسس النظام التعويضي للأعوان المتعاقدين، المتمم، و هو نفس النظام التعويضي الممنوح للعمال المهنيين الذين لايزالون يحوزون صفة الموظف (المرسوم التنفيذي رقم 10-135 المؤرخ في 13 ماي 2010، الذي يؤسس النظام التعويضي للعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب، المتمم، و عليه، فإن المسار المهني للمتعاقدين يحكمه إطار قانوني متكامل على غرار الموظفين، و إن جعل مناصب المعنيين دائمة لا يتماشى مع أحكام المادة 19 من الأمر رقم 06-03 سالف الذكر وكذا المادة 22 منه التي تنص على أن شغل المناصب المذكورة أعلاه، لايخول لصاحبها اكتساب صفة الموظف أو الحق في الإدماج في رتبة من رتب الوظيفة العمومية، وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 أفريل 2023

فيصل بن طالب
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 رمضان 1444
الموافق 9 أفريل 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587